نايف حواتمة

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني
« مراجعة نقدية»

نايف حواتمة

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

«مراجعة نقدية»

- **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**

«مراجعة نقدية»

- **نايف حواتمة**

– الطبعة الأولى: 2019

دار التقدم العربي– بيروت لبنان.....

الدار الوطنية الجديدة – سورية – دمشق

الفرات للنشر والتوزيع – بيروت – لبنان

– تصميم الغلاف: .....

– الإخراج

– تنضيد: .....

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الإهداء

إلى الأجيال الثلاثة
في الثورة الفلسطينية المعاصرة
إلى المعذبين في أرض فلسطين 48، 67، أقطار اللجوء والاغتراب والشتات
إلى المعذبين في الأرض العربية والثورات التي لم تكتمل..
إلى قوى وتيارات المراجعة النقدية، حركات التحرر والتنوير، والتغيير، البديل الوطني، القومي بتقرير المصير، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية

الفهرس

الفصل الأول: في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

(مراجعة نقدية) 13-38

- أعمال وحروب عدوانية اسرائيلية لم تتوقف.
- وحدة الصف والشراكة الوطنية طريق الخلاص، الانقسام طريق الفشل والضياع.
- صراع المصالح الفئوية السلطوية والمحاور الاقليمية.
- تعطيل قرارات الاجماع في مرحلة التحرر الوطني.
- حق الائتلاف وحق الاختلاف لحل قضايا التحرر الوطني.
- «صفقة ترامب» وغياب تنفيذ قرارات منظمة التحرير على الأرض وفي الميدان.
- «صفقة القرن» خطوات كبرى تحت التنفيذ.
- الانقسام الفلسطيني والعربي والإقليمي، فلسطين إلى أين؟
- استيطان وتهويد، مرحلة ترامب.

الحرب الباردة الجديدة والقضية الفلسطينية.

الفصل الثاني : العرب والفلسطينيون في مرحلة

التحول الثالث للنظام العالمي.....39-56

- مجلس الأمن الدولي يدعو بالإجماع إلى وقف الاستيطان بدون «فيتو أمريكي»
- 33 « فيتو أمريكي» لصالح إسرائيل من أصل 75 فيتو أمريكي.
- الموقف العالمي مع العدالة الدولية ولكن..
- تداعيات الحالة العربية على القضية الفلسطينية.
- «التطبيع» خطر وجودي وتاريخي على العرب.
- ترامب نتاج انتخاب الرجل الأبيض.
- الإسلام السياسي الدموي بين دكتاتورية سلطوية، ودكتاتورية دينية طائفية، ومذهبية العصور الوسطى.
- مئوية وعد بلفور.. نكبة واحتلال ومقاومة.
- يهودية الدولة وقانون القومية الاسرائيلي خطر وجودي وتاريخي على العرب وفلسطين.

الفصل الثالث: التحليل الملموس للواقع الملموس

في النقد والنقد الذاتي.....57-98

- الحالة الفلسطينية صعبة وقاسية.
- لسنا أمام خيارات، أمام مشروع استعماري «إسرائيل الكبرى».

– تنفيذ قرارات المجلسين المركزي والوطني على الأرض وفي الميدان يقطع الطريق على «إسرائيل الكبرى».
– الانقسام المدمر صراع على السلطة والمال والنفوذ.
– الانتقال من الانقسام إلى التقاسم والمحاصصة والكوتا انقسام آخر.
– مسار سلاح السياسة وسياسة السلاح (التجربة والخطأ).
– حرب «الشعارات السياسية» و«تسييس الدين وتديين السياسة»، انقسامات وحروب داخلية وأهلية.
– الحركة الوطنية الفلسطينية تيارات متفاوتة في التطور والنضج الاستراتيجي وفي اليومي.
– فلسطين على مفترق الطرق.
– البرنامج الوطني الموحدَّ والموِّحد طريق التصويب والنصر.
– صفقة ترامب ... الواقع والمجهول.
– الحلول الديمقراطية حلول القواسم المشتركة الوطنية.

الفصل الرابع : فلسطين بعيون روسية.....99–104

الفصل الأول

في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني
(مراجعة نقدية)

-I-

■ لم تتوقف الأعمال والحروب العدوانية الاسرائيلية. لم تتوقف على شعبنا في أرض 48، القدس، الضفة الفلسطينية، قطاع غزة وأقطار اللجوء والشتات. هي مستمرة منذ سنوات وسنوات، في إطار الصراع الدائر بين شعبنا وحركته الوطنية، وبين الاحتلال الاستعماري الاستيطاني، الذي يستهدف حقوقنا الوطنية والقومية، وتمرير المشروع الصهيوني بابتلاع كامل أرض فلسطين المحتلة، بأساليب مختلفة، القتل، الاعتقال، مصادرة الأراضي، وتهميش السكان وعزلهم، وعرقلة حياتهم اليومية، وتدمير اقتصادهم، وفرض الحصار الظالم على قطاع غزة، واستثمار الانقسام بين فريقي الانقسام في صالح مشروع «إسرائيل الكبرى» التوسعي وتفكيك وحدة الأرض والمصير بين قطاع غزة والضفة الفلسطينية، وبالتالي فإن معركة قطاع غزة هي جزء لا يتجزأ من المعركة الوطنية بتقرير المصير والإستقلال والدولة المستقلة على حدود 4 حزيران(يونيو) 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، التي يخوضها شعبنا في **مناطق تواجده كافة، ووفقاً لخصوصية كل منطقة.**

الحديث عن التهدئة في القطاع ليس جديداً، فلقد تم التوصل إلى تهدئة مع سلطات الاحتلال، في أعقاب الحرب العدوانية الوحشية على القطاع صيف العام 2014، عبر مفاوضات غير مباشرة، رعتها مصر الشقيقة وأدارها وفد فلسطيني موحد ضم ممثلين عن القوى الخمس الكبرى، الجبهة الديمقراطية، حركة فتح، الجبهة الشعبية، حماس، والجهاد.

وما ندعو له الآن أن تكون هذه التهدئة في سياق استعادة تهدئة العام 2014، التي انتهكتها اسرائيل عشرات المرات، وأن تشكل مدخلاً ضرورياً لرفع الحصار الظالم عن قطاع غزة، وتوفير الظروف المناسبة لإعادة الحياة شبه الطبيعية لأهلنا وشعبنا في القطاع، بعد معاناة مأساوية لأكثر من عشر سنوات، دمر الحصار فيها كل عناصر الحياة البشرية. إلى جانب الانقسام المدمّر الذي دخل عامه الحادي عشر، منذ انقلالب حماس السياسي والعسكري في 14 حزيران(يونيو) 2007 حتى يومنا.

وفود الجبهة الديمقراطية بحثت هذا الأمر مع الأخوة في القيادة المصرية، ومع باقي الفصائل الفلسطينية ونقلت رأينا بوضوح، وقد لقي هذا الموقف ترحيب القوى الفلسطينية دون استثناء، أي لا تهدئة مجاناً، بل تهدئة تشكل مكسباً وطنياً لشعبنا، وترفع عنه الحصار وفتح المعابر، وضمان الماء، والكهرباء، والصرف الصحي، والإعمار، والدواء، والغذاء، والحماية الدولية من الجوع وبحر الدماء.

تقارير الأمم تعلن **غزة كما هي الآن** إقليماً غير قابل للحياة البشرية عام 2020.

تنفرد دولة الاحتلال بقطاع غزة وتحاول تكريس عملية انفصاله عن الجسد الفلسطيني باتفاق منفرد مع حماس كما تحاول حكومة اليمين واليمين المتطرف الاسرائيلي أن تثير لدينا القلق الشديد في اليومي استراتيجياً وعملياً.

القلق مشروع، خاصة وأن **مشاريع دولة الاحتلال للانفراد بقطاع غزة واستغلال حالة الانقسام** لفصله عن الضفة الفلسطينية وعن القدس، **ليست سرية أو خافية على أحد**، وهي تعلن بشكل دائم في وسائل الإعلام الاسرائيلية

وتعلن عنها مراكز البحث الاسرائيلية، ونحن نتابع هذا كله متابعة دقيقة ويقظة، دون أن ندخل في التوجسات. لكننا، في الوقت نفسه، نمارس الدور المطلوب منا بكل أشكال المقاومة، على صعيد العلاقة مع كل الفصائل والقوى الوطنية، وفي إطار الحركة الجماهيرية في الميدان، لسد الطريق أمام هذه المشاريع، عبر التأكيد على التمسك بالبرنامج الوطني المرحلي والمشروع الوطني الفلسطيني تحت سقف القواسم الوطنية والشراكة الوطنية، وفي رفض كل الحلول البديلة لهذا البرنامج، عبر المقاومة في الميدان، وفي المؤسسات، وإلى أن تتحقق الشروط المناسبة لتحقيق هدفنا الاستراتيجي في هذه المرحلة، حق تقرير المصير، والفوز بالدولة المستقلة على حدود 4 حزيران(يونيو) 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والحريات، والوحدة الوطنية الائتلافية والعدالة الاجتماعية وضمان وصون حق العودة■

–II–

وحدة الصف والشراكة الوطنية طريق الخلاص، الانقسام طريق الفشل والضياع

■ نناضل ونعمل دوماً **للربط بين فك الحصار** عن القطاع، كأحد شروط التهدئة، **وبين استعادة الوحدة الداخلية وإنهاء الانقسام**، بين فتح وحماس. ونرى من جانبنا أن ما تم الاتفاق عليه في **الحوار الوطني الشامل، في القاهرة، في العام 2011، وفي العام 2013**، وما صادقت عليه اللجنة التنفيذية في م.ت.ف، ثم تفاهمات فتح وحماس في 2017/10/12 وصادقت عليه الفصائل (14 فصيلاً) في 2017/11/22، وعلى الدوام برعاية مصرية، يشكل الأساس المطلوب لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الداخلية.

وفدنا إلى القاهرة، في اللقاء الأخير مع القيادة المصرية (2018/8/19+18) حمل وجهة نظر الجبهة الديمقراطية، وبجانبنا القوى الوطنية الديمقراطية والليبرالية، عملاً بقرارات المجلسين المركزيين لمنظمة التحرير (آذار/مارس 2015، وكانون الثاني/يناير 2018)، والمجلس الوطني (30 نيسان/ابريل 2018)، وقرارات الاجماع الوطني، وشدد على **ضرورة الضغط على الطرفين معاً**، فتح وحماس، للالتزام بما تم التوافق عليه، وعدم طرح شروط واشتراطات فئوية خاصة جديدة، وأكد على ضرورة تغليب المصالح الوطنية العليا على المصالح الفئوية الضيقة، والأخذ بالاعتبار الوضع المعقد الذي تعيشه قضيتنا الوطنية.

إن **صراع المصالح الفئوية السلطوية** بين فتح وحماس، **وتدخلات المحاور الإقليمية** في الشرق الأوسط، **والتدخلات الأميركية – الإسرائيلية، هي العوامل الثلاثة التي عطلت قرارات واتفاقات الإجماع الوطني.**

إن تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة لإنهاء الإنقسامات، وبالتوازي الذهاب إلى **انتخاب مجلس وطني موحد** في الوطن والشتات **بالتمثيل النسبي الكامل**، عملاً بقانون الإجماع العام 2013، هو **أقصر الطرق لإنهاء الانقسامات والعودة إلى رحاب الوحدة الوطنية والبرنامج الوطني الموحد**، للخلاص من الإحتلال واستعمار الاستيطان التوسعي المتواصل في اليومي، منذ اتفاقات أوسلو وتداعياتها المرّة، على مدى أكثر من 25 عاماً بين 1993–2019.

من هنا **دعونا، وندعو لعقد اجتماع للاطار القيادي الأول** في الحالة الوطنية الفلسطينية، يضم اللجنة التنفيذية والأمناء العامين لأربعة عشر فصيلاً، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني وشخصيات مستقلة، للتوافق على **تشكيل حكومة وحدة وطنية وانتخاب مجلس وطني جديد، بقوام 350 عضواً (150 في الداخل + 200 في**

الخارج) بنظام التمثيل النسبي الكامل، يعقد اجتماعه في مكان يتم التوافق عليه، بما يؤسس لبناء نظام سياسي جديد، ديمقراطي، يطلق الطاقات الكامنة في صفوف شعبنا لمواجهة تحديات المرحلة واستحقاقاتها.

المجلس الوطني في دورته الثالثة والعشرين في 30 نيسان(أبريل) 2018، والذي شاركت فيه الجبهة الديمقراطية وكتلتها البرلمانية في الوطن والشتات، اتخذ مجموعة مهمة من القرارات، التي تشكل أساساً لاستعادة وحدة الصف الداخلي، **بما في ذلك فك الارتباط باتفاق أوسلو وبروتوكول باريس الإقتصادي** (الذي يربط الإقتصاد الفلسطيني بعجلة الإقتصاد الإسرائيلي)، **وسحب الاعتراف بدولة إسرائيل، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، والانفكاك عن الاقتصاد الاسرائيلي، وسحب اليد العاملة الفلسطينية من المستوطنات، ووقف التعامل بالشيكل الاسرائيلي، واسترداد سجل السكان والأراضي من الإدارة المدنية للاحتلال، واستنهاض الانتفاضة والمقاومة الشعبية، وطي صفحة المفاوضات الثنائية بالرعاية الأمريكية الإحادية، لصالح مؤتمر دولي تحت سقف الأمم المتحدة وبموجب قراراتها الملزمة، وبرعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي،** بما يوفر الشروط لرحيل الاحتلال والاستيطان، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 4 حزيران 67، وضمان حق العودة للاجئين، **وبالتالي لا تكمن المشكلة في المخرجات السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني.**

أما بما يتعلق بتوحيد الصف الفلسطيني، فإن كتلتنا البرلمانية في المجلس الوطني هي **الوحيدة التي طرحت مشروع قرار وافق عليه المجلس الوطني في الدورة نفسها، بإعتبار هذه الدورة هي الأخيرة وأن يكون المجلس القادم مجلساً جديداً،** وفق المواصفات والشروط التي شرحنا أعلاه، وهي **المواصفات والشروط التي أكد عليها الأخ سليم الزعنون** (أبو الأديب) في مستهل **أعمال المجلس المركزي الفلسطيني** في رام الله يوم **2018/8/15.**

إذن القرار موجود، **كما أكد عليه البيان الختامي للمجلس الوطني.** المطلوب الآن أن نبذل الجهود الضرورية لتحويل هذا القرار إلى **فعل في الميدان** وفي الإطار الوطني المؤقت لمنظمة التحرير. والكرة في ملعب اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. وفي ملعب رئيسها.

المحزن والخطير والخطر أن قرارات المجلسين المركزيين والمجلس الوطني لا زالت معطلة حتى الآن، بينما حكومة اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي برئاسة نتنياهو، تواصل تطبيق برنامجها الاستعماري الإستيطاني التوسعي نحو «اسرائيل الكبرى»، من «المتوسط حتى النهر»، لا تضيّع الزمن في اليومي. الآن هناك 600 الف مستوطن في الضفة و 250 الفاً في القدس الشرقية، أي 850 الف مستعمر في خلال أكثر من 25 عام من اتفاق أوسلو 1993–2019. خاصة وأن حكومة نتنياهو تخطط أن يتجاوز العدد مليوناً من المستوطنين مع نهاية 2019■

–III–

تعطيل قرارات الإجماع في مرحلة التحرر الوطني

■ كنا أول من طرح نظام التمثيل النسبي في تشكيل المؤسسات الوطنية، لأنه **أرقى نظام إنتخابي تمثيلي،** يضمن العدالة والديمقراطية، ويفتح الباب على مصراعيه للشراكة الوطنية في هذه المرحلة، مرحلة التحرر الوطني، الآن وحتى تقرير المصير والاستقلال والعودة، ويتيح للجميع الإنخراط في العملية الديمقراطية، والإشتراك في مؤسسات

ائتلاف م.ت.ف، فصائل وقوى سياسية وشخصيات مستقلة ومؤسسات المجتمع المدني، من كل مكونات وتيارات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

هذا النظام الإنتخابي هو الذي ينهى حالة الهيمنة والتسلط والإستبداد والانقسام، والتفرد والإستفراد والإستئثار. كما تنهي وسلطة احتكار المصالح البيروقراطية والطبقية السلطوية في الضفة وغزة والشتات، وإقصاء الآخرين، وتهميش المؤسسة لصالح الفرد أو لصالح طرف دون غيره.

الدليل على ذلك أننا مازلنا حتى الآن نعاني النتائج الكارثية للنظام الإنتخابي الانقسامي عام 2006، حيث أدى إلى وقوع الإنقسام والشرذمة والتشتت والصراع السلطوي على الإمتيازات والمصالح بين فريقي الإنقسام، وإضعاف الحالة الوطنية.

الإنتخابات بنظام التمثيل النسبي، **شرط عدم تدخل الأجهزة السلطوية والمال**، تعطي كل طرف حجمه النسبي الحقيقي في صفوف الحالة الجماهيرية، وتعيد رسم الخارطة السياسية في الحالة الفلسطينية، وتصلح الخلل القائم والإختلال في العلاقات الوطنية، وتضع حداً للإستفراد. ولعل هذا ما يدفع الحركتين(فتح وحماس) للتهرب من إستحقاقات الإنتخابات الشاملة والمحلية، وللتهرب من إستحقاقات تشكيل جبهة وطنية تقوم على التوافقية الديمقراطية، **وعلى مبادئ الإئتلاف الوطني المعمول بها في كل حركات التحرر الوطني والتقدم إلى أمام، وتؤسس لتشاركية نضالية، وفق شعار :«شركاء في الدم.. شركاء في القرار».**

سياسة تعطيل قرارات المجلسين المركزيين والمجلس الوطني تنسجم إلى حد كبير مع سياسات وأسلوب عمل «المطبخ السياسي» (مطبخ التفرد والإقصاء).

معارضتنا الإيجابية واقعية وطنية وديمقراطية ثورية، تستد إلى قرارات التوافق الوطني وتطالب بتطبيقها، منذ حوار القاهرة في 2005، وصولاً إلى قرارات المجلس الوطني في 2018/4/30، مروراً بتوافقات وبرامج 2006، و2009، و2011، و2013، و2015، و2017. هذه كلها توافقات وبرامج وقرارات إتخذتها دورات الحوار في القاهرة وفي غزة وفي رام الله، وعمان، وبيروت، ولأكثر من مرة. هذه القرارات هي التي تخرجنا من أوسلو نحو الإستراتيجية الوطنية البديلة والجديدة. هذا هو محور الخلاف بيننا وبين القوى السلطوية: برنامج أوسلو، الانقسام، والرهان على حل ما تحمله «صفقة ترامب» «أو أي عنوان آخر»، أما من جانبنا **نناضل من أجل العمل على تطبيق قرارات** الحوارات الوطنية في مرحلة مهمات التحرر الوطني، والمجلسين المركزي والوطني ورسم «إستراتيجية الخروج من أوسلو»، والتحرر من قيوده، لصالح برنامج الإنتفاضة والمقاومة في الميدان وعلى الأرض في الوطن والشتات، ونقل القضية والحقوق الوطنية إلى المحافل الدولية.

سياسة الهيمنة والاقصاء تتناقض مع الوحدة والشراكة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني، **تمت وتتم بالأمس والآن وأخذت أشكالاً مختلفة، منها، على سبيل المثال إلغاء الدائرة السياسية في منظمة التحرير وتذويبها في وزارة خارجية السلطة، وكذلك، وبقرار فردي من رئيس السلطة، وبمراسيم رئاسية إلغاء دوائر الثقافة والاعلام، ودائرة المغتربين وشؤون الأسرى والشهداء، والدائرة العربية، وتغيير إدارة هيئة شؤون الأسرى والشهداء**. كل هذه **العمليات الإلحاقية** بوزارة السلطة (سلطة الحكم الذاتي الإداري)، وبمراسيم من رئاسة السلطة تتم خارج ودون علم وموافقة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الائتلافية، التي قامت منذ احتلال 1967 على الائتلاف والديمقراطية والتوافقية وعلى أساس القواسم والبرنامج والقرارات المشتركة، وعلى قاعدة **حق الائتلاف وحق الاختلاف لحل**

قضايا ومهمات مرحلة التحرر الوطني، هكذا فعلت كل الثورات وحركات التحرر الوطني، التي انتصرت، أما التفرد والانقسام فيؤدي إلى الفشل والدمار الذاتي والضياع.

الخلل الأساسي في الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة التحرر الوطني هو في الانقلاب السياسي الذي قامت به القيادة الرسمية في 1993/9/13 على البرنامج الوطني، برنامج الائتلاف الوطني، و ذهبت منفردة إلى برنامج أوسلو. ومنذ ذلك الوقت والأوضاع تتفاقم في الحالة الفلسطينية، والكوارث تلحق بشعبنا وقضيته وحقوقه الوطنية. والحل يكون في العودة عن مسار أوسلو وكل مترتباته والتزاماته وآلياته، ومؤسساته، لصالح البرنامج الوطني والتزاماته البديلة في هذه المرحلة.

تحت وطأة أوسلو، وفي ظل تداعياته، نشهد تسارعاً في تدهور أوضاع النظام السياسي الفلسطيني، في ضوء تحول السلطة الفلسطينية، بعد 2007/6/14، والانقسام وتداعياته المدمّرة، من نظام رئاسي برلماني (برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، القانون الأساس للسلطة الفلسطينية)، إلى نظام رئاسي سلطوي محض، يحكم تحت سقف الاحتلال. قطع النظام السياسي شوطاً ملحوظاً على طريق استكمال تحويل م.ت.ف (كهيئات ومؤسسات) من نظام برلماني، إلى نظام رئاسي، أكثر تسلطاً من تسلط رئاسة السلطة الفلسطينية، يدار هو أيضاً بالمراسيم المفصلة على مزاج «المطبخ السياسي»، ومصلحة مَنْ وما يمثل طبقياً واجتماعياً وسياسياً.

إن خطورة هذا التحول في أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف ائتلاف فصائل وقوى وشخصيات مستقلة وليست فصيلاً أو حزباً واحداً)، أن السياسة الرسمية المتبعة حيالها، تقود، بعد الشوط الذي قطعته عملياً والوقائع الملموسة الواردة، إلى إنهاء م.ت.ف باعتبارها المعقل الأخير الذي بات من الواجب التحصن فيه وتطويره، وانهاء الانقسام، بعد أن استنفذت سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود أغراضها، وتحولت، كما وصفتها «اللجنة العليا لتقديم الاقتراحات لتطبيق قرارات المجلس الوطني»، إلى مجرد «سلطة خدمية»، كما تحول العاملون في السلطة إلى «موظفين لدى الاحتلال»، وإلى «سلطة بلا سلطة» و «احتلال بلا كلفة»، على حد قول الأخ أبو مازن أمام مجلس الأمن الدولي في 2018/2/20. ودورتي الجمعية العامة للأمم المتحدة 2017، 2018.

إن م.ت.ف الائتلافية، والانتخابات البرلمانية (المجلس الوطني والرئاسية، لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية) بالتمثيل النسبي الكامل، والديمقراطية التوافقية لحركات الثورة والتحرر الوطني، هي الملاذ الأخير لحركتنا الوطنية الفلسطينية، التي يجب أن تكون حاضنة الائتلاف الوطني الديمقراطي الشامل، ما يستوجب، كأولوية وطنية، فتح ورشة إعادة بناءها وتطويرها وتوسيع طابعها التمثيلي، إذ إن ما أقدم عليه مركز القرار الرسمي **لم يعد يقتصر على تذويب المنظمة في السلطة**، كما كان فيما مضى، بل بات يرمي بالواقع الملموس **إلى فك وإعادة تركيب ما تبقى من المنظمة**، على مقاس سلطوي انفرادي، ومن هنا خطورة الموضوع الذي ينبغي التصدي الوطني الديمقراطي له بالحزم الوطني والمشترك اللازم في هذه المرحلة، مرحلة التحرر الوطني لتقرير المصير والاستقلال والعودة■

-IV-

■ صفقة ترامب يقابلها غياب تنفيذ قرارات مؤسسات م.ت.ف في الميدان وعلى الأرض وتدويل القضية والحقوق الوطنية

على الصعيد الوطني، في معركة التصدي لصفقة العصر (صفقة ترامب)، وسياسات حكومة نتنياهو، استمر «المطبخ السياسي» في **تعطيل قرارات** الهيئات والمؤسسات الوطنية، بما فيها قرارات **المجلس المركزي** في دورتيه(2015+2018) **والمجلس الوطني** (2018/4/30)، والرهان على إمكانية الوصول إلى «حل ما»، أياً كان عنوانه، بالمفاوضات الثنائية [وخارج مرجعية قرارات الشرعية الدولية، والمؤتمر الدولي، برعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي واشراف الأمم المتحدة]، وبموجب خطاب رئيس السلطة الفلسطينية الأخ أبو مازن وما بات يسمى «رؤية الرئيس في مجلس الأمن 2018/2/20»، وعلى إمكانية الوصول إلى «حل اقليمي» يتقرر على طاولة المفاوضات الثنائية برعاية عدد من الدول، دون مؤتمر دولي بقرار من الأمم المتحدة ومرجعية قرارات الشرعية الدولية السياسية والقانونية برعاية الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن الدولي واشراف الأمم المتحدة.

دعونا في بيان **للمكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**، في 2018/8/11، **إلى حوار وطني شامل بحضور رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، للتوافق على مخرجات دورة المجلس المركزي 2018/8/15، تضمن وضع عربة الإنقاذ على السكة الصحيحة**، ووضع حد لسياسة الدوران في الدائرة المفرغة، وسياسة الأبواب الدوارة، وسياسة تعطيل قرارات الإجماع الوطني عبر الإحالات المتكررة إلى لجان للدراسة وغيرها. **بما في ذلك، وبشكل خاص القرار، الذي تقدمت به الجبهة الديمقراطية إلى المجلس الوطني وصوت عليه بالإجماع، برفع الإجراءات الظالمة بحق قطاع غزة خلال 24 ساعة كحد أقصى.** غير أن هذه الدعوة لم تجد تجاوباً من قبل القيادة الرسمية، والقرار مازال معطلاً حتى الآن، والوضع باقٍ على ما هو عليه، في ظل سياسة الإمعان في سياسة تعطيل قرارات الاجماع الوطني، وتداعيات فتح الأبواب لمزيد من التدهور، خاصة في ظل أوضاع سياسية هي من الأكثر خطورة في تاريخ قضيتنا وحركتنا الوطنية المعاصرة.

سنبقى حريصين على العمل على تعزيز الموقع التمثيلي لـ م.ت.ف **بموجب قرارات الاجماع الوطني منذ مؤتمر الحوار الوطني في القاهرة** (2005) وصولاً إلى تفاهمات القاهرة (2017/11/22) مروراً بجولات الحوار الوطني في العاصمة المصرية (2009+2011+2013)، ومخرجات اجتماع اللجنة التحضيرية في بيروت (كانون الثاني/يناير/2017).

لذلك، وأمام موقف القيادة الرسمية الفلسطينية، وإصرارها على تعطيل قرارات الاجماع الوطني والهيئات والمؤسسات الوطنية، وتهميشها، والتوغل أكثر في إضعافها، وحرصاً منا على صون النظام السياسي الفلسطيني، اتخذنا قراراً بمقاطعة دورة المجلس المركزي الـ 29 في رام الله في 2018/8/15، وعدم المشاركة في أعمالها.

إن النضال **لإصلاح المؤسسة الوطنية من داخلها، وفي الميدان**، وإخراج م.ت.ف والقضية الوطنية من المأزق السياسي الذي حشرهما فيه اتفاق أوسلو، سيبقى بنداً في مقدمة جدول أعمال الجبهة، وبجانبنا القوى الوطنية الديمقراطية والليبرالية، إلى أن تنطوي صفحة الرهانات الفاشلة، لصالح «استراتيجية الخروج من مسار أوسلو

وتداعياته»، وإنهاء الانقسام المدمّر وتداعياته الكارثية لصالح، استراتيجية المقاومة والانتفاضة في الميدان، وفي المحافل والمنظمات الدولية وعزل دولة اسرائيل وإنهاء الأنفراد رعاية الولايات المتحدة واسقاط مشروعها الأحادي المسمى صفقة القرن، والخلاص من الاحتلال والاستيطان الاستعماري.

وبكلمة واحدة: «الخلل في الحالة الفلسطينية» الراهنة يتمثل في **غياب المؤسسة الوطنية الجماعية والجامعة: أي غياب الديمقراطية التوافقية الائتلافية، وتعطيل بناء المؤسسات الوطنية بالانتخابات بقانون التمثيل النسبي الكامل التوحيدي في مرحلة التحرر الوطني.** بنينا زعامات كبيرة، فصائل وقيادات **تحت سقف برامج القواسم** المشتركة والائتلاف، جاء أوسلو وتداعياته وانتج انقساماً سياسياً في الصف الفلسطيني ومنظمة التحرير، ثم جاءت انتخابات المجلس التشريعي الثاني للسلطة الفلسطينية بقانون قوائم الصوت الأكثري الانقسامي والدائرة الفردية على مستوى المحافظات في الضفة والقدس وقطاع غزة، أدى إلى الانقلاب المسلح والسياسي لحماس (2007)، وأنتج انقساماً مدمراً، يعترف الأن اصحابه والجميع أنه «مدمر».

نتائج صفقة ترامب، وتعطيل تنفيذ قرارات مؤسسات م.ت.ف والانقسام المدمر

نحن الفلسطينيين والعرب، دولاً وشعوباً، نقف أمام عملية تسوية تتم على الأرض خطوة خطوة في إطار تطبيق «صفقة ترامب». من القدس، إلى الإستيطان، إلى حق العودة/ إلى محاولات شطب وكالة الغوث، وفرض الحصار المالي عليها وعلى السلطة الفلسطينية (دون أن توقف دعم الأجهزة الأمنية فقد أعلنت واشنطن أنها تواصل دفع 100 مليون دولار سنوياً للأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية). هذه كلها خطوات تندرج في إطار **تطبيق التسوية الإسرائيلية – الأميركية لتصفية القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية.**

بالمقابل مازالت قيادة السلطة تعطل قرارات المؤسسات الوطنية، وتكتفي بالمعارضة السياسية، **ولا تتقدم خطوة واحدة على الأرض للرد على الإجراءات الميدانية، بإجراءات وخطوات مضادة كما رسمتها قرارات المؤسسة الوطنية** (المجلسين المركزيين، المجلس الوطني، قرارات الاجماع الوطني) بما فيها فك الإرتباط بأوسلو وبروتوكول باريس الإقتصادي، وسحب الاعتراف بدولة اسرائيل إلى أن تعترف بدولة فلسطين على حدود 4 حزيران(يونيو) 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ووقف التنسيق الأمني مع دولة الاحتلال...،

لا يمكن التصدي لصفقة إدارة ترامب وعمليات التوسع الاستعماري الإسرائيلي، والتمسك في الوقت نفسه بإتفاق أوسلو.

وعدم تجاوز الانقسام المدمّر يكبد شعبنا وحقوقه الوطنية خسائر كبرى خسائر كبرى إنه دمار للوحدة والشراكة الوطنية، أما الرابح الأكبر فهو الاحتلال والاستيطان الاستعماري الإسرائيلي.

فضلاً عن أن «صفقة ترامب» لا تطال القضية الفلسطينية فقط، بل وكذلك تعمل على إعادة رسم الوضع الجيوسياسي للمنطقة كلها، والعبث بأوضاع دولها ومصالح شعوبها وثرواتها ومستقبلها، ما يجعل مسؤولية التصدي للصفقة واجباً رئيسياً على عاتق الحركة الوطنية الفلسطينية وجماهير شعبنا، وكذلك بالمستوى نفسه واجباً على الدول والشعوب العربية ،عملاً بقرارات الشرعية الدولية وقرارات القمم العربية والمسلمة، وقرارات وقف أي شكل من أشكال التطبيع السري والعلني مع دولة الإحتلال الإسرائيلي التوسعي في فلسطين والجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية.

وعلى عاتق الأحزاب العربية الوطنية والتقدمية والديمقراطية واليسارية والليبرالية وكل مكونات الحركة الشعبية العربية، يقع واجب التصدي لصفقة ترامب. وبهذا نقطع الطريق على هذه «الصفقة»، ونعزل دولة إسرائيل، وننزع الشرعية عن الإحتلال، ونصون ثروات شعوبنا، وإستقلالها وكرامتها الوطنية والقومية والانسانية.

ليست هي المرة الأولى التي تجابهنا مشاريع أميركية – إسرائيلية. على القوى الوطنية والديمقراطية واليسارية والليبرالية وغيرها، في الحالتين الفلسطينية والعربية، أن تنظم صفوفها، وأن تدرك حقيقة المشروع الأميركي ومخاطره، والإستعماري التوسعي الإسرائيلي ومخاطره، وأن توفر الظروف الضرورية لإستنهاض عناصر القوة في المقاومة الشعبية الفلسطينية والعربية، بما في ذلك الضغط على الأنظمة العربية، لتتخذ موقفاً يصون الحقوق العربية، عملاً بقرارات القمم العربية، آخرها قمة الظهران (2018) في العربية السعودية التي أطلقت على نفسها «قمة القدس»، إن صون الحقوق العربية والفلسطينية يستدعي وضع «الآليات العملية» لتطبيق قرارات القمة العربية.

تستطيع المقاومة الشعبية العربية أن تفعل الكثير، لذا ندعو لتحشيد قوى الشعب في **بناء جبهات وطنية عريضة وفق خصوصيات ومسارات التطور في بلدانها، وجبهة وطنية/ قومية واسعة على القواسم المشتركة** بين كل القوى الشعبية العربية■

صفقة ترامب خطوات كبرى تحت التنفيذ

-I-

■ اشتراطات إدارة ترامب تتناسل وتتراكم، **أخطرها وأكبرها «الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل»** في 6 ديسمبر 2017، ثم أعلن ترامب في منتدى دافوس العالمي في 2018/1/25، **وبحضور نتنياهو، أن «القدس خارج إطار التسوية وتم شطبها عن طاولة المفاوضات»** وأضاف «المفاوضات على الطاولة، المال على طاولة المفاوضات، واذا لم يأتِ الفلسطينيون فلا مال».

شروط ترامب على شعبنا والدول العربية لا تتوقف..، إنها اهانة للحقوق والكرامة الفلسطينية والعربية والدولية، بينما إجراءات تهويد وضم القدس وتوسع استعمار الاستيطاني وتدفق السلاح والمال لدولة الاحتلال التوسعي الاسرائيلي كلها على قدم وساق دون توقف.

الإشتراطات الأميركية مثل **شطب حق اللاجئين بالعودة وفق قرار الأمم المتحدة 194** من طاولة المفاوضات، والغاء الإلتزامات المالية الأمريكية إزاء السلطة الفلسطينية وإغلاق مكتب م.ت.ف في واشنطن، كلها **ضغوط** على دول الخليج **للتطبيع مع دولة اسرائيل**... وحبل ترامب على الجرار...

الشروط الأمريكية هي **ضوء أخضر** للإحتلال لإرتكاب المزيد من الاستيطان الاستعماري، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية واتباع السياسات العنصرية بحق شعبنا في الضفة الفلسطينية والقدس وقطاع غزة، وتجاه المجتمع العربي الفلسطيني داخل «اسرائيل».

إن الشروط الأمريكية تطالب **بوقف أي تحركات** رسمية فلسطينية، بوقف التحرك السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية، **وخاصةً** عدم تقديم شكاوى ضد جرائم «إسرائيل» لِـ **«محكمة الجنايات الدولية»، إضافة إلى الامتناع عن العودة للأمم المتحدة بمشاريع القرارات الثلاثة: قرار** التصويت على العضوية العاملة لدولة فلسطين بالبناء على قرار الأمم المتحدة 67/19 عام 2012 بالعضوية المراقبة، **والقرار الثاني** التصويت على مشروع قرار عقد مؤتمر دولي للسلام **بمرجعية** قرارات الشرعية الدولية، **ورعاية** الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، **والثالث** التصويت على مشروع قرار دعوة الأمم المتحدة لحماية أرض وشعب فلسطين بقوات دولية، والتوافق على عدم الانضمام لمؤسسات الأمم المتحدة.

الشروط الامريكية تعني إمعان الحكومة اليمينية المتشددة والعنصرية برئاسة نتنياهو، في **إستكمال مخططات الدولة الإحتلالية الفاشية** في منهجيتها المتعددة الألوان، **منهجية الدولة العنصرية**، للتفرغ لبرنامجها **في إبتلاع الأرض الفلسطينية، طالما أن الإستيطان في رأي الإدارة الأمريكية الراهنة لا يمنع من مواصلة المفاوضات** العقيمة والعبثية على الجانب الفلسطيني، وتعزز دورها الإقتلاعي والإقصائي العنصري، في جوهر طبيعتها ونشأتها، وهي «تشرعن» الإستيلاء على أراضي ملكية خاصة لفلسطينيين، وإبقاء **الإستيطان ركيزة «التشريع» الإحتلالي**، وفي جوهر طبيعته وأهدافه، **و«إسرائيل» ذاتها إنبثقت ونشأت نتيجة ولادة استعمارية استيطانية** مشوهة مع **الكولونيالية البريطانية** في فلسطين، **ووعد بلفور 1917 ونتائج الحرب** العالمية الأولى، بتقسيم واقتسام العالم الثالث بين الإمبرطوريات الكولونيالية البريطانية والفرنسية في المشرق والمغرب العربي إلى جانب

الامبريالية الأمريكية الصاعدة في المشرق والمغرب العربي(فلسطين والبلاد العربية) وشعوب ودول العالم الثالث. قامت دولة إسرائيل بالمجازر والحديد والدم والنار، لذلك ندعو السلطة الفلسطينية **لعدم الرهان** على المشروع الأمريكي، **وتنفيذ قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 15 كانون الثاني(يناير) 2018** (يضم فصائل المقاومة والنقابات والشخصيات الوطنية)، وإستنهاض المقاومة الشعبية، **وتدويل** القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، **ونقل ملف الإستيطان** من جديد لمجلس الأمن الدولي **وفق القرار 2334 في كانون الأول(ديسيمبر) 2016 باجماع المجلس بوقف الاستيطان بالكامل، وتنفيذه وفق البند السابع ليثاق الأمم المتحدة**، وتقديم الشكاوى إلى **«محكمة الجنايات الدولية»**. ضد جرائم القتل والاغتيالات في القدس والضفة، والحرب العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2014 وفرض الحصار عليه.

منذ تأسيس «إسرائيل» في أيار(مايو) 1948 يمكن مشاهدة فصول الإستيطان المتعددة المتكاملة في منهجية الدولة العنصرية، وعلى إمتداد ألوان حكوماتها المتعاقبة، **ومنذ إحتلال عام 1967، إتخذ أشكالاً وأساليب متعددة من استنزاف الأرض**، وعبر التسويف ثم المماطلة لكسب الزمن، **حتى يقع «الأمر الواقع»**، بالرغم من أن **الإستيطان يعتبر جريمة حرب** وفقاً لمبادىء القانون الدولي والأعراف الدولية، من **أهدافه تعطيل قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة** على حدود الرابع من حزيران(يونيو) 1967 وعاصمتها القدس، وهذه واحدة من الشروط الإسرائيلية التي تم كشفها في إشتراطات «إسرائيل» على الولايات المتحدة، لإستئناف المفاوضات، بأن كامل فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر، لا مكان فيها لدولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، وعموم مرجعية هذه الأرض تعود إلى «إسرائيل» الكبرى، وخاصة **اعلان ترامب بالقدس الكبرى موحّدة عاصمة لاسرائيل** (والتي تضم القدس العربية الشرقية المحتلة عام 67) ونقل السفارة الاميركية من تل أبيب إلى القدس.

الوقائع العملية الجارية على أرض القدس الشرقية والضفة الفلسطينية، وقرارات الادارة الامريكية بجانب اسرائيل التوسعية، تشير في اليومي إلى تغول سلطات الإحتلال العنصري، هو منهج الدولة الفاشية، بالتطهير العرقي القسري – الإقتلاع – للوجود الفلسطيني، فضلاً عن أعمال الهدم الواسعة لمنازل الفلسطينيين، وقد وصل إلى مراحل خطيرة، تتطلب من السلطة الفلسطينية وقف الرهان والاوهام على المشروع الأمريكي، **ومغادرة السياسة الانتظارية**، إلى جانب تنفيذ قرارات الاجماع الوطني **وقرارات** المجلس المركزي لمنظمة التحرير (2015/3/5، 2018/1/15) وقرارات المجلس الوطني (2018/4/30)، وإستنهاض المقاومة الشعبية وتدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، ونقل ملف الإستيطان إلى «محكمة الجنايات الدولية»، وإلى مجلس الأمن■

–II–

■ تداعيات أحداث الشرق الأوسط الجديدة، بدأت مع إدارة ترامب، الذي بدأ بمهاجمة الآخرين، ويغمض عينيه عما تفعله «إسرائيل»، بدأ حين تم إنتخابه بالقول: «إن الإتفاق النووي مع إيران (5+1)، هو أسوأ إتفاق عقدته الولايات المتحدة على الإطلاق»، ويقصد بذلك الإتفاق الذي عقد عام 2015، وأفاد موقعوه بأنه يؤخر البرنامج النووي الإيراني 15 عاماً، وقعته بريطانيا وفرنسا وألمانيا فضلاً عن روسيا والصين وإيران، وأشرفت عليه الأمم المتحدة، ووكالة «الطاقة الذرية الدولية، لمنع إنتشار السلاح النووي»، وقدمت تقاريرها بإلتزام إيران، حتى ما بعد مهاجمة ترامب له.

فضلاً عن تصريحات ترامب وتهديده «بتدمير» كوريا الشمالية، إذا لم توقف تجاربها الصاروخية. بيونغ يانغ لا تملك ترسانة نووية توازي ترسانة الدولة النووية الاميريكية العظمى، وآخر تجاربها تمت على قنبلة هيدروجينية، من النوع الذي القته الولايات المتحدة على اليابان في ناغازاكي، في عام 1945 ، فأعلنت اليابان استسلامها وتوقفت الحرب.

تشير المعطيات ومراكز البحث الدولية والإعلامية المتخصصة في السلاح النووي، أن السلاح النووي موجود في روسيا، وأنها تملك سبعة آلاف رأس منه، والصين (260)، وبريطانيا (215) وباكستان (140) وهي التي **قالت عنها أنظمة عربية أنها «القنبلة الذرية الإسلامية»، ودعموا مشروعها مالياً، على** أنها القنبلة الذرية الإسلامية، التي تقابل النووي اليهودي، **شرحنا حينها أن القنبلة الذرية سلاح الدمار الشامل المضاد للحياة لا دين له ولا مذهب.** فلو وقعت بأيدي شريرة مجرمة من الممكن أن تستخدم لأغراضهم الإرهابية، يستعملها البعض في الدفاع لحماية وتحصين مجتمعه ونظامه من الأخطار المحدقة به، أي خوفاً من رياح التغيير، فالقنبلة هي القنبلة الموصوفة هي ليست بروتستانية، ولا أردثوذكسية أو كاثوليكية ولا بوذية أو هندوسية أو كونفوشية ولا إسلامية ولا مذهب لها، بل هي للتدمير الشامل وفق المصالح والهيمنة الامبراطورية أو الاقليمية المحلية.

والهند تملك أيضاً ترسانة نووية أشرف عليها ابو الكلام، وهو عالم مسلم، أصبح رئيساً للهند الديمقراطية، وعن «إسرائيل» النووية حدث ولا حرج أكثر من 200 رأس نووي. بدأ برنامجها النووي عام 1956 وفق مصالح كولونيالية فرنسية واستعمارية توسعية استيطانية اسرائيلية، وحتى هذا اليوم فإن قنابلها النووية وصواريخها مسروقة من تكنولوجيا أمريكية حازت عليها مسبقاً برعاية إداراتها المتعاقبة وتغميض عيونهم، وهي تمارس إرهابها في عموم منطقة الشرق الأوسط، كأبارتهيد عنصري، **بينما إيران تعلن للملأ ومعها «وكالة الطاقة الذرية» أن برنامجها سلمي. وتغمض الولايات المتحدة عينيها عن كون «إسرائيل»، قامت على أرض فلسطين،** بل وتدعمها بالمال والسلاح (8,3 مليار دولار سنوياً لعشر سنوات بدءاً من 2018)، كما تغمض عينيها عن ائتلاف حكومي فاشي قائم [الليكود والبيت اليهودي واسرائيل بيتنا الذي انسحب لاحقاً على خلفية العدوان الفاشل على قطاع غزة في منتصف شهر تشرين الثاني(نوفمبر) 2018، وإتحاد التوراة اليهودي] ووراء هؤلاء جماعات المستوطنين المستعمرين، والعالم برمته يقف أمام عصابات مافياوية عنصرية، وليست أحزاباً تقبل التعايش الإنساني المشترك.

يقابل دونالد ترامب؛ مجرم حرب هو بنيامين نتنياهو في كل مرة يزور بها هذا الأخير الولايات المتحدة. أما إيران فتعلن على الدوام إستعدادها للتفتيش، وأن برنامجها النووي سلمي، يهدف إلى كهربة البلاد خدمةً لتصنيعها. اليوم **نحن نشجع القاهرة في تعاقدها مع موسكو لبناء مفاعلات نووية للأغراض السلمية،** وكذلك كان من الأجدى أيضاً للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي أن تبدأ العمل على إقامة المفاعلات النووية السلمية، من أجل النهضة في الطاقة والتصنيع التكنولوجي، نتساءل ما هي فائدة إختبار تربة المريخ في الزراعة، بما يكلف مليارات الدولارات(؟!)، ونحن لم نرعَ تربتنا على أرض فلسطين والبلدان العربية من الخليج العربي حتى المغرب.

سبق وأن صرح الرئيس ترامب أنه: «لا يستطيع مساعدة بورتوريكو»، فقامت الإحتجاجات عليه ولم تقعد، وبورتوريكو قربه، ثم عاد وصرح «أنه سيساعدها بشروط»، فماذا يتوقع من هم في منطقتنا وبيننا وبينه محيطان من البحار.. والأهم هو أن الرئيس ترامب يريد إلغاء «برنامج الرعاية الصحية» الذي سمّي باسم واضعه «برنامج

باراك اوباما» لأنه يساعد عشرات الملايين الأمريكيين، يشكون الفقر ويشملهم بالرعاية الصحية. الرئيس ترامب الملياردير، في برنامجه الخاص، يخدم الأثرياء الذين يدفعون كل يوم ثمن إنتخابهم له رئيساً للولايات المتحدة، بينما يقطع عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتعليم اللاجئين الفلسطينيين 260 مليون دولار سنوياً.

هذه القرارات المتسارعة والمحيط بها **تضغط في اليومي** على القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، **دفعت بها إلى الخلف في جدول الاولويات** العربية والشرق أوسطية والدولية، **وتقدم لإدارة ترامب ودولة الاحتلال** الاسرائيلي التوسعي الاستيطاني **أسلحة واليات لمحاصرة ومصادرة** حقوق شعبنا الوطنية بتقرير المصير والدولة وعودة اللاجئين. والآن نرى **ونلمس أنه ليس مطروحاً** على جدول أعمال ادارة ترامب ودولة الإحتلال **حلول سياسية تحت سقف ومرجعية قرارات الشرعية والرعاية الدولية، ليس مطروحاً** «دولتان» على حدود 4 حزيران 67، **ولا دولة واحدة** «لكل مواطنيها على قدم المساواة».

اسرائيل **تطرح «دولة اسرائيل الكبرى من بحر المتوسط إلى نهر الأردن»** والإدارة الامريكية تطرح **«مؤتمراً اقليمياً** بين اسرائيل ودول عربية والسلطة الفلسطينية **يبدأ بتطبيع** العلاقات العربية الاسرائيلية بالانفراد الامريكي»، مشروعة أن يكون للفلسطينيين **حكم ذاتي للسكان بدون سيادة على الأرض**، وأن تكون السيادة على الأرض في القدس والضفة لاسرائيل الكبرى، في إطار فيدرالي مع الأردن، أما غزة فتلقى على اكتاف مصر ■

-III-

■ الإنقسام الفلسطيني والعربي والإقليمي هو عامل سلبي ومدمّر على القضية الفلسطينية، يؤدي إلى تراجعها، وتحويلها الى **خبر حدثي أمني** أي كحوادث السير، والفيضانات، كما يجري مع الميديا العربية الرسمية. وبعض الأنظمة الرسمية، باتت تتخلى يوماً بعد يوم عن فلسطين أرضاً وشعباً وقضية مقدسة. **نحن نشهد حالة من الدراما العربية، في خدمة «صفقة ترامب».. الحكومة الإسرائيلية تمضي في تنفيذ مخطط تهويد القدس الشرقية المحتلة عام 1967، على إيقاع سيناريو «صفقة ترامب»**، التي تعدها الإدارة الأمريكية الراهنة كحل مفروض على المنطقة، والتي اطلق عليها المجلس المركزي لمنظمة التحرير (2018/1/15) عبارة «صفعة القرن» لحل وتصفية القضية الفلسطينية.

حكومة بنيامين نتنياهو تقوم بطرد سكان التجمعات العربية البدوية المحيطة بمدينة القدس، بين مستوطنة «معالية أدوميم» و«متبيه بريحو» بإتجاه البحر الميت، في إطار تعزيز الإستيطان، **وشطر الضفة الفلسطينية إلى قسمين شمالي وجنوبي وعزل القدس، أي تنفيذ مخطط يدعى «E1»**، بحيث يفصل بشكل كامل جنوب الضفة الفلسطينية عن شمالها، ويمنع التواصل الجغرافي بين أراضي السلطة الفلسطينية وسكانها، كما تجهض بشكل مطلق أي إحتمال لإقامة دولة فلسطينية، أو ما سمته الإدارات الأميركية بما فيها إدارة ترامب بـ «حل الدولتين أو دولة واحدة». في الوقائع على الأرض في القدس والضفة، وفي وقائع سياسة ادارة ترامب، يجري العمل ميدانياً على إقامة «دولة اسرائيل الكبرى من البحر المتوسط إلى نهر الأردن، وضم القدس والضفة الفلسطينية لدولة الاحتلال التوسعية الاستعمارية». وهذا هو برنامج اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي برئاسة نتنياهو. **الحكم الذاتي للسكان دون سيادة على الأرض**، السيادة على الأرض والأمن لإسرائيل أو ما يطلق عليه نتنياهو «أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي + أما الدولة المستقلة فترهات».

منذ منتصف شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2017 قامت إدارة الإحتلال بتسليم عرب الجهالين، في جبل البابا قرب العيزرية شرقي القدس، القريب من مستوطنة «معالية أدوميم»، أوامر بإخلاء بيوتهم ومغادرة المنطقة وهدم (مخيم الخان الأحمر)، التي يعيشون فيها منذ تهجيرهم من النقب في السنوات الأولى للنكبة الكبرى عام 1948. لكن اصرار الأهالي والدعم الفعال لهم في صمودهم ومرابطة القوى الوطنية وجموع غفيرة إلى جانبهم في التصدي للمشروع الاسرائيلي، نجح في تكوين رأي عام دولي ساند نضال شعبنا وأرغم سلطات الاحتلال عن التراجع عن قرارها، ولو بشكل مؤقت. والنكبة جارية في منهجية الدولة العنصرية ونظام الابارتهيد على قدم وساق، في إنتهاك صارخ لكافة القوانين والقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، التي تجرّم الإستيطان، وتدين كل محاولات تغيير المعالم الجغرافية والديموغرافية االتاريخية لمدينة القدس، بإعتبارها أرضاً محتلة، لكن الإحتلال المتغول بالدعم الأمريكي واعتراف ترامب بالقدس عاصمة لاسرائيل ونقل سفارته من تل أبيب إلى القدس، لا يعير إهتماماً للشرعية الدولية، لأن المنطق **الكولونيالي الامريكي – الاسرائيلي** السائد **هو قانون القوة وفرض الأمر الواقع.**

لم نسمع من إدارة ترامب، أي رد فعل على الإجراءات الغاشمة الإسرائيلية، رغم علمها أن ما تقوم به «إسرائيل» هو إنتهاك معلن للقوانين الدولية، وجريمة بحق الإنسانية، لأنها تتقصد **طرد شعب من أرضه، وإستبداله بمستوطنين يقوم مشروعهم على خرافات دينية.**

إقتلاع الفلسطينيين من محيط القدس، هو إستكمال لعملية تهويدها، كي تكون «عاصمة أبدية للدولة اليهودية» وهو ما بدأته «إسرائيل» منذ الأيام الأولى لإحتلالها في العام 1967. إن المباشرة الراهنة في تغيير معالمها وتزوير هويتها والتطهير العرقي ضد السكان الفلسطينيين في البلدات والقرى المجاورة والمسماة «غلاف القدس»، وتزوير تاريخها وجغرافيتها وديمغرافيتها، وإستبدال أسماء الشوارع والساحات العربية بأخرى عبرية، وهدمها الأحياء العربية التاريخية، ومصادرة مئات المنازل وآلاف الملكيات الخاصة بالفلسطينيين، وسحب هوية أهلها العرب مسلمين ومسيحيين، أو منعهم من الإقامة فيها، هو من أجل تغيير ديمغرافيتها، ضمن «مشروع المليون مستوطن» بسقف ولاية نتنياهو 2019، ليس في القدس فحسب بل وكذلك في الضفة الفلسطينية، فضلاً عن سعيها الحثيث للإستيلاء على المقدسات الإسلامية والمسيحية تمهيداً لتهويدها.

العالم العربي والعالمي يقف يومياً أمام جريمة تتكرر فصولها على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، هي بمثابة إعلان حرب شمولية عنصرية على الشعب العربي الفلسطيني، حتى في استهداف الأطفال والنساء (الأمهات)، لكن على المستوى الشعبي والجماهيري فإن القضية الفلسطينية معافاة تماماً لدى هذه الشعوب، التي تحركت في بغداد وعمان والقاهرة والرباط والجزائر وتونس، وأمامنا تجربتان بكامل أوصافهما البطولية، التجربة البطولية للبرلمانيين العرب، وخاصةً الموقف الوطني القومي لرئيس البرلمان الكويتي في المؤتمر الدولي للبرلمانين من إدانة الوجود الاسرائيلي ما اضطر المؤتمر لإبعاد الوفد الاسرائيلي، ومنعه من المشاركة في أعماله. وكذلك الفشل في الغزو الإسرائيلي لإفريقيا، عندما تحركت الدبلوماسية العربية وفي عدد من العواصم العربية، لإفشال المشاركة الإسرائيلية في مؤتمر الاتحاد الافريقي. **شعوب ودول العالم ترفض قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة اسرائيل** (مظاهرات واحتجاجات في عواصم العالم، وفي مجلس الأمن صوتت 14 دولة من 15 ضد القرار ما أصاب السياسة الأمريكية بالعزلة، كذلك صوتت 129 دولة في الأمم المتحدة برفض قرار ترامب، وحدها الولايات المتحدة وإسرائيل صوت ضد القرار وإلى جانبها سبع جزر في المحيط الهادي).

إن «صفقة ترامب»، وإقامة «ناتو عربي» عموده الفقري ودماغه «إسرائيلي»، والمضي بالتهويد ومصادرة الأرض هي إمتداد لهذه **الدراما بالمواصفات والشروط الأمريكية– الإسرائيلية، لا دولة فلسطينية .. ولا قدس الأقداس.**

حقاً هي فرصة أمام «إسرائيل»، تخدمها الميديا الهائلة والإعلام بطرق مختلفة، بما فيها خبراء في الحرب النفسية، في حفلة الأقنعة، لإستعادة هيبة «الجيش الذي لا يقهر»، وقدرات «موساد» الذكية، وعن «دونية العرب» «وكي الوعي» العربي، لكن الواقع يفضح هذا الضجيج الذي ولَّى، و«إسرائيل» لن تخدم أي مخططات لأي بلد عربي، بقدر **ما تبحث عن تفتيت محيطها العربي**، مع تناسي المبادرة العربية ـ السعودية التي إنطلقت في قمة بيروت عام 2002، هنا يتوحد نفتالي بينت ونتنياهو ويائيير بيليد وأفي غباي (الليكود والبيت اليهودي والوسط، والعمل)..، وينقسم النظام العربي، في حروب داخلية وأهلية وطائفية ومذهبية واقليمية.

كما أن **الانقسام الفلسطيني المدمر** بين فريقيّ الانقسام (فتح وحماس) لم ينتهِ بعد، **واشتباك المصالح الفئوية** يدور على **معادلة الانتقال من الانقسام إلى التقاسم** التي وقع تجريبها قبل 2006 في انتخابات التشريعي الثاني وبعده حتى يومنا، **دراما كوارث وطنية**، وعادت الحرب الاعلامية بين **فريقي الانقسام المدمّر على امتداد 11 سنة عجاف رغم تفاهمات 2017/10/12** بين فتح وحماس بالرعاية المصرية، **والاتفاق الوطني الشامل في اتفاق وبيان 2017/11/22 في القاهرة** (14 فصيلاً بالدعوة والرعاية المصرية).

إن قرارات الاجماع الوطني، والمجلس المركزي لمنظمة التحرير (2018/1/15) والمجلس الوطني (2018/4/30): **بتشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية شاملة في مرحلة التحرر الوطني، إجراء انتخابات شاملة بالتمثيل النسبي الكامل هي طريق الخلاص** لاستعادة وحدة كل الفصائل والنقابات والشخصيات الوطنية، وإنهاء الانقسام إنهاء نظام الكوتا الفئوي الفوقي، فهذا كله هو طريق الضياع والفشل.

كشفت نائبة وزير الخارجية الإسرائيلي تسيبي حوتوبيلي، في لقاء إذاعي مع (القناة 7) أن تل أبيب وضعت شروطاً للتسوية السياسية في الشرق الأوسط، وأنها أبلغتها للولايات المتحدة الأميركية، وهذه الشروط هي: رفض وجود أي سيادة على المنطقة الممتدة ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن، سوى السيادة الإسرائيلية، ورفض إخلاء أي مستوطنة، والإبقاء على القدس موحدة وعاصمة ترامب لإسرائيل وحدها، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، حتى إلى المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967.

هذا هو البرنامج المقدم من دولة «إسرائيل» هو تتمة **وترجمة قوة الأمر الواقع لدراما «صفقة القرن»**، وما هو مضمر فيها، إن حوتوبيلي تنتمي إلى الجناح المتشدد ليكودياً بقيادة نتنياهو، الذي يرفض إقامة دولة فلسطينية بحدودها الدنيا 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، ويطالب بكامل فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر، أي ما يصطلحون عليه «إسرائيل الكبرى» بحسب توصيفهم لها. سبق لهذه المرأة بعد أن تولت منصبها في مايو(أيار) 2018، أن إستخدمت نصوصاً دينية كمبادئ توجيهية للسياسة الخارجية الإسرائيلية، لقد قالت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية لثنيها عن تصريحاتها التي تحرج واشنطن ترامب. «إن حوتوبيلي وصلت مع قاذفة لهب، وعلبة بنزين، وقامت بإضرام النيران».

إن **تصريحاتها برسم الإدارة الأمريكية، وبرسم المطبعين من أنظمة عربية مع «إسرائيل»**، وهي التي قالت في تصريحها عن «أولى القبلتين» و«ثالث الحرمين»، الذي تناولته وسائل الإعلام: «إنه حلمي أن أرى العلم الإسرائيلي يرفرف على الهيكل (المسجد الأقصى)، علينا رفع العلم، هذه عاصمة (إسرائيل) وهذا أقدس مكان

للشعب اليهودي»، إنها تأمل في رفع العلم الإسرائيلي على المسجد الأقصى، وعندما سئلت إن كان هناك زعيم فلسطيني يمكنه أن يقبل بهذه الشروط؟» أجابت: «إن المجتمع الفلسطيني ـ لا يتمتع بإرادة السلام ـ وهكذا هم قادته، لذلك لن نجد قائداً فلسطينياً مستعداً لقبول شروطنا».. بل لن يجدوا طفلاً فلسطينياً يقبل بها..

كما أعربت حوتوبيلي عن أملها في أن يتفهم الأمريكيون شروط «إسرائيل»، بقولها: «إنهم يتفهمون موقفنا بأن الإستيطان ليس عقبة أمام عملية السلام، لدينا رئيس حكومة يضع قضية إيران على رأس جدول الإهتمام، ويرفض أن يحتل مكانها الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وخلافاً للإدارات الأمريكية السابقة، فالرئيس دونالد ترامب، يرفض إملاء تسوية على الأطراف، وعلينا أن نعتاد على العيش من دون تسوية مع الفلسطينيين».

-IV-

■ **فلسطينياً لم يعد يكفي** الإستنكار والإدانة والإستهجان من قبل السلطة الفلسطينية، **بل بات المطلوب العمل سريعاً على إتخاذ إجراءات عملية كفيلة** بلجم العدوان الإسرائيلي المتواصل، وإن أقصر الطرق لإنهاء الإحتلال، **تتمثل في تعميق آليات إنهاء الانقسام** (المصالحة باللغة القبلية والعشائرية)، **وإعادة بناء الوحدة الوطنية،** والإلتفاف حول البرنامج الوطني الموّحد الذي رسمت عناوينه المؤسسة الوطنية الفلسطينية في المجلسين المركزي والوطني (2018)، **ورفع العقوبات والحصار عن قطاع غزة، ومواصلة تمكين حكومة السلطة لتولي مسؤولياتها في قطاع غزة،** ومغادرة **مربع الإنقسام. ومواصلة العمل على تدويل** القضية والحقوق الوطنية، **وطيّ ملفات الحوار الثنائي حوار المحاصصة في السلطة والمال والنفوذ** والمشاريع البديلة للبرنامج الوطني المرحلي، برنامج حق تقرير المصير والدولة على حدود 67 والعودة وفق القرار الأممي 194، ووقف التراشق الإعلامي بين فتح وحماس، والعمل على تطبيق بيان 2017/11/22 (القاهرة) بدءاً برفع العقوبات الجماعية من السلطة في رام الله على قطاع غزة. إن الطريق إلى إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني تتمثل في الخطوات التالية:

1- وقف المفاوضات **الثنائية العقيمة مع الجانب الإسرائيلي والعبثية ورفض الضغوط والاشتراطات الاميركية والاسرائيلية** الهادفة إلى الالتفاف على حقوق وبرنامج شعبنا الموحَّد بتقرير المصير والدولة المستقلة على حدود 4 يونيو 67 عاصمتها القدس العربية وحق عودة اللاجئين وفقاً للحق التاريخي والقرار الأممي 194.

2- طي صفحة مشروع أوسلو وغيره من المشاريع البديلة للبرنامج الوطني الفلسطيني، والعمل بدلاً من ذلك **بموجب نتائج وقرارات** الحوارات والمؤسسات الوطنية بالإجماع الوطني ومنها: اتفاق 2005، وثيقة الوفاق الوطني (2006)، اتفاقات القاهرة (2011 + 2013)، قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الائتلافية في (2015/3/5)، قرارات اللجنة التنفيذية في م.ت.ف في 7/21 + 2017/8/12، مخرجات أعمال اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني في بيروت (10-11 كانون ثاني/ يناير 2017)، **بيان الحوار الوطني في القاهرة في 2017/11/22، قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير (2018/1/15)**، قرارات المجلس الوطني (2018/4/30) بما يتطلب **العمل فوراً على وقف التنسيق الأمني** مع سلطات الاحتلال، مقاطعة الاقتصاد الاسرائيلي، وسحب الاعتراف بدولة اسرائيل..

3- الدعوة لمؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة وبموجب قرارات الشرعية، وبرعاية **الأعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي، بديلاً عن** الإنفراد الأمريكي بمرجعية طاولة المفاوضات الثنائية، لوضع الآليات والاجراءات العملية لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، التي أقرت لشعبنا حقوقه في الخلاص من الاحتلال والاستيطان

وقيام دولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة، عاصمتها القدس الشرقية، على حدود 4 يونيو/ حزيران 67، وحل قضية اللاجئين بموجب القرار الأممي 194 الذي كفل لهم حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها.

4- التقدم بطلب العضوية العاملة لدولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاستناد إلى القرار 67/19 للعام 2012، الذي اعترف بفلسطين دولة مراقبة وعاصمتها القدس الشرقية وعلى حدود 4 حزيران(يونيو) 67 وحل قضية اللاجئين بموجب القرار 194 .

5- مواصلة تنسيب دولة فلسطين إلى المؤسسات والوكالات الدولية المتخصصة كافة، كعضو فاعل في المجتمع الدولي وتحت سقف الشرعية الدولية.

6- المطالبة بتأمين الحماية الدولية لشعبنا ضد الاحتلال ولأرضنا ضد الاستيطان.

7- تفعيل الشكاوي المعطلة في محكمة الجنايات الدولية ضد المسؤولين الاسرائيليين، عن مسؤولياتهم عن جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي ترتكب يومياً بحق شعبنا.

إن إعادة **تقديم قضية شعبنا إلى الرأي العام العالمي، قضية تحرر وطني** عادلة لشعب تحت الاحتلال والحصار والتهجير والتمييز العنصري، تستدعي، من ضمن ما تستدعيه، **تسريع خطوات إنهاء الانقسام أو التقاسم أو الكوتا، وتطبيق اتفاق استعادة الوحدة الداخلية، ومغادرة صراع إمّا انقسام أو تقاسم** (للأجهزة والوظائف والمال والنفوذ)، **واعادة ترتيب البيت الفلسطيني** تحت سقف الشراكة الوطنية الشاملة: **حكومة وحدة وطنية ائتلافية، وانتخابات شاملة بالتمثيل النسبي الكامل**، ضمانة الائتلاف والوحدة الوطنية، **في اطار البرنامج الوطني الموحّد**، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، والعمل ببيان القاهرة في 2017/11/22، وقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير (2018/1/15) والمجلس الوطني (2018/4/30) في رام الله، **لمواجهة الاستحقاقات السياسية القادمة علينا. وهذا يقتضي:**

1- الاسراع برفع الاجراءات والعقوبات الجماعية ورفع الحصار عن شعبنا في قطاع غزة، ودعم«مسيرات العودة وكسر الحصار»، وفتح معبر رفح للمسافرين والتجارة، في خطوات تؤكد حقيقة الانتقال إلى استعادة الوحدة الداخلية، والخروج من مربع الانقسام، وعدم ابقاء قطاع غزة رهينة الاشتراطات والاشتراطات المضادة.

2- العمل في **اتجاهات موازية**، بما يكفل مواصلة **تمكين حكومة السلطة** من أداء دورها وتسلم مهماتها ومسؤولياتها في قطاع غزة، **ومعالجة قضاياه الاجتماعية والحياتية كافة**، والعمل في الوقت نفسه على تعميق آليات الوحدة الداخلية، بإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على **أسس ديمقراطية بالانتخابات الشاملة للمؤسسات بالتمثيل النسبي الكامل، فنحن حركة تحرر وطني تحتاج إلى كل مكونات وتيارات وقوى** شعبنا، للخلاص من الانقسام والتقاسم والكوتا، والاحتلال واستعمار الاستيطان، **لدمقرطة المجتمع الاهلي** والمؤسسات **البرلمانية والرئاسية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية**، بما يحصن نظامنا السياسي، **ولقطع الطريق على سياسات الانقسام، وسياسات التقاسم والكوتا الفئوية الفوقية بديلاً للانقسام، لصالح السياسات التشاركية والشراكة الوطنية وتعزيز أواصر الوحدة الوطنية.**

3- اجراء انتخابات شاملة لإعادة بناء المؤسسات الوطنية التي انتهت ولايتها، الرئاسية، والتشريعية (مجلس تشريعي + مجلس وطني) بنظام التمثيل النسبي الكامل، **والدعوة لاجتماع المجلس الوطني المنتخب في دورة توحيدية (البرلمان الموحَّد لشعبنا في الوطن وأقطار اللجوء والشتات)** في مكان يتم التوافق عليه بين الجميع.

4- دعوة حركتي فتح وحماس لوقف صراع التقاسم والمحاصصة والتراشق الاعلامي، وتنفيذ ما تمّ التوصل إليه في القاهرة في 2017/11/22، **كما دعوة** الاطراف الفلسطينية كافة، إلى **العمل على تفعيل ما جاء في البيان الختامي لحوار القاهرة الأخير (2008/11/22)، بدلاً من اطلاق النار عليه بصورة انتقائية**، بما في ذلك **الضغط بقوة الحركة الجماهيرية لرفع الاجراءات والعقوبات والحصار عن قطاع غزة**، وشق الطريق أمام مسيرة المصالحة الوطنية على أساس من الشراكة الوطنية، كما رسمت أفقها نتائج الحوار الأخير وقرارات دورتي المجلس المركزي والمجلس الوطني لمنظمة التحرير.

5- على الفصائل والقوى والنقابات والجامعات، المرأة والشباب والمثقفين ان تتقدم صفوف الحركة الجماهيرية **الضاغطة في اليومي** لإنهاء الانقسام ومقاومة الاحتلال واستعمار الاستيطان الاسرائيلي، **وفي مسار النقد والنقد الذاتي، وإن على الجبهة الديمقراطية والقوى الديمقراطية والليبرالية**، التي تقف إلى جانب نضال شعبنا **ان تبادر في اليومي** لحشد الفعل الجماهيري لإنهاء الانقسام، **وبناء الوحدة الوطنية** تحت سقف **«شركاء في الدم .. شركاء في القرار». ان على الجبهة الديمقراطية التي تحتل الموقع الثاني وفق العمليات الانتخابية على الأرض وفي الميدان والوطن والشتات بعد فتح** في منظمة التحرير الفلسطينية، **(كما يدور حول تطورات موازين القوى داخل ائتلاف منظمة التحرير ووقائع العمليات الانتخابية في الأرض المحتلة والشتات)**، وبجانبها القوى الوطنية الديمقراطية والليبرالية أن **تتحمل مسؤولية** المبادرة الوطنية في صفوف الحركة الجماهيرية، **والانتقال من البرامج والاقوال إلى الممارسة والافعال، لإنهاء الانقسام لصالح الوحدة الوطنية، وليس الانتقال من الانقسام إلى تقاسم السلطة والمال والنفوذ، في الصراعات الفئوية** (الطبقية والاجتماعية والفردية)، **والعلاقات مع المحاور الاقليمية في الشرق الاوسط التي عمقت وموّلت الانقسام في الصف الفلسطيني.**

6- عربياً وقف التطبيع مع دولة إسرائيل، والذي انتقل في بعض العواصم الخليجية، من حالته السرية إلى حالته العلنية إن في استقبال رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو في العاصمة العمانية، مسقط، أو استقبال الوفود الرياضية، والفرق الثقافية الإسرائيلية ووزراء حكومة اليمين واليمين المتطرف، في الدوحة، وأبو ظبي، واليمامة، بما في ذلك عزف ما يسمى النشيد الوطني الإسرائيلي (هاتكفاه) وتوقيع عقود تعاون وشراكة اقتصادية في عالم ـــــ والاتصالات ومد خطوط السكك الحديدية، والتي يمكن الحلول على بدائل عربية وأوروبية وروسية وصينية لها. لكن هذا كله يندرج في إطار تهيئة الأجواء لاستكمال تطبيق صفقة ترامب الداعية إلى حل المسألة الفلسطينية من جهة، وتطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية، من جهة أخرى، ودمج اسرائيل في المنطقة، وإقامة حلف إقليمي، تحت ذريعة «محاربة إيران وامتداداتها في المنطقة – كحزب الله»■

استيطان وتهويد، انحياز ترامبي، انقسام مدمر

■ تشهد فلسطين، خاصة في قطاع غزة، مسيرات الأرض والعودة وكسر الحصار، إرتكبت فيها قوات الإحتلال مجازر وحشية.

ما جرى يوم 2018/3/30، وما بعده حتى يومنا، وفي قادم الأيام في الزمن والمكان، في الوطن والشتات، يؤكد أن المخزون النضالي في صفوف جماهير شعبنا **مخزون يتجدد على الدوام ومتعدد الإبداع في آليات ووسائل النضال**، وهو على قدر عال من المسؤولية الوطنية، في النضال ضد الإحتلال والإستيطان والحصار، من أجل حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير. يؤكد كذلك صلابة الوحدة النضالية لشعبنا وقواه السياسية في الميدان، الواجب ترسيخها، عبر إنهاء كل أشكال الإنقسام، وإعادة بناء الإجماع الوطني حول برنامج المقاومة والإنتفاضة، وتدويل القضية والحقوق الوطنية في الأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية، وعلى أسس إئتلافية، وعلى قاعدة من التشاركية، الأمر الذي يتطلب **الذهاب فوراً نحو تطبيق** قرارات المجلس المركزي، في دورتيه الأخيرتين آذار(مارس) 2015، كانون الثاني(يناير) 2018، والمجلس الوطني (30 نيسان/أبريل 2018)، بفك الإرتباط بأوسلو وبروتوكول باريس الإقتصادي، وسحب الإعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني مع الإحتلال، وفك الإرتباط بالإقتصاد الإسرائيلي، وسحب اليد العاملة الفلسطينية من العمل في المستوطنات ووقف التعامل بالشيكل الإسرائيلي، ونقل سجل الأراضي من يد «الإدارة المدنية(العسكرية) الإسرائيلية».

السياسة الأميركية **تزداد إنحيازاً لسياسة الإحتلال الإسرائيلي الدموية**. وموقف مندوب واشنطن في مجلس الأمن يؤكد إصرار المشروع الأميركي على شطب القضية والحقوق الوطنية لشعبنا، وتوفير الغطاء السياسي للسياسة الإسرائيلية الدموية الموغلة في التطرف ونهب الأرض والزج بالألاف من أبناء شعبنا في السجون وتهويد القدس.

كان على القيادة الرسمية أن لا تكتفي بالطلب إلى ممثل فلسطين يطلب الحماية الدولية، بل أن تجند كل طاقاتها وإمكانياتها وعلاقاتها العربية والدولية، وإغتنام هذه الفرصة التاريخية لأجل طرح القضية الفلسطينية برمتها على المجتمع الدولي، عبر سلسلة من الخطوات، **أهمها طلب العضوية العاملة لدولة فلسطين** في الجمعية العامة، **وطلب إنعقاد مؤتمر دولي للقضية الفلسطينية** تحت سقف الأمم المتحدة **وبموجب قرارات** الشرعية الدولية وتحت رعاية **الدول الخمس دائمة العضوية**، وبما يكفل حقوقنا كافة وفي المقدمة الوقف الكامل لزحف الاستيطان، وإنسحاب شامل للإحتلال والإستيطان.

إن القرار الجديد في الأمم المتحدة بالمؤتمر الدولي بمرجعية قرارات الشرعية الدولية السياسية والقانونية ورعاية الدول الخمس الكبرى، من شأنه أن **يضع نهاية للانفراد الأمريكي** بالإشراف وحده على المفاوضات، وتصبح الرعاية الأمريكية للمفاوضات طرفاً من خمسة أطراف، **بعد تجربة أكثر من 25 عاماً** من مفاوضات الطريق المسدود على الجانب الفلسطيني، والمفتوح على التوسع الاستيطاني الاستعماري في القدس والضفة الفلسطينية تحت حماية الانحياز الأمريكي لدولة الاحتلال الاسرائيلي، وتنفيذ إدارة ترامب «صفقة القرن» خطوة خطوة كما جرى ويجري حتى الآن.

في هذا السياق، ندعو للارتقاء إلى مستوى المسؤولية التي يفرضها علينا الحدث الكبير في غزة والضفة والقدس، بالدعوة لعقد **إجتماع فوري للجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف، لإجراء المراجعة الشاملة، وإعادة بناء وحدتنا الوطنية** الجامعة والإئتلافية، على أسس تشاركية وفق إستراتيجية تنفيذ قرارات وبرامج المجلسين المركزيين والمجلس

الوطني لمنظمة التحرير والاجماع الوطني، الإنتفاضة والمقاومة، وتدويل القضية والحقوق، وإنهاء الإنقسام، وإنجاز إتفاق استعادة الوحدة الداخلية ورفع الإجراءات العقابية والحصار عن قطاع غزة الصامد.

إن **المرحلة** التي تمر بها قضيتنا الوطنية **صعبة وقاسية. نمر فعلاً بعنق الزجاجة** بين **مطرقة ترامب** ومشروعه «صفقة القرن» **وبين سندان** (رئيس الحكومة الإسرائيلية) بنيامين نتانياهو وحكومته الكولونيالية التوسعية في القدس والضفة الفلسطينية وحصاره قطاع غزة. هذه الحال **لم تأت دفعة واحدة**، بل هي **نتيجة مفاوضات أكثر من 25 عاماً** منذ أوسلو، فاشلة على الجانب الفلسطيني، بينما حكومة نتانياهو تنفذ يومياً خططها الاستراتيجية والمرحلية بنهب الأرض وهدم المنازل وتهجير البشر، وصولاً إلى ما يصطلح عليه اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي إقامة «إسرائيل الكبرى» من المتوسط حتى نهر الأردن. هذا كله بسبب سياسة التقدير والتكتيك الخاطئ عند الذين ذهبوا إلى أوسلو، والذين واصلوا السياسة ذاتها: اتخاذ القرارات الانفرادية والفردية ممثلة بالسلطة الفلسطينية «الفتحاوية»، وأيضاً بفعل الانقسام بالسلطة الحمساوية في قطاع غزة، وفي الصف الفلسطيني، ما أدى إلى **تفكيك وحدة الشعب والأرض**، وكذلك تعميق التراجعات في الصف الفلسطيني، وتفكك الوحدة الوطنية بسبب الانقسام الذي تتحمل «حماس» مسؤولية رئيسة فيه بفعل العملية العسكرية الانقلابية التي قامت بها في حزيران(يونيو) 2007.

إن النضال الفلسطيني تمحور من أجل تجاوز هذين المشروعين: المشروع السلطوي الفتحاوي، والمشروع السلطوي الحمساوي على امتداد هذه السنوات. **وتمكنّا فعلياً** في الجبهة الديموقراطية وكل القوى الوطنية والليبرالية الفلسطينية من تحقيق إنجاز بعقد حوار وطني شامل، ضم 14 فصيلاً (فصائل منظمة التحرير، وحماس والجهاد الإسلامي). أنجزنا أربعة برامج لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية **عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية شاملة، وبالتوازي الاتفاق للإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية ولمجلس وطني فلسطيني منتخب** داخل الأراضي المحتلة وبلدان اللجوء والشتات **وفق قانون التمثيل النسبي الكامل**. لكن كل هذه البرامج تم تعطيلها من جانب فريقي الانقسام. وأنجزنا قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دورته في 5 آذار(مارس) 2015، كانون ثاني(يناير) 2018، والمجلس الوطني في 30 نيسان(إبريل) 2018، والتي دعت إلى: **1**- سحب الاعتراف بإسرائيل طالما أن حكوماتها لا تعترف بدولة فلسطين. **2**- وقف المفاوضات حتى الوقف الكامل للاستيطان. **3**- فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي. **4**- سحب الأيدي العاملة الفلسطينية من المستوطنات. القرارات السابقة تعد ضمانة لإنهاء الانقسام، وبناء وحدة وطنية على قاعدة الشراكة وفقاً للتمثيل النسبي الشامل. **لو نُفّذت قرارات الحوار** وقرارات المجلس المركزي والوطني التي ذكرنا **لما وصلنا إلى قرار ترامب بشأن القدس، لأن تنفيذها يعني أننا ثبّتنا وقائع على الأرض لا تسمح بقرارات كهذه** من أي إدارة أميركية. لكن كل شيء تعطل، وعدنا من جديد وتبنينا القرارات ذاتها في المجلس المركزي، هذه القرارات أيضاً يتم تجميدها، لأنه ما زالت هناك رهانات من أوساط في السلطة الفلسطينية، وتوجهات بعدم إنهاء الانقسام تحت ضغوط أميركية وإسرائيلية، وكذلك ضغوط محاور عربية وشرق أوسطية ذات مشاريع متصارعة في ما بينها، ولذا نؤكد مجدداً، أنه لم يكن مفاجئاً لنا ما ذهب إليه ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وإلغاء المساعدة لوكالة تشغيل وغوث اللاجئين (أونروا)، والخطوات الأخرى الجارية.

-II-

■ بلغة مباشرة واضحة، نؤكد أن ليس مطروحاً على الشعب الفلسطيني مجموعة خيارات حتى يختار من بينها ما يشاء. «حل الدولتين» يتم دفنه بعد تعطيله على امتداد أكثر من 25 عاماً من مفاوضات ثنائية برعاية أميركية، منها تسعة أشهر كاملة برعاية وزير الخارجية الأسبق جون كيري في إدارة باراك أوباما، من تموز(يوليو) 2013 إلى نيسان(أبريل) 2014. أثناء هذه الفترة عمل كيري يومياً ومعه إطارات أمنية وسياسية وقانونية ضمن فريق يتجاوز مئتي خبير أقاموا في القدس، ووصل بمفاوضاته إلى طريق مسدود، أيضاً تحت ضغط الأطماع التوسعية الإسرائيلية. حل الدولتين ليس مطروحاً حتى نختاره أو لا نختاره. المؤسسات الفلسطينية أجمعت على الحل الوطني، دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة على حدود 4 حزيران 67، وحل مشكلة الشعب اللاجئ بموجب القرار 194. ولكن المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لم تكن ضمن هذا الإطار، **بل كانت مرجعيتها ما يدور على طاولة المفاوضات وليس قرارات الشرعية الدولية**، ولهذا عارضنا هذه المفاوضات (أوسلو وتداعياتها)، **ودعونا إلى مفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية وبرعاية الدول الخمس دائمة العضوية** من أجل إنجاز دولة فلسطينية. لكن الحكومات الإسرائيلية عطلت هذا، والإدارات الأميركية انحازت بنسب متفاوتة للرغبات التوسعية الإسرائيلية.

منذ البداية تبنينا قرارات فلسطينية بالإجماع الوطني عشية انطلاق مؤتمر مدريد في تشرين الأول(أكتوبر) 1991، وكذلك قبل مفاوضات أوسلو، وبالإجماع اتفقنا على محددات المفاوضات وأهدافها بقيادة وفد من منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن، لم يتم التزام كل هذا، وذهب الذين ذهبوا إلى أوسلو، والآن يعترفون بفشلهم. ولاحقاً وقع الانقسام وكلا طرفيه يعترف بأنه عملٌ مدمر ويصب في مصلحة إسرائيل التي استغلت هذه الفترة الزمنية والانحياز الأميركي لها بفرض وقائع على الأرض.

ليس مطروحاً على شعبنا والحركة الوطنية الفلسطينية «حل دولتين» أو غيره، **وليس مطروحاً «حل دولة واحدة على قاعدة المساواة في المواطنة»، لأن الرأي العام الإسرائيلي بغالبية كاسحة يرفض قيام مثل هذه الدولة** علماً أن المجلس الفلسطيني عام 1969 ناقش مشروعين من أجل دولة فلسطينية واحدة من المتوسط حتى النهر، وكان طرحُنا في الجبهة الديموقراطية يدعو إلى دولة ديموقراطية موحدة لكل السكان الفلسطينيين العرب والإسرائيليين اليهود، على أساس المساواة في المواطَنة؟ وقدم الإخوة في فتح مشروع دولة فلسطينية واحدة (مع إسرائيل)، ولكن على أساس للمسلمين واليهود والمسيحيين، وهو تقسيم على أساس طائفي رفضناه ولا نزال نرفضه.

المطروح علينا اليوم من إسرائيل هو **«إسرائيل الكبرى»، مع رفض مبدأ المساواة في المواطنة**. على أن إسرائيل لا **تلتزم هذا المبدأ مع نحو 1.5 مليون فلسطيني عربي داخل أراضي عام 1948 يحملون الجنسية الإسرائيلية**، وتعمل كل يوم على إقرار قوانين عنصرية، أبرزها وأخطرها **«قانون القومية» بحصر حق تقرير المصير للشعب اليهودي فقط**. دون أي حق للشعب الفلسطيني بتقرير المصير أو المساواة في المواطنة إلى جانب تشريعات عنصرية أخرى. فكيف الحال مع 4.5 مليون فلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؟

البديل من «إسرائيل الكبرى» يُحتفظ به في درج نتانياهو، كما كان أيضاً في درج (آرييل) شارون، وهو مشروع قدمه له مستشاره السابق للأمن القومي غيورا آيلاند، (هو الآن جنرال متقاعد) المشروع مبني على أساس العودة إلى ما قبل 1967، بل أسوأ مما كانت عليه الحال حينها، وبحيث تعود غزة إلى أكناف مصر، وما يتم التوافق

عليه في جزر (غيتوات) الضفة الفلسطينية نتيجة المفاوضات يُضم إلى الأردن، **وهو مشروع عطله نضال الشعب الفلسطيني والشعوب** العربية والعالم، وكذلك القرارات العربية والدولية المؤكدة على وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة كاملة السيادة بعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، وحل مشكلة اللاجئين بموجب القرار الرقم 194.

إن على أية مفاوضات قد تستأنف يوماً ما أن تقوم على أساس قرارات وإشراف الشرعية الدولية ورعاية دولية، لأن العودة إلى مفاوضات ثنائية برعاية أميركية، هي إعادة إنتاج الكوارث التي حلت بنا منذ 1993، في مقابل المرابح الكبرى للجانب الإسرائيلي الطليق اليدين لمواصلة أعمال الاستيطان، وهدم المنازل، واغتصاب الأرض وسلبها، ومواصلة حصار قطاع غزة، وتفتيت الضفة الفلسطينية إلى مجموعة كانتونات. في إحدى تصريحات نتانياهو منذ أيام بعد عودته من زيارة إلى الولايات المتحدة، قال إن إسرائيل مع الانفصال عن الفلسطينيين، وأعرب عن ثقته بأن غالبية من الإسرائيليين تريد ذلك، وأن الفلسطينيين يريدون الانفصال عن إسرائيل، وهو لذلك مع هذا الانفصال وإعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً. لم يأت على ذكر دولة، أي أنه يريد المحافظة على سيادة إسرائيل الكاملة على الأرض والحدود والممرات براً وبحراً وجواً، مع حكم ذاتي مدني. علماً أن سِجِل الأرض والسكان ما زال بيد إسرائيل منذ الاحتلال عام 1967. وتصريحات نتانياهو هذه تعني أنه تراجع عن ما قاله في جامعة بار إيلان (15 حزيران/يونيو 2009)، بعد خطاب أوباما (4 حزيران/يونيو 2009) في جامعة القاهرة، عن موافقته على «حل الدولتين»، ودعا في خطابه إلى «الوقف الكامل للاستيطان». إن مشروع «الدولتين» انتهى بالنسبة إلى حكومة اليمين وحل مكانه مشروع «إسرائيل الكبرى». هذا هو المطروح الآن على بساط البحث الإسرائيلي.

ويجب علينا أن نقدم بديلاً واقعياً وطنياً، وواقعياً سياسياً وقانونياً، ينطلق من قرارات الإجماع الوطني على البرنامج الوطني المرحلي الموّحد، وقرارات القمم العربية، والمنظمات القارية والأمم المتحدة.

علينا أن نعود إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار جديد لعقد مؤتمر دولي للسلام بمرجعية قرارات الشرعية الدولية، ورعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. ويجب العمل على استصدار قرار أممي آخر يمنح فلسطين العضوية العاملة تحت الاحتلال، حتى تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مساعدة الشعب الفلسطيني على إنهاء الاحتلال وتفكيك الاستيطان بموجب القرارات الدولية، وحل مشكلة الشعب اللاجئ بالعودة وفق القرار الرقم 194.

يجب أن نفهم منطلقات الإدارة الأميركية، **فترامب** يعتبر أن الاستيطان «لا يشكل عقبة في طريق تحقيق السلام». كما أعلن القدس عاصمة لإسرائيل. وأعلن وقف المساعدات التي تقدمها الإدارات الأميركية إلى وكالة الأونروا منذ تأسيسها عام 1949 إضافة إلى الضغط على الدول المانحة وحضها على وقف مساهماتها في دعم الوكالة لتجفيف مصادر تمويلها، وإنهاء الالتزام الدولي بقضية اللاجئين المبني على قرارات أممية. موازنة الأونروا تصل إلى 1.5 بليون دولار سنوياً. **خفض المساعدات يهدف إلى حل** مشكلة اللاجئين في **إطار التوطين في البلدان العربية المضيفة، أو التهجير من جديد إلى بلدان أخرى**. يجب أن نقدم البديل الواقعي المقرّ دولياً بديلاً من المشاريع الإسرائيلية التوسعية الصهيونية، والمشاريع الأميركية الانفرادية الأكثر انحيازاً لمطامع إسرائيل■

–III–

في الحرب الباردة الجديدة والقضية الفلسطينية

■ نأمل بأن تتمكن روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وكذلك الهند واليابان والبرازيل فعلياً في تسريع بناء عالم جديد متعدد الأقطاب، **يقوم على أن تلتزم الدول بالقوانين الدولية التي تضمن احترام استقلال الدول وسيادتها وعدم الإعتداء عليها**، ولا يقوم على الاستئثار والغطرسة والهيمنة كما تفعل إدارة ترامب الذي أعلن شعاره «**أميركا أولاً**». هو في الحقيقة يريد أوسع من ذلك بكثير. لم يلتفت ترامب إلى الداخل الأميركي (المساواة في المواطنة، العدالة الاجتماعية)، بل على العكس، **ألغى مكتسبات للشعب مثل قانون «أوباما كير»**، وعزز النزعات العنصرية بانحيازه للبيض. هو يريد عملياً أن تكون أميركا «فوق الجميع» «دولة استثنائية» في سياساته العالمية، هو ما تذكرنا بشعارات سادت في ثلاثينات القرن العشرين ومطلع أربعيناته، **وانتهت إلى حرب عالمية ثانية مدمرة**.

للاستفادة من صعود روسيا، الصين، الهند، اليابان، جنوب افريقيا، وامريكا الجنوبية. علينا **كفلسطينيين** أولاً أن نخلق **وقائع على الأرض**، منها سحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف المفاوضات تحت سقف أوسلو والرعاية الأميركية المنفردة وفك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، ومقاومة «**قانون القومية اليهودي» وكل أشكال التمييز العنصري** على الأرض الفلسطينية وداخل أراضي 1948، والالتفات إلى **دمقرطة الحياة الفلسطينية** بمؤسساتها المختلفة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وانتخابات رئاسية وبرلمانية وفق التمثيل النسبي الكامل. ودولياً، علينا **العودة إلى الأمم المتحدة بثلاثة مشاريع قرارات** كما ورد في السياق؛ الأول مؤتمر دولي للسلام كما قلت بمرجعية القرارات الدولية المشكلة للإطار السياسي والقانوني للمفاوضات برعاية دولية (الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن). ومن ثم الانتقال في الجمعية العامة بالعضوية من عضوية مراقبة إلى عضوية عاملة لدولة فلسطين تحت الاحتلال. على الأمم المتحدة أخذ دورها لحماية أرض وشعب دولة فلسطين الواقعة تحت الاحتلال.

إذا ناضلنا لانجاز الخطوات الفلسطينية الملموسة لخلق الوقائع على الأرض وفي الميدان الفلسطيني. وعلى الصعيد الدولي ثانياً تفتح كل الطرق أمام روسيا، الصين وغيرها، وأمام باقي الأقطاب المختلفة في العالم للمشاركة في حل أزمة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، والصراعات الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط ومناطق العالم المختلفة، الاستفزازات والتدخلات الأميركية لا تقف فقط عند حدود منطقتنا، فالقوانين الأميركية تعتبر روسيا والصين غريماً. ولا نعتقد بجدوى أي مشاريع أخرى لحل أزمة الشرق الأوسط، مثل 4 زائد 5، أو 4 زائد 3، كإطار جديد لعمل اللجنة الرباعية الدولية التي عطلت الإدارات الأميركية المتتالية عملها وأفرغتها من القدرة على التقدم بأي خطوة إلى الأمام، وهي في حالة موت سريري منذ تشكيلها في نيسان(إبريل) 2003.

في 20 شباط(فبراير) 2018، دعا الأخ محمود عباس إلى مؤتمر دولي لا تكون الولايات المتحدة مهيمنة عليه، ولكن في المقابل ترك كل شيء للمجهول. إن الصيغة الأسلم والأفضل والأصح التي يمكن أن تحقق نتائج، هي العودة إلى الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي للسلام. **جرّبنا الثنائي بالرعاية الأميركية، وجُربت صيغة الرباعية الدولية**، جُرب مؤتمر أنابوليس، وجربت أيضاً **رعاية أميركية يومية لتسعة أشهر** وعمل متواصل لجون كيري وزير الخارجية الأمريكية الأسبق بجولات إلى تل أبيب ورام الله وعواصم الشرق الأوسط. عدنا إلى الأمم المتحدة عام 2012، وقبلت فلسطين عضواً مراقباً فيها، وحينها حلينا سياسياً وقانونياً دولياً ثلاث قضايا كبرى لم تُحل منذ

العام 1991 (مؤتمر مدريد، ثنائيات واشنطن)، وهي: تثبيت الإطار القانوني والسياسي لمواضيع الحدود (4 حزيران) والعاصمة القدس الشرقية المحتلة واللاجئين العودة بموجب القرار 194، ولم يُستكمل القرار بالعضوية العاملة.

العودة إلى الأمم المتحدة هي الطريق الفعلي الذي يمكّن روسيا من لعب دور فعال في حل المسألة الفلسطينية، (وهذا ما عرضناه على القيادة الروسية التي التقيناها في موسكو)، لتقدم **البدائل العملية** التي تخلق **وقائع على الأرض والميدان** في فلسطين والشرق الأوسط والعالم. هي الطريق التي تمكن روسيا والصين وفرنسا لترجمة موقفها المؤيدة لنا، وتختزل الطريق للمباشرة بمفاوضات من نوع **آخر تقوم** ضمن إطار قانوني وسياسي بموجب قرارات الأمم المتحدة وبرعاية البلدان الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. فضلاً عن تقديم شكاوى إلى المحكمة الجنائية الدولية بملفات عن جرائم الاستيطان ونهب المياه وهدم المنازل والأسرى وحروب التطويق والتدمير على الضفة وقطاع غزة، أعددناها منذ العام 2015 (قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير)، واتفقنا على تقديمها لكن المطبخ السياسي عطل ذلك، **ولو نفذ ما توافقنا عليه لكنا الأن أمام وضع جديد.**

روسيا وإسرائيل والدول الصاعدة

لا تستطيع روسيا الضغط على إسرائيل إلا بعد تنفيذ الفلسطينيين الخطوات السابقة، كما أن ذلك من شأنه أن يفتح المجال من أجل عمل عربي مشترك تجاه القضية المركزية للشعوب العربية والمسلمة، في العالم الثالث، والدول والقوى الديمقراطية والمحبة للسلام المتوازن، عملاً بقرارات ومؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. الخطوات الفلسطينية الملموسة هي التي بإمكانها أن تضغط على حكومات اليمين (الإسرائيلي) التي تفعل على الأرض ما تريد من دون ردّ فلسطيني قوي. كما أن بناء حلقات عربية ودولية للضغط على إسرائيل من شأنها أن ينعش ويزيد من أعداد الإسرائيليين الباحثين عن حل ضمن قرارات الشرعية الدولية، كما من شأنه أن يفرض التراجع على اليمين المتطرف. لا يمكن تغيير المعادلات ما دام اليمين يقدم للإسرائيليين ما يريدونه بسهولة. وعلى سبيل المثال، في العام 1973 كان هناك 37 ألف مستوطن فقط في الأراضي المحتلة عام 1967، ارتفعوا إلى 97 ألفاً عند توقيع أوسلو في 1993، وهم الآن 850 ألفاً، وهناك مخططات عند نتانياهو لرفع العدد إلى أكثر من مليون في الضفة الفلسطينية والقدس حتى الانتخابات الإسرائيلية المقبلة خريف العام 2019. إن غياب مؤتمر دولي بمرجعية أممية، معناه الدوران في المكان، وتعطيل قرارات الإجماع الوطني في دورات المركزي الفلسطيني (2015 و2018)، والمجلس الوطني (2018)■

-IV-

انقسام مدمر: صراع ومصالح السلطة والمال والنفوذ

■ كنا نأمل بأن تمضي حلول الإجماع الوطني في الحوارات والمجلس المركزي والمجلس الوطني قدماً لإنهاء الانقسام، لكن كل شيء مازال يراوح مكانه. ولم ينفذ آخر الاتفاقات بين «فتح» و«حماس» في 12 تشرين الأول

(أكتوبر) 2017، وقرار الإجماع لـ 14 فصيلاً في 22 تشرين الثاني(نوفمبر) 2017، وعلى رغم جهود الرعاية المصرية للتسريع بالخروج من الحالة، لم ننجح. ومازالت خطوات إنهاء الانقسام تصطدم بشروط من جانب السلطة و «فتح» برفض تشكيل حكومة وحدة وطنية وتنظيم انتخابات، ورفض انضمام «حماس» إلى منظمة التحرير، قبل تمكين حكومة السلطة تمكيناً كاملاً من تسلم الوضع في غزة بكل ملفاته. ووفق تعبير أبو مازن: «سلطة واحدة، أمن واحد، سلاح واحد، مال واحد» و«من الباب إلى المحراب».

في المقابل، تشترط «حماس» أنها غير مستعدة لتسليم الجباية لحكومة رام الله قبل استيعاب 47 ألف موظف، يشكلون قوة مؤطرة للحركة. والتعطيل من قبل لطرفين يعود إلى مصالح فئوية طبقية واجتماعية ومالية وزعاماتية وفردية وعائلية للإخوة في «فتح» وفي «حماس»، وهي مصالح نمت منذ تسلّم الإخوة في «فتح» السلطة منذ 1994، مستمرة في الضفة، ومنذ تسلّمت «حماس» السلطة بفرض الأمر الواقع في حزيران(يونيو) 2007، باتت لها مصالح كبيرة من النوع ذاته، وإلا كيف نفسر التمسك من السلطة في رام الله بكل ما بيدها والرغبة في مد نفوذها إلى غزة؟ وكذلك «حماس» غير الراغبة في ترك السلطة قبل استيعاب 47 ألف حمساوي في إطار الموظفين، بينما لا توجد تنمية في أراضينا المحتلة، ولا نحقق تطوراً اقتصادياً بفعل بروتوكول باريس، وإجراءات الاحتلال التعسفية التي تمنع أيضاً بناء اقتصاد فلسطيني مستقل، ولا تقدم اجتماعياً لأن 80 في المئة من الموازنة تذهب رواتب للموظفين ومصاريف الإدارة؟

الخلاف السياسي أن بيروقراطية فتح في السلطة تحمل مشروعاً سياسياً. كذلك تحمل حماس مشروعاً ايديولوجياً وسياسياً آخر. وكلا المشروعين وصل إلى الطريق المسدود.

العامل الثالث الكبير والخطير هو **المحاور الإقليمية العربية وفي الشرق الأوسط**، هذه محاور متصارعة في ما بينها، **وتملك مشاريع مختلفة**، وكلٌ يحاول أن يجر الحالة الفلسطينية إلى مشروعه، **مستخدماً أدوات وآليات فلسطينية**.

قدّمنا حلولاً للعوامل المعطلة لإنهاء الانقسام في إطار ائتلاف منظمة التحرير، وفي إطار الإجماع الوطني، وعرضناها على اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني في بيروت برئاسة رئيس المجلس الأخ سليم الزعنون في 10 كانون الثاني(يناير) 2017. وتبنينا قرارين على أن ينفذا بالتوازي: الأول تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة مهمتها إنهاء الانقسام عبر وضع الآليات العملية لإنهائه. والثاني أن تستكمل اللجنة التحضيرية الآليات العملية للذهاب إلى الانتخابات الشاملة ولدينا قانون انتخابات عصري توافقنا عليه سابقاً منذ 2013 في اجتماع في القاهرة وحضره 14 فصيلاً فلسطينياً ومستقلون، يقوم على نظام التمثيل النسبي الكامل.

ووفق هذه العملية التي تنفّذ بالتوازي تنتهي عوامل الانقسام، ونذهب إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد في الوطن والشتات بديلاً عن المجلس القديم الذي يزيد متوسط أعمار أعضائه عن 70 عاماً، ومعطل بالكامل منذ 1996، تشكل في العام 1979، وهناك ثلاثة أجيال حُرمت من المشاركة فيه. وهذه الحلول عطلتها أيضاً السلطة في رام الله والإخوة في «فتح» بسبب الاشتراطات والمصالح التي ذكرنا لفتح وحماس سابقاً، إضافة إلى الضغوط الأميركية والإسرائيلية بسبب اعتبارهما «حماس» منظمة إرهابية، ما يعطل ترميم الوحدة الفلسطينية الإئتلافية بين كل القوى، بما فيها «حماس» و«الجهاد»، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الإئتلافية. أميركا وإسرائيل لا تقبلان بحكومة على طاولة المفاوضات تضم منظمة تصنفانها إرهابية.

يمكن تجاوز الانقسام في حال ابتعدنا من الاشتراطات المسبقة، وواصلنا الجهود مع «فتح» و«حماس» للدخول في مجلس وطني جديد منتخب وفي دورة توحيدية■

الفصل الثاني

العرب والفلسطينيون في مرحلة التحول الثالث للنظام العالمي

العرب والفلسطينيون في مرحلة التحول الثالث للنظام العالمي

تقديم: يعد الحوار مع نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حواراً مع الخبرة التاريخية المتراكمة لسياسي ثوري ديمقراطي، شكل أحد الأركان الكبرى في الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير

الفلسطينية، خبرة صفحات مديدة من التاريخ، ترتبط بالغد.. بالمستقبل، كما تندمج بالعديد منها مع البلدان العربية في المشرق والمغرب العربي. يتميز الرجل بمواقفه السياسية: خاصة في المنعطفات الحادة التي تمر بها قضيته الفلسطينية، يتميز حواره بحيوية وديناميكية، وجرأة واجتهاد، وصولاً إلى لقب فيلسوف الثورة، كمفكر جدلي ونقدي كبير، كمثقف عضوي ومهموم ومسكون بهاجس التغيير، مختلف عما هو سائد، يبرز في اطار من النزاهة الأخلاقية والتمرد على الظلم والزهد الحقيقي، نتاجاً لاطلاع سياسي عميق، على التراث العربي والانساني التقدمي. تستحضره الذاكرة بلمحات خاطفة، مما يمنحه جرأة الاجتهاد والريادية وحرية التفكير والتعبير..

عبد النبي مصلوحي/ صحيفة «المنعطف»
الرباط / المغرب

■ مجلس الأمن الدولي يدين الإستيطان الإسرائيلي ويدعو إلى وقفه ... ولأول مرة الولايات المتحدة لا تستخدم حق الفيتو ... ماهي قراءتكم؟

■■ جاء قرار مجلس الأمن رقم **2334**، في الثالث والعشرين من شهر كانون الأول(ديسمبر) 2016، يحمل نصاً واضحاً يدين السياسة الإسرائيلية، في ثنائيتها: الإحتلال والإستيطان الإستعماري، جاء بالإجماع ليقول إن العالم كله يقف بقوة مع الحقوق الوطنية الثابتة لفلسطين غير القابلة للتصرف. ليس هذا هو القرار الأول الذي يدين السياسة الإسرائيلية وجرائمها المختلفة، بدءاً من الإحتلال والإستيطان الإستعماري، لكن هذا القرار جاء في مرحلة تاريخية مفصلية على الصعيد الفلسطيني، والمفارقة أنه جاء بإمتناع الولايات المتحدة (إدارة أوباما)، وقبل أن يتسلم دونالد ترامب **«الشعبوي والعنصري»** الإدارة بمخاطر سياسته بالانحياز «الأعمى» لإسرائيل التوسعية والأعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما ورد في برنامجه الإنتخابي وإدارته الولاية الجديدة..

إنها المرة الأولى التي تمتنع فيها الولايات المتحدة عن التصويت وتمرر القرار بعد أن لجأت 33 مرة إلى الفيتو في صالح «اسرائيل»، من مجموع 75 فيتو ضد مصالح الشعوب وحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، منذ تشكيل هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية حتى يومنا.

أما المفارقة فهي ما أثاره التوقيت من تحليلات عربية وإسرائيلية داخلية على مستوى النخب الحاكمة. بعضها إعتبره «تحولاً» في سياسة الولايات المتحدة، وآخرون أيضاً بإعتباره تصفية حسابات شخصية، **وإنتقاماً لحسابات متأخرة بين نتنياهو وأوباما**، وهذا أيضاً: مضحك. **فهو لا يعتبر «تحولاً» كما لا يحسب إنتقاماً، لقد سبق وكتب جيمي كارتر** منذ مطلع شهر كانون الأول(ديسمبر) ذاته، في «نيويورك تايمز» إحدى كبريات الصحف الأميركية رواجاً، **وبإعتباره مهندس أول «كمب ديفيد» بين مصر و«إسرائيل»، كتب مطالباً الفلسطينيين بالتوجه إلى مجلس الأمن «لأن الفرصة سانحة» بلا «فيتو»**، أي أن قطاعاً واسعاً من النخب والمؤسسات الأميركية، بمن فيها «خزانات التفكير» في الولايات المتحدة، تعبر عن قلقها من صلف وسطوة إئتلاف نتنياهو العدواني التوسعي العنصري، وشعارها في ذلك «حماية إسرائيل نفسها من نفسها»، لقد **إستخدمت الولايات المتحدة منذ عام 1967 حق «الفيتو» ثلاثة وثلاثين مرة، ضداً من الحقوق الوطنية للفلسطينيين**، كما أن القرار الأممي ليس هو الأول، بل هناك رزمة من القرارات الأممية قد سبقته، ولم تلتزم بها «إسرائيل» بل واصلت انتهاك للشرعية الدولية ورفض

الإعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. الأمر يحتاج إلى أكثر من قرار على مستوى مجلس الأمن الدولي، دون أي تقليل أو إنتقاص من أهمية القرار 2334، أهميته السياسية والمادية والمعنوية الدولية. هنا **الأمر معقود على النهج** الذي ستسير عليه القيادة الفلسطينية الرسمية، **بإعتباره بداية الكلمة**، أي (المنهج) الفلسطيني، **وليس خاتمة المطاف، هذا أولاً. وثانياً: ضرورة بناء موقف بناء فلسطيني – عربي موحّد** لمتابعة تنفيذ القرار بخطوات وآليات عملية، فالقرار ينص على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى «تقديم تقرير عن التنفيذ كل ثلاثة أشهر إلى مجلس الأمن». **وثالثاً:** موقف عربي – فلسطيني يدعو الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، خصوصاً ادارة ترامب، إلى احترام وتنفيذ قرار اجماع مجلس الأمن، **ورابعاً:** أن تلتزم منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بقرارات الاجماع الوطني، وقرارات المجلس المركزي والمجلس الوطني «بوقف التنسيق الأمني مع دولة الاحتلال ومقاطعة الاقتصاد الاسرائيلي الذي يحصد 6 مليار دولار سنوياً من احتلاله للأرض الفلسطينية، (4 مليار من القدس والضفة الفلسطينية و 2 مليار من قطاع غزة)».

أما على الصعيد الإسرائيلي، فإن كبار المحللين وقادة النخب **لم يروا به جديداً**، بإعتباره إشارة وتصريحاً، **لا بإعتباره** موقفاً عملياً، بصفته **يندرج تحت الفصل السادس وليس الفصل السابع**، كما جاء على لسان «بن كاسبيت» في «معاريف» في 2016/12/25. أي إنه تترتب عليه أية إجراءات أو عقوبات، هذا ما قصدناه بأن يكون مفتاحاً للكلمة الفلسطينية التي لم تنتهِ بعد، ومقدمةً لإدراجه تحت «الفصل السابع»، وثمة إجماع للمحللين الإسرائيليين، بأن ردود فعل حكومة نتنياهو وإئتلافه، وعلى الرغم من الهستيريا العنصرية التي رافقته على هذا المستوى، ستمعن بالمصادقة الحكومية على جانبين: الإستعمار الإستيطاني، والتهويد في القدس الشرقية المحتلة عام 1967، بعد أن سنت «التشريعات» في الكنيست لـ «شرعنة» الإستيطان بأثر رجعي، وأباحت علناً الإستيلاء على الأرض وعلى منازل الفلسطينيين، هنا يكون **الموقف العالمي مرتهناً بنا، فلسطينيين وعرباً، شعوباً ودولاً**، احزاباً ونقابات، وحينها لن يصمت عالم اليوم.

على الصعيد الفلسطيني الرسمي، أشار الأخ محمود عباس في كلمته بعيد الميلاد في مدينة بيت لحم (2016)، بأن القرار الأممي: «لم يحل القضية، لكنه فتح الباب من أجل المفاوضات» **(!!)**. موجهاً بذلك الدعوة إلى الجانب الإسرائيلي بـ «الجلوس إلى طاولة المفاوضات، لبحث القضايا المعلقة»، واعداً بالقول: «إذا وافقتم على ذلك، فإن 57 دولة، عربية وإسلامية جاهزة فوراً للإعتراف بإسرائيل» **(!!) قافزاً عن** أكثر من عقدين قضاها في مفاوضات عبثية بنتائجها الكارثية. في المقابل وزير الحرب الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان (آنذاك) أعلن عن عزم حكومته «قطع كل الإتصالات مع السلطة الفلسطينية، بإستثناء التنسيق الأمني» **(!)**.

دون أدنى شك إن **القرار هام**، ويشكل ضربة كبيرة للسياسات الإسرائيلية، وهو يعبر عن حالة إجماع دولية في العالم. بما هو إدانة دولية للإحتلال والإستيطان، **لكنه لن يوقف وحده** هذا العدوان الإستيطاني الإستعماري والتهويدي، ما لم يحمّل على **أجندة فلسطينية** رسمية واضحة، بإعتباره موقفاً يُبنى عليه **ضمن مواقف جديدة** فلسطينية، **وأخرى عربية ودولية جديدة**، تجبر الحكومة الإسرائيلية بالنزول إلى أرض الواقع، وإحترام القرارات الدولية وتنفيذها. فالحق الفلسطيني ثابت، **ويبدأ بالتخلي تماماً عن نهج** المفاوضات الجزئية العقيم والبائس، **بدون** مرجعية قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي، **وبدون** رعاية الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن. يبدأ بتجنيد كل الإمكانات الوطنية الفلسطينية لجعل الإحتلال وبالاً على أصحابه، وعلى

الكولونيالية العنصرية، عبر كافة أشكال المقاومة، **وعبر العودة للبرنامج الوطني الفلسطيني الجامع**، برنامج **تنفيذ قرارات** المجلسين المركزي لمنظمة التحرير.

وهكذا، فإن الإفادة من القرار التاريخي بالمقاييس السياسية والحقوقية، تستدعي **تحركاً فورياً فلسطينياً وعربياً ودولياً** لإستثماره في كافة المحافل الدولية، وأمام محكمة الجنائيات الدولية ومحكمة العدل الدولية، وإطلاق حملة واسعة لمقاطعة إسرائيل، بإعتبارها دولة أبارتهيد، تمارس التمييز العنصري، ولرفضها وتحديها القرارات الأممية المتصلة بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، أي لا يجب الوقوف عند القرار 2334 و«كفى الله المؤمنين شرّ القتال»، أو إعتباره «مسكنات»، بل ينبغي الإنطلاق منه لتعزيزه بمواقف وأفعال لعزل ومحاصرة إسرائيل، من دون تردد أو مراهنات خاسرة، وبإعتبار القرار فرصةً تاريخية يُبنى عليها.

■ **ما هي تداعيات الراهن العربي على القضية الفلسطينية ..؟**

■■ **بالتأكيد هي سلبية تماماً**، على الرغم من المتغيرات في الإقليم التي يصعب القفز عنها. **المطلوب مراجعة واسعة لمجمل المتغيرات في الإقليم ، ومراجعة للإنقسام العربي ـ العربي** ، وللعلاقات العربية البينية، **نؤكد هنا** بأن عوامل التدخل الخارجي ستبقى مهيأة، **بسببٍ من الفشل في بناء الدولة المدنية وغياب الديمقراطية التعددية والعدالة الإجتماعية**، وهو فشل ناجم عن الإنصياع لقرارات البنك الدولي ومؤسساته التابعة، وإرتهان السلطات الرسمية الحاكمة جراء ذلك للتبعية، للمركزية الإمبريالية، وما أفرزه هذا من ويلات على التنمية المستقلة المديدة والمستدامة وأثرها على الشعوب العربية، وصولاً إلى **تذرر وزن العامل العربي، وتفتته ووهن إرادته...**

إن المنطقة العربية تزخر بالتنوع الثقافي بمختلف أشكاله ومضامينه، سواء كان تنوعاً ثقافياً دينياً ومذهبياً أو سلالياً إثنياً ولغوياً، كان هذا التنوع في الدولة المدنية مصدر قوة وثراء وإبداع لا حدود لها، تحول إلى مصدر رعب وخوف وتهديد شمولي ومصدر حروب وشُعبوية وتطرف وتكفير. **والتنوع لا يعني** الإختلاف والتمايز والمغايرة بقدر ما يرتبط بمبادئ المساواة والمواطنة والحقوق الإنسانية المتساوية. **فالمشاركة تعني بحق** الإختلاف لطالما الآخر إنسان يشترك بالإنسانية والحقوق والواجبات، والتحول إلى البناء لا إلى التدمير الذاتي. **لأن العنف لا يدمر «الآخر» فقط، بل أيضاً يدمر الذات**، ويقوض مقومات ومستلزمات التنمية، ويسهم في زعزعة السلام والإستقرار والأمن. والأهم انه يشكل بيئة خصبة للفساد والاستبداد بأنواعه، في كل ما يتعلق بضرب القانون في عرض الحائط، وبتعطيل الحياة المدنية والسلمية الطبيعية. أمامنا تجارب أميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا، وبشكلٍ مكثف، **في هذه المرحلة، على العربي الرسمي أن يدرك** أن المتغيرات في الاقليم **ناجمة أولاً عن** التخلف العربي التاريخي، **وثانياً** عن متغيرات وتحولات تاريخية في النظام العالمي.

آن الأوان أن يدرك الحكام العرب أن **العالم يدخل مرحلة التحول الثالث للنظام العالمي في العصر الحديث الذي نعيشه** ، والذي برزت به دول كانت صغيرة في العقود السابقة، وحققت تقدماً غير مسبوق في النمو الإقتصادي، لم يتوقف داخل حدودها، بل بات عالمياً، وهذا يمتد من شرق آسيا إلى أميركيا اللاتينية وبينهما أفريقيا.

إن ما نشاهده اليوم يختلف تماماً عما ألفناه في الأحادية الأميركية. التعددية القطبية تأتي ما بعد أفول العصر الأميركي، وللأسف يتشكل محوره هذا العصر في المنطقة العربية ويفجر الصراع في قلبها. في **غياب العامل العربي** الرسمي (غياب الدولة المدنية، دولة المواطنة والمساواة في المواطنة وبين المرأة والرجل، دولة الديمقراطية، العدالة الإجتماعية) وفي قلب هذا الخراب الكبير، **ثمة من يساهم في** الإنقلاب الرسمي لبعض العرب **بالنكوص**

عن القضية الفلسطينية بإعتبارها جوهر الصراع، منكراً أن «**إسرائيل التوسعية العنصرية** والاستعمارية الاستيطانية» هي **الخطر الوجودي والتاريخي للعرب ويستسلم بعضهم للتطبيع معها،** أو يستبدلها بـ «عدو» آخر، أو الدخول في محور صراع ضد أشقائه وأصدقائه، نكون حالة لن يكتب لها النجاح، فلا بد من نهاية لهذا السبات العربي المديد، لأن وعي الشعوب العربية بالقضية الفلسطينية راسخ وثابت، وفي رفضه لأي إصطناع لعدو آخر.

إن العالم الجديد، يتشكل في أماكن متعددة، **وبإرادة شعوب متنوعة،** هذا هو جوهر التحول القادم في النظام الدولي، وفي فشل أحادية ما عرف بـ«القرن الأميركي»، وخططه القائمة على الهيمنة على العالم.

على العرب، خاصةً أولئك الذين طفقوا من غير خجل على إعتبار الجماعات التكفيرية الدموية والفكرية والسياسية القائمة على «إبادة الآخر»، بـ «ثورة»، من أجل الدولة الثيوقراطية في مواجهة الدولة المدنية الحديثة والوطنية، أن يتعظوا بالنتائج.

■ **ماهي التحديات أمام الأحزاب السياسية في الوطن العربي لمواكبة التحولات والمتغيرات الجارية في العالم؟**

■■ نحن مدعوون جميعاً إلى زيارة جديدة للتاريخ، طالما أننا **نرفض تنميط وتعليب العقل العربي على مساحة قرون وقرون،** أو إغراقه في الأوهام وبعدم جدوى التغيير والإبتكار كل بحسب واقعه، نحن مجعوون لقراءة **الواقع جيداً، القائم على العقل النقدي،** على النقد والدراسة النقدية، ويشمل ذلك مناهج الحياة بمجملها، **بدءاً وأولاً** من مناهج التربية والتعليم في العالم العربي.

آن الأَوان أن نغادر معلقة عنترة بن شداد: «هل غادر الشعراء من متردم..» وكل ما هو مكرور ومعاد عن ظهر قلب. **أن نغادر المتردم،** أي المتهدم والهذيان بكلام يبتعد عن الإبداع وإعادة البناء، نقداً وبحثاً، وتطوير طرائق التفكير والبحث والبرامج والتطوير، لا التلقين في صياغات لغوية مزخرفة.

يعيش العالم العربي في مشرقه ومغربه حالة إنفراط وتذرر، ما بعد سايكس – بيكو ووعد بلفور، أي بعد الكولونيالية المباشرة، لكن بالعودة إلى التقسيمات التي رُسمت في المنطقة العربية في حقبة سميت أعلى مراحل العولمة. فإننا نلاحظ أن مركز العولمة ذاته يرتد على منهجيته التي رسمها في أوروبا الشرقية وإقليم الشرق الأوسط بمجموعه. فالعولمة فاتحة الأبواب والحدود، لتغرف الليبرالية الجديدة ما شاءت من الحدود المفتوحة منذ ثلاثين عاماً، تلك سنوات صعودها أوجدت من الرأسماليين ورجال الأعمال والتجار وموظفي الشركات الكبرى والمفكرين والإعلاميين وأصحاب الإختصاصات وعلماء الاجتماع والسياسة، إنهمكوا في إعادة صياغة علم الاجتماع والتبشير بتداعياتها الجانبية في الأطراف، بدءاً من بناء الأسواق الصغيرة وصولاً إعادة ترتيب الهويات والإنتماءات في جزئيات جديدة.

بدأت العولمة، ومن مركزها الميتروبولي، في بناء تكتلات إقتصادية، **تجربة** الإندماج في أميركا الشمالية بين الولايات المتحدة وكندا، وعلاقات مصاغة بدقة بين الولايات المتحدة والمكسيك في فترة أواخر ستينيات القرن الماضي، **تجربة** إتحاد الحديد والصلب الذي ضم حينها في عضويته ست دول: هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وفرنسا وألمانيا وإيطاليا هي تجربة أخرى، فتحت شهية رؤوس الأموال والشركات الدولية في الأسواق المالية نحو الصين. وقد **أحسنت الصين إستغلال** فترة الحرب الباردة حينها وما بعدها. **وفشل العرب في إقامة تكتل إقليمي يضم الدول العربية ما بعد الإستقلال، وإقامة إقتصاد بيني، وها هم معرضون الآن لأخطار وجودية كثيرة.**

رئيس الولايات المتحدة ترامب، الذي صنعته العولمة والشعبوية ورفعته مع موجات تكتلاتها، وعاش «الحلم الأميركي» في نموذج الإندماج، **أكد في حملته وبرامجه الانتخابية** أنه «سيوقف المفاوضات الجارية لمزيدٍ من تحرير التجارة مع كندا وغيرها من الدول» وذلك **حمايةً لرؤوس الأموال الأميركية من الهجرة أو الحركة الحرة إلى الخارج** لتبني مصانعها فيه، بدلاً من أن توظف عمالتها الوطنية، ثم تتحول إلى تصدير بضائعها إلى الولايات المتحدة بأسعار متدنية، ما يؤدي إلى نشر البطالة في أوساط **عمال أميركا «البيض»، رافضاً إنتقال حر للعمالة، وهجرة رؤوس الأموال**، بما يؤسس صراحةً لوقف هذه العولمة، والتي بسببها كان إختفاء مئات الألوف من وظائف وإدارات وعمالة مختلفة.. فقدها الرجل الأبيض، هذا فضلاً عن موقفه من الأميركي من أصول افريقية، ورفضه للملونين، واللاتنيين ونظرته للمرأة.

بإختصار، ترامب هو نتاج إنتخاب الرجل الأبيض، هم مصدر فوزه على مرشحة الشركات وقوى المال المختلفة، هؤلاء هم القوة الحقيقية التي إنتخبته، كذلك ومن أجل هذا ذاته صوتت غالبية البريطانيين للخروج من الإتحاد الأوروبي (بريكست)، **وتخليص بلادهم من تدفق الهجرة**، ببرامج شُعبوية وعنصرية، بزعم أن الجنس الأبيض، أي الشعب الأصلي في المملكة المتحدة هو الأساس. على ذات المنوال نشهد ما يجري في قلب أوروبا، في ألمانيا وفرنسا، وفي شرق أوروبا مثل بولندا والمجر، وبدءاً من رؤوساء أحزاب، كما في النمسا وهولندا والدانمارك، مواقف تعبر عن عدم الإستمرار في الإتحاد الأوروبي، بما يعطل إندماج مسيرة الإتحاد والإندماج في أوروبا ذاتها، ويشمل ذلك حلف الأطلسي أيضاً.

غير أن الإحتمالات في نشوب إحتدامات في الدول العربية تبقى قائمة، وهناك من يسعى لها، إرتباطاً بظروف السياسة الدولية ومآلات مصالح القوى الكبرى في الهيمنة والإستتباع، بسببٍ من **وجود عاملين** على درجة من الأهمية لهذه المصالح **وهما:** حماية أمن إسرائيل وتسيدّها على المنطقة، وتأمين السيطرة على النفط ومنابعه وخطوط امداداته ومصباته. وتغطى هذه الأهداف بمحاربة «الإرهاب» المتمثل بالخطر الإسلامي السياسي الدموي»، «العدو» الذي تحالفه وتصنعه مصالح ورؤوس أموال من الدول الكبرى وتوابعها، بإعتباره إرهاباً دولياً، **يمهد في البلدان العربية لصراعات عرقية ودينية، مذهبية وطائفية**، سبق لزبغنيو بيرجنسكي أن دعا له في كتابه «بين عصريين ـ أميركا والعصر التكنوتروني» الصادر في العام 1970، الذي يطالب **بإعادة تشكيل العالم العربي على شكلٍ من التشظي الجديد**، كانتونات عرقية ودينية وطائفية، الأمر الذي سيسمح لإسرائيل أن تتسّيد على المنطقة من خلال نفوذها، وهذا ما واصله وسار عليه برنارد لويس المؤرخ العنصري الشهير من أجل مسح كلمة العروبة في المنطقة.

نعود هنا إلى الخلاصات السابقة بضرورة بناء الدولة المدنية، وإقامة علاقات عربية بينية جديدة، تقوم على المصالح المشتركة للشعوب العربية.

هذا ما على الأحزاب السياسية في البلدان العربية أن تدركه على قاعدة «التحليل الملموس للواقع الملموس». لتحدد. وترسم برامجها وخطابها وأساليب عملها، أي أن تستجيب خطاباً وممارسةً لما طرحته الانتفاضات والثورات العربية التي لم تكتمل... ثورات «خبز، حرية، مواطنة، دولة مدنية، اصلاح ديني جذري، ديمقراطية سياسية، تنمية، عدالة اجتماعية» [راجع كتاب حواتمة «الثورات العربية لم تكتمل..»]. وكتاب [«الأزمات العربية في عين العاصفة»].

■ مرت خمس سنوات على «الربيع العربي»، ولم تجن الشعوب العربية التي ثارت على الظلم والإستبداد سوى المزيدٍ من الفقر وكثير من الفوضى والإقتتال والخراب... فمن المستفيد إذن من هذا «الربيع العربي»؟

■■ فضلاً عما ورد في الأسئلة السابقة، وعلى وجه التحديد فإن على الأحزاب الوطنية العربية أن تعبر أولاً عن مصالح شعوبها وأوطانها، وتناضل لتعزيز السيادة الوطنية وتحريرها من التبعية والهيمنة، وأن تضيف إلى أنظمتها العمل على التقدم الاجتماعي، الديمقراطية، التنمية والعدالة الاجتماعية، الدولة المدنية الديمقراطية، المساواة في المواطنة، المساواة بين المرأة والرجل، والوحدة التكاملية العربية، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، وأن تعمل على بناء مجتمع إنساني ديمقراطي علماني، لتحقيق حرية الإنسان ورفاهيته في دولة مدنية، تصون كرامته، مسترشداً بكل ما هو علمي وتقدمي في الفكر العربي والإنساني وبمنجزات العلم، فضلاً عن النضال ضد الإرهاب والفكر التفكيري.

اندلعت الثورات والانتفاضات العربية ببرنامج «الشعب يريد... كما ورد في الأجوبة»، **للخلاص من التخلف التاريخي الذي تراكم على مساحة أكثر من ألف عام**، واسقاط انظمة الاستبداد والفساد. **غاب عن الثورات قيام قيادات موحّدة من كل الكتلة التاريخية التي نزلت إلى الميادين بالملايين. أنظمة القمع والاستبداد بطشت بالثورات ببحور من الدماء والدموع والجوع.** لم تنزل عند ارادة «الشعب يريد...». تم تطويق وإحتواء وإجهاض الثورات [راجع كتاب حواتمة الثورات العربية لم تكتمل... طبعات الضفة الفلسطينية–رام الله، غزة، الأردن، لبنان، سوريا / الطبعة الخامسة، دار الثقافة الجديدة – القاهرة/ مصر].

الاحزاب والنقابات لم تستوعب ما يجري، تخلفت عن ثورات الشعوب..، وقع الفراغ، فنزلت قوى الاسلام السياسي الدموي إلى الشارع والميدان لملء «الفراغ»، ودار الصراع بين أنظمة القمع والاستبداد وبين قوى الإسلام السياسي الدموي بخطابه الشعبوي الديني الطائفي، دارت حروب أهلية طائفية، بين مصالح القوى القديمة التي عرفتها تاريخياً البلدان العربية والمسلمة، في ظل دمار ودماء بين استبداد وقمع طبقي سلطوي دكتاتوري، وقمع دكتاتوري ديني طائفي ببرنامج ينتمي إلى العصور القديمة.

المستثمر الأكبر لما يجري كانت مشاريع إعادة انتاج التخلف التاريخي الفكري والصراع على السلطة والسلطان، وفي صالح قوى اليمين والظلام والاستعمار والتوسعية الاستيطانية الاسرائيلية الصهيونية.

ثورات «ارادة الشعوب تريد» – لم تكتمل.. والصراع مازال مفتوحاً.

■ ماهي في رأيكم آفاق التحديات التي يرفعها أنطونيو غوتيريس، لإصلاح الأمم المتحدة فيما يخص أدوارها في حفظ السلام في العالم وإنصاف الشعوب التي تتعرض للظلم مثل الشعب الفلسطيني..؟

■■ يحمل الرجل خبرة مديدة في السياسة وفي العمل في مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة، هو سياسي برتغالي كان رئيس الوزراء في بلاده من العام 1995 ـ حتى العام 2002، وتولى لفترة رئاسة الأممية الإشتراكية (الديمقراطية الاجتماعية)، وشغل منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من حزيران(يونيو) 2005 حتى كانون الأول(ديسمبر) 2015.

في الخامس من تشرين الأول(أكتوبر) 2016، إختاره مجلس الأمن لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة خلفاً لبان كي مون، وتم إختياره من عشرة مرشحين يتم التصويت عليهم من قبل أعضاء مجلس الخمسة عشر من خلال

التصويت السري بـ «أشجع» أو «لا أشجع» أو «لا رأي»، وقد حصل غوتيريس على (13صوتاً «أشجع»)، وصوتين «لا رأي».

هذا يعني أنه محط إجماع وترحيب، وبصفته صاحب خبرة متقدمة في الشأن الدولي. من طرفنا **نأمل أن يكون سنداً لقضيتنا الفلسطينية وقضايا الشعوب العربية وفي العالم الثالث – عالم الجنوب**، والتي واكب أوضاعها من خلال عمله الطويل كمفوض سامي في قضايا اللاجئين، كما في حفظ السلام العالمي وإنصاف الشعوب التي تتعرض للظلم، ومنها قضية شعبنا الذي يتعرض لمظالم آخر نظام كولونيالي استيطاني عنصري وآبارتهيد في هذا العالم، ولظلم إمتد لسبعة عقود، منها زهاء نصف قرن تحت الاحتلال العنصري ونهب ومصادرة الأرض في القدس والضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

التناقض والصراع يدور **بين قوى الإرادة لدى** الأمين العام للأمم المتحدة، وبين **إرادة القوى والمصالح** الاقليمية والدولية في مرحلة التحول الثالث للنظام العالمي.

ندعوه أن يكون مسانداً لقرارات الشرعية الدولية والعمل على تطبيقها، وتطبيق وإحترام المعاهدات الدولية الناظمة لمؤسساتها، وإعادة الهيبة لدورها وعملها بهذا الجانب، وتطوير وإصلاح جوانب العمل القانوني وفقاً لمثياقها وأنظمتها، مع إدراكنا أن هذه المهمة شاقة، لا يقوم بها إلا رجال أَكفاء، نذروا أنفسهم لتطبيق العدالة الدولية وإحترام حقوق وحرية الإنسان والأَوطان، لدينا اعتقاد أنه كذلك. وكلنا أملٌ بأنه أهلٌ لها، «ان الدنيا موازين قوى وصراع مصالح»، إن **موازين القوى** في العالم وفي مناطق البؤر الاقليمية وفي الشرق الأوسط، **تهتز بالزلازل منذ مطلع القرن الواحد والعشرين وخاصة مع ترامب وادارته للعودة بالتاريخ إلى الخلف** تحت شعارات يمينية عنصرية■

2018/2/3

مئوية وعد بلفور.. نكبة واحتلال ومقاومة

«المفاجآت» و«الأوهام» ... الفلسطينيون وتحديات النكبة السبعينية

■ مئوية وعد بلفور: تداعيات على ضفتي الصراع الفلسطيني والعربي – الاسرائيلي، نحو خارطة طريق للبرنامج الوطني الفلسطيني الموحَّد والموحِّد.

سبعون عاماً على النكبة الوطنية القومية الكبرى، نكبة شتات وإلحاق. نكبة ومقاومة. نكبة وحق العودة. المأساة، اغتصاب الأرض، الاحتلال، استعمار الاستيطان كلها خلقت قضية اللاجئين؛ فلسطينيو الشتات والمخيمات، وبعد

أن أمضت الضفة الفلسطينية عشرين عاماً في الإطار القانوني للدولة الأردنية، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية، وضعف هذه السنوات تحت الاحتلال الصهيوني (حزيران/ يونيو 1967). خمسون عاماً تحت الأسر وعمليات التهويد النشطة المنهجية الدؤوبة، والتي ابتدأت مع اليوم الأول للاحتلال لما تبقى من جغرافيا فلسطين. الواقع المرير ذاته مع قطاع غزة، بؤرة الاكتظاظ والكثافة السكانية لمليوني فلسطيني، في بقعة هي كناية عن لسان ضيق مساحته 365 كم^2 من أرض فلسطين التاريخية.

وفي الخارطة الواقعية الراهنة للتشظي الفلسطيني، تبرز الآن قضية القدس وفلسطيني القدس، الذين يعيشون في القدس الشرقية تحت الاحتلال منذ خمسين عاماً، يجري تمييزهم عن الضفة واحتلال عام 1967 ببطاقات زرقاء، فضلاً عن العرب الفلسطينيين في مناطق 1948، الذين يتشبثون بأرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم، وبهويتهم الوطنية، وبحكم النكبة يحملون «جنسية اسرائيلية».

خمسون عاماً في الثورة والانتفاضة، في التطور والنضج المتفاوت بين التيارات الفلسطينية تحت سقف البرنامج الوطني الفلسطيني الموحد، البرنامج الوطني المرحلي على طريق تقرير المصير والدولة والعودة.

أمام مرارة هذه الحقائق في لوحتها الواقعية للتشظي الفلسطيني، يدور الزمن دورته في **الصراع الفئوي السياسي والطبقي على السلطة** بين فتح وحماس، فريقي الإنقسام، بحثاً عن **اتفاقات المحاصصة** الاحتكارية الأحادية والثنائية، بدورات احتراب أمني، سياسي وإعلامي، ثنائي لم يتوقف منذ كانون الثاني(يناير) تاريخ تشكيل المجلس التشريعي الثاني الأنقسامي 2006، إلى أن تم «تتويجه» باتفاق المحاصصة الثنائي في 8 شباط(فبراير) 2007، والذي **أنتج جحيم الحرب الأهلية، وحروب الانقلابات العسكرية التي غادرتها الدول العربية منذ ستين عاماً.** وعندنا لا زالت تداعياتها تتوالى فصولاً دامية، لتدحرج كرتها الانقلابية إلى فصل قطاع غزة عن الضفة بانقلاب 14 حزيران(يونيو) 2007، السياسي والعسكري والايديولوجي، والآن بعد أكثر من عشر سنوات عجاف نعيش انقساماً مدمّراً، بما يحمله من تداعيات، ويشي بتسهيل تنفيذ مخططات صهيونية مرسومة منذ الإحتلال عام 1967، للتخلص من «كابوس» القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، **بدءاً من** منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية، والتي **غاب عنها الائتلاف الحقيقي منذ اتفاقات أوسلو الجزئية والمجزوءة** حتى يومنا هذا، ومع ذلك لا زالت م.ت.ف. الكيان الفلسطيني السياسي والقانوني الممثل الشرعي الوحيد للشعب، في تجمعاته المختلفة. بيد أن هذه **الحقائق الواقعية المرَّة المأساوية ليست قدراً**، رغم **طغيان حالة التراجعات** عربياً **عن «برنامج تصفية آثار عدوان 67»**، وانجازات حرب تشرين الأول(أكتوبر) 73، وتفكك وانهيار التضامن العربي وقرارات القمم العربية، وحروب الخليج العربي الثلاث، **وتداعيات اتفاق أوسلو ومفاوضات أكثر من ربع قرن في نفق مسدود من فشل إلى فشل** على الجانب الفلسطيني، والحروب الداخلية الأهلية الطائفية والمذهبية في محيط الشرق العربي...

كل هذه الكوارث استثمرها الاحتلال واستعمار الاستيطان التوسعي الإسرائيلي الصهيوني.

المطلوب فلسطينياً وقف **متوالية الأزمات الفلسطينية الداخلية** على طرفيّ الصراع وطريقها المدمر والمسدود، في **معادلة قوامها «المنتصر خاسر»**، لأن القضية ذاتها ستكون خاسرة. فمتوالية الأزمات تبتلع الآن ما تبقى من إنجازات الشعب الوطنية، بتدمير الذات. **المطلوب الخروج من عنق الزجاجة**، ومواجهة المعادلة الصهيونية نحو

«اسرائيل الكبرى» (الاحتلال، استعمار التوسع الاستيطاني، تهويد القدس، العنصرية)، **بالمشروع الوطني الموحَّد والموحِّد** (تقرير المصير، الدولة، العودة).

دون أن نكتشف جديداً في هذا الاستخلاص، فمنذ قرابة قرن من الزمن تقول المعادلة الصهيونية إن **جوهر الصراع هو الأرض**. يقابله فلسطينياً راهناً **بؤس الصراع بين فتح وحماس، صراع «السلطة والمال والنفوذ»** بديلاً عن الوحدة الوطنية وفق إعلان القاهرة 2005، ووثيقة الوفاق الوطني 2006/6/26، وقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 5 آذار(مارس) 2015 وفي 15 كانون الثاني(يناير) 2018، والمجلس الوطني في 30 نيسان(ابريل) 2018، وقرارات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في 10–11 كانون الثاني(يناير) 2017 في بيروت بالإجماع، وقرارات انتصار انتفاضة القدس في 21 تموز(يوليو) 2017، وقرارات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في 12 آب(اغسطس) 2017 وبيان التنفيذية بالإجماع. فشل عشرات الاتفاقات بين فتح وحماس فريقي الانقسام، وآخرها اتفاق فتح – حماس الثنائي 2017/10/12 في القاهرة، وانهيار المفاوضات بينهما في 2018/1/29، وحتى يومنا، بما يملي من استحقاقات تضع القضية برمتها في **خطر حقيقي أمام إستراتيجية إدارة ترامب الأمريكية، وبرنامج التوسع الاستعماري الاسرائيلي، باستغلال التناحرات والتناقضات.**

الاستخلاص الوطني المنشود؛ فضلاً عن استخلاص القراءة الموضوعية لحقائق القضية الفلسطينية ومسيرتها التاريخية، هو **أولاً** في توظيف قدرات شعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده في عملية إدارة الصراع، ووقف التنازلات والتمسك العنيد بالبرنامج الوطني الموحد، أهم مصادر القوة الفلسطينية في مواجهة الخلل في ميزان القوى. أما **الخطوة الثانية** فتتطلب العودة سريعاً إلى الديمقراطية الفلسطينية وقوانين التمثيل النسبي الكامل، فهي **العامل الجوهري والرئيسي في صيانة القضية والحقوق الفلسطينية**، بل إنها الأساس لبناء الهوية الوطنية الفعّالة، التي تقوم على، «الوحدة والائتلاف، التعدد والاختلاف»، تحت راية برنامج القواسم المشتركة». هذا ما تعطينا **إياه الدروس البليغة لنضالات الشعوب في مرحلة التحرر الوطني** ضد الاستعمار الكولونيالي والأبارتيد العنصري، فهي الإرادة الفعّالة في التاريخ الإنساني.

تفرض التساؤلات الكبرى نفسها فلسطينياً، في مواجهة، تفاجأ بتسويقات إسرائيل حول «الدولة اليهودية» و«تبادل الأراضي» و«مشاريع الإلغاء» و«وتوطين اللاجئين» و«قانون القومية الإسرائيلي بالحق الحصري لليهود بتقرير المصير على أرض فلسطين 48، 67» وعموم القوانين والتشريعات والإجراءات والسياسات اليومية الصهيونية لدفن مشروع تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة.

القراءة الوحدوية الائتلافية المهمومة بالصراع العربي والفلسطيني – الإسرائيلي التي تقرأ ما بين السطور، سبق وأن كان عليها أن تطلق مبادرات مبكرة لا مكان فيها للمفاجأة، وخلق الوقائع على الأرض وفي الميدان الفلسطيني والمحيط العربي والدولي، في جهود تحشيدها للقوى الوطنية، القومية، والدولية الإنسانية.

بالعودة إلى التاريخ **الصهيوني القريب**، فإن خطط وأفكار «الفصل الأحادي» و«الجدار العنصري» و«تبادل المناطق»، هي من **إنتاج حزب العمل وتفاهماته مع الإدارات الأمريكية** المتعاقبة «الديمقراطية والجمهورية على السواء». هذه المشاريع، مرجعيتها **مشروع إيغال آلون** نائب رئيس وزراء حكومة الماباي (العمل راهناً) عام 1967، وعلى **هذا المشروع بنى اسحق رابين** رئيس وزراء حزب العمل «اتفاق أوسلو1» والرسائل المتبادلة مع ياسر عرفات (1993/9/9)، واتفاق أوسلو، بتقسيم الضفة الفلسطينية إلى مربعات (أ، ب، ج) والاحتفاظ بـ 60%

في المربع (ج) (احتلال كامل)، وبالذات هذه هي المساحة التي حددها مشروع ايغال آلون للضم «لحدود إسرائيل الكبرى الجديدة» بقوة الأمر الواقع الاحتلالي، مباشرةً إثر هزيمة حزيران(يونيو) 1967.

بذات السياق؛ برزت خطط وأفكار حزب العمل في مفاوضات كامب ديفيد2 (تموز/يوليو 2000)، وطابا (كانون الثاني/يناير 2001) بـ: «الانسحاب من كل قطاع غزة وتفكيك المستوطنات في القطاع (21 مستوطنة على 37% من قطاع غزة)، والانسحاب من 88.5% من أراضي الضفة، **بدون القدس** الكبرى (120 كم^2 من أرض الضفة، بعد أن كانت مساحتها 6 كم^2 فقط تحت الإدارة الأردنية)، وتقسيم القدس القديمة «راجع محاضر كامب ديفيد2 وطابا، وتقرير السيناتور الأمريكي ميتشيل (21 مايو/أيار 2001)، **وتبادل المناطق بضم الكتل** الاستيطانية الكبرى لدولة إسرائيل **(8% من أراضي الضفة)** مقابل منطقة **رمال حالوتسا** في جنوب شرق النقب، **1% من مساحة حالوتسا** النقب».

كذلك **برنامج عميرام متسناع** الانتخابي في آذار(مارس) 2003، وكان زعيماً لحزب العمل، أعلن بوضوح أنه في حال فوز حزبه بالانتخابات فإن «حكومته ستنسحب من كل قطاع غزة (قوات ومستوطنين)، وتطبيق الفصل الأحادي الجانب في الضفة، بانسحاب واسع إلى خطوط تحتفظ بها الحكومة للمفاوضات النهائية، واستكمال بناء الجدار (العنصري) الفاصل الذي بدأت حكومة الليكود (السابقة والحالية) العمل به، وتقسيم القدس (الأحياء العربية للعرب، الأحياء اليهودية لليهود)، ولا عودة للاجئين». (كتاب حواتمة: **«الانتفاضة... الاستعصاء... فلسطين إلى أين؟!»**، الفصل الخامس: **غياب المشروع الوطني الفلسطيني الموحد... مطر المشاريع الإسرائيلية**، المشروع بالأرقام والأسماء وتبادل الأراضي، أربع طبعات – الطبعة الأولى 2005 – دار الاهالي، دمشق).

في 14 نيسان(إبريل) 2004، عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية (**شارون آنذاك)** الخطة بأكملها على الرئيس الأمريكي **بوش الابن في القمة بينهما** في واشنطن. استوحى شارون خطته من برنامج متسناع تحت عنوان «الانسحاب الكامل والأحادي الجانب من قطاع غزة + خطة الانطواء والتجميع في الضفة، ثم أعاد **أولمرت** طرحها في برنامجه الانتخابي بعد دخول شارون في الغيبوبة، وحُظيت خطة شارون بدعم بوش الابن الكامل (الحزب الجمهوري)، لكنها **جوبهت بمعارضة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي**، فالأمم المتحدة ترى فيها «إشارات خطرة على قرارات الشرعية الدولية» (مجلس الأمن، الجمعية العامة)، منها ما هو خاص بقرار الأمم المتحدة 194، وحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم. إذ نصت **رسالة بوش الابن إلى شارون** في 2004/4/14 على ما يتناقض مع القرار 194. إذ تقول الرسالة حرفياً «إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً قوياً بأمن إسرائيل، وبما يحقق مصالح «الدولة اليهودية»، وكما يبدو جلياً فإن إطار «العمل الواقعي والمتفق عليه والعادل والنزيه» كما ورد في رسالة بوش؛ هو حل لموضوع اللاجئين الفلسطينيين، كجزء من اتفاق المرحلة النهائية، يحتاج إلى إرسائه من خلال إقامة دولة فلسطينية، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها بدلاً من عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام 1948 [كتاب حواتمة .. المصدر السابق]. أما **الاتحاد الأوروبي** فكان له ذات قراءة الأمم المتحدة لـ «خطة فك الارتباط ورسائل الضمانات»، معلناً أنه **«لن يعترف بأية حدود خارج حدود 4 حزيران(يونيو) 1967**، عملاً بالقرارات الدولية، ولن يعترف بأية حلول لقضية اللاجئين خارجة عن القرارات الدولية الخاصة باللاجئين».

تمثل قضية اللاجئين الفلسطينيين، أحد الملفات الجوهرية والرئيسية الكبرى، في القضية الفلسطينية، فلا للتوطين والتهجير مدوية، بل العودة وفق القرار الأممي 194، وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية بحدود 4 حزيران(يونيو) 1967، وتمسك الفلسطينيين العرب في الـ 48 **بانتمائهم القومي وبكامل حقوقهم كمواطنين فوق أرض آبائهم وأجدادهم، فهم «القنبلة الديمغرافية» في مواجهة «يهودية الدولة وقانون القومية** بحصر حق تقرير المصير باليهود على أرض اسرائيل» التي تطمس حقوقهم الوطنية، **وتصادر حقوق المساواة في المواطنة بسياسة عنصرية**، ستتلاشى يوماً ما مثل باقي الدول الثيوقراطية، ومثلما تلاشت مقولة «شعب الله المختار». فاسرائيل دولة عنصرية، مثل نظام الأبارتيد السابق في جنوب افريقيا، فضلاً عن حقيقة أنه لا توجد يهودية واحدة، بل هي متنوعة تنتمي إلى أكثر من مائةإأثنية في أقطار العالم. ولذات الأسباب والتخوف من مقولة «القنبلة الديمغرافية»، جاءت خطط «تبادل المناطق وسلخ كتل سكانية عربية كبيرة مع الأرض التي تعيش عليها داخل الخط الأخضر، مقابل ضم المستوطنات (الاستعمارية) الكبرى في الضفة وفي القدس وغلاف القدس الشرقية لدولة إسرائيل». هكذا بنى شارون ومعسكر اليمين خططه ومشاريعه (الليكود، كاديما...) بـ «تبادل المناطق». فهي بدأت بالمساومات التي جرت على طاولة المفاوضات الثنائية في كامب ديفيد2 (باراك، حزب العمل، والأخ ياسر عرفات ووفد فتح)، برعاية الرئيس الأمريكي كلينتون (الحزب الديمقراطي).

حمل الانفجار الشعبي في قطاع غزة ضد الحصار الوحشي، وفي ظل النقمة والغلاء والغذاء وفقدان الدواء، اشارة صارخة، نحو تحول تصعيدي في مسيرة الكفاح الشعبي، وأن وتعبر عن إحتقان الغضب لدى الأغلبية الصامتة. كسرت حاجز الخوف على ما وصلت إليه الأوضاع الفلسطينية، بينما المركز القيادي الموحد والائتلافي الفلسطيني معطل ومنقسم على نفسه، لا يسيطر على السياسة أو الحدود والموارد. أكدت الوقائع الحاجة إلى قدرات مركز فلسطيني وطني موحد وبراغماتي عملي ملموس، بات بالإمكان توفيره ديمقراطياً، ممثلاً بـ «إعلان القاهرة» في آذار(مارس) 2005، و «وثيقة الوفاق الوطني» التوحيدية (2006)، والمبادرات التي قدمتها الجبهة الديمقراطية (2007/7/4)، والديمقراطية والشعبية (2007/10/26)، والتعاون الثلاثي (ديمقراطية، شعبية، جهاد إسلامي) في (2007/12/6)، من أجل الخروج من الحالة الخطرة والشاذة على قضيتنا، التي يمكن أن تقود إلى فصل الضفة عن القطاع، والقطاع عن العالم، وفي ظل **محاولة تطويع القطاع** الصامد تحت عناوين إسرائيلية، **تعيد عقارب الزمن إلى ما هو أسوأ من قبل حزيران(يونيو) 1967**، وتجميع مشاريع حكومة أولمرت–باراك واليمين المتطرف برئاسة نتنياهو (2017) نحو «اسرائيل الكبرى» بتهويد وأسرلة القدس، وضم والحاق الضفة الفلسطينية بدولة اسرائيل، **أي العودة بالحالة الفلسطينية إلى مشاريع سبق وأن طرحت قبل البرنامج الوطني المرحلي الموحَّد لائتلاف م.ت.ف عام 1974**، وكسر كل قرارات ومرجعية الشرعية الدولية.

أكثر من 25 عاماً منذ اتفاقات أوسلو 1993، وأكثر من ربع قرن من فشل إلى فشل على الجانب الفلسطيني ما تمخض عنه، استعمار توسعي اسرائيلي تضاعف ثماني مرات منذ أوسلو 1993 حتى الآن.

بات المطلوب القيام بخطوة بديلة وجديدة، لان هذا كله لم يعد يتناسب مع قرار المجلس المركزي والوطني إن هذا كله يستدعي سياسة فلسطينية جديدة موحّدة، في المقدمة:

أولاً: وقف المفاوضات تحت سقف أوسلو، وتشكيل مرجعية وطنية عليا للإشراف على كل العمليات السياسية والتفاوضية، بديلاً عن احتكار فريق أوسلو للقرار السياسي المفاوضات العقيمة والعبثية المدمرة، لأن

إسرائيل ترفض الدخول في برنامج واضح محدد المرجعيات والصفات لتسوية الصراع. فضلاً عن شرط الالتزام بسقف زمني للوصول إلى تسوية شاملة. ما يتطلب على الصعيد الوطني التمهيد لذلك بإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية وفق إعلان القاهرة، ووثيقة الوفاق الوطني بآلياتها العملية الخمسة، واتفاق 4 أيار(مايو) 2011 بالإجماع الوطني في القاهرة، وتطبيق قانون الانتخابات بالتمثيل النسبي الكامل الذي تم إقراره بالإجماع الوطني في القاهرة وعمان في أيار(مايو) 2013 وصادقت عليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في رام الله في أيار(مايو) 2013، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير (2015/3/5، 2018)، والمجلس الوطني (30 نيسان/ابريل 2018) «بوقف التنسيق الأمني» مع دولة الاحتلال، «وسحب الاعتراف بدولة إسرائيل» وتبعية الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد دولة اسرائيل.

مفاوضات أنابوليس، ومفاوضات كامب ديفيد (تموز 2000) وطابا (2001)، ومفاوضات الأشهر التسعة مع حكومة نتنياهو **بإدارة جون كيري وزير خارجية أوباما (تموز 2013 – نيسان 2014)** وصلت إلى الفشل حالياً جرت **في زمن ترامب أكثر من 21 جولة بين الإدارة الأمريكية والسلطة الفلسطينية** كلها دارت في الفراغ، كما صرح بذلك رئيس السلطة الفلسطينية، بينما اسرائيل تواصل في اليومي مشروعها التوسعي الإستعماري الاستيطاني. اكثر من 25 عاماً من مفاوضات بلا مرجعية ملزمة تستند إلى الشرعية الدولية، وبلا ضمانات دولية وآلية ملزمة، وبلا جداول زمنية محددة وملزمة، محاصرة في إطار ثنائي بعيداً عن أي تدخل دولي باستثناء واشنطن المنحازة لـ إسرائيل، وفي ظل الانقسام الفلسطيني المدمر، واستمرار حروب العدوان الصهيوني الدموي (حرب «السور الواقي» على الضفة 2002، الحروب الثلاث على غزة 2008، 2012، 2014)، والتوسع الاستعماري الاستيطاني، واستكمال بناء الجدار العنصري والحصار. كل هذا أدخل السلطة الفلسطينية والمتصارعين على السلطة والنفوذ والمال، وفي ظل اتفاقات **المحاصصة** الثنائية السلطوية الاحتكارية البائسة، في مأزق ومتاهة جديدين. مترافقاً بهزال وتفكك النظام السلطوي العربي، وصراع محاوره وحروبه الاهلية والداخلية الاقليمية والشرق أوسطية.

ثانياً: ندعو الأنظمة العربية **التمسك بالمبادرة العربية للسلام نصاً وروحاً، بموقف عربي موحد، ومرجعية عربية**، والانتقال لدور فاعل لإقرار السلام المتوازن في المنطقة، السلام الجامع بين حق شعب فلسطين بتقرير المصير والدولة المستقلة على حدود 4 حزيران(يونيو) 1967 عاصمتها القدس المحتلة وحق عودة اللاجئين، وعودة الجولان السوري للوطن الأم، ومزارع شبعا اللبنانية، بما يتطلب من **قرار دولي لإقامة مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة**، استناداً إلى **قرارات الشرعية الدولية، والرعاية الدولية** (السياسية والقانونية) **للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.**

ثالثاً: إن الوصول إلى هذا الحل يستدعي تفكيك المستوطنات الاستعمارية الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية، وهدم الجدار العنصري غير القانوني وفق القرارات الدولية (محكمة العدل الدولية)، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، ووقف خرق حقوق الإنسان المنهجي اليومي في فلسطين، ممثلاً بالعقاب الجماعي، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وإزالة حواجز تقطيع الأوصال والتفتيش في الضفة، ووقف مجازر القتل اليومية التي لا تنتهي أمام بصر العالم كله.

رابعاً: على ذات السياق **نحذّر عربياً من الأوهام** التي يروج لها العديد من الأنظمة العربية، في التعويل على موقف الولايات المتحدة **الانفرادي**، بدون ممارسة الضغوط المطلوبة على المصالح الأمريكية الاقتصادية والتجارية والسياسية على مساحة البلاد العربية، ولصالح الموقف السياسي القومي المشترك وفق المصالح العربية العليا، ووقف أي شكل من أشكال التطبيع مع دولة الاحتلال الاسرائيلي السري والعلني.

خامساً: نتوجه إلى حملة القيم الإنسانية والرأي العام الدولي لممارسة الضغوط على إسرائيل، وفضح إجراءاتها العنصرية، وإلى الاتحاد الأوروبي للقيام بدور مستقل وفعال في حل الصراع في الشرق الأوسط، يبدأ بتحرير سياسته في هذه المنطقة من هيمنة الولايات المتحدة، والخروج من نقده المحدود للأوضاع القائمة في المناطق المحتلة إلى النقد العلني العملي، في صياغته للتضامن مع الشعب الفلسطيني ونضاله العادل، والانتقال لدور فاعل لإقرار السلام المتوازن في المنطقة، نحو المؤتمر الدولي الذي سبق لروسيا والصين وفرنسا أن طالبت به، فالأولوية هي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ضحية السيطرة الكولونيالية الإسرائيلية واستعمار الإستيطان والاحتلال العسكري، بالتعبئة المؤسساتية للرأي العام الدولي، والخروج من الإنفراد وازدواجية المعايير الأمريكية وسياسة الكيل بمكيالين.

والنجاح في تحقيق هذا كله، نرى أن على العمل بالاتجاه التالي:

أولاً: إعادة بناء الوحدة الوطنية بانتخابات برلمانية ورئاسية جديدة على أساس التمثيل النسبي الكامل لمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير الجامع الموحد للشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة والشتات. ودمقرطة المجتمع الفلسطيني في الوطن والشتات بانتخابات الشراكة الوطنية بقوانين التمثيل النسبي الكامل (جامعات، نقابات، انتخابات محلية وأهلية في الوطن والشتات..الخ)، واطلاق الحريات العامة في الضفة وقطاع غزة ووقف الاعتقالات.

ثانياً: تشكيل **مرجعية وطنية عليا موحدة** للمفاوضات من كل **القوى التي تدعو لحل سياسي شامل متوازن** عملاً بقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية. أولى هذه الخطوات الرئيسية هي لتجاوز الانقسام، واستعادة الغائب الأكبر «المشروع الوطني الفلسطيني الموحد – مشروع تقرير المصير والدولة والعودة»، وبالوحدة الوطنية تحت سقف المشروع الوطني الموحد، نحاصر ونحبط مشروع حكومة اليمين واليمين المتطرف الاسرائيلي برئاسة نتنياهو، بترك المفاوضات تدور في الفراغ والطريق المسدود كما هو جاري على امتداد أكثر من 25 عاماً من اتفاق أوسلو (1993 – 2019).

ثالثاً: نحذر من الإنجرار نحو **المؤتمر الإقليمي الذي تعمل له ادارة ترامب وحكومة نتنياهو** «الحلول الإسرائيلية – الإقليمية العربية – بإعادة قطاع غز إلى الإدارة المصرية وما يتبقى من الضفة يعاد إلى الأردن»، والقفز عن حقوق شعبنا بالدولة والعودة وتقرير المصير، والارتداد إلى ما قبل القمم العربية في الجزائر (1973)، وفي الرباط عام (1974)، والاعترافات الدولية الشاملة بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وعضوية دولة فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة 2012، وقرار مجلس الأمن الدولي «الرقم 2334 في كانون الأول/ديسمبر 2016 بالوقف الكامل للاستيطان».

على منظمة التحرير الفلسطينية – الإئتلافية تقديم مشاريع القرارات الجديدة للأمم المتحدة «الإعتراف بدولة فلسطين عضواً عاملاً كامل العضوية عملاً بقانون الأمم المتحدة «متحدون من أجل السلام United for

peace»، وقرار جديد «بالدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام بمرجعية قرارات الشرعية الدولية ورعاية الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن» «دعوة الأمم المتحدة لحماية أرض وشعب فلسطين **بقوات دولية»**.

رابعاً: نحذر من «مطر المشاريع الإسرائيلية» الأسود بفصل غزة بالكامل عن الضفة، مشاريع اليمين واليمين المتطرف برئاسة نتنياهو، أي مشروع الحل الإقليمي مع عدد من الأقطار العربية «لتطبيع العلاقات مع دولة اسرائيل» قبل حل قضايا الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وفق مرجعية قرارات الشرعية الدولية.

خامساً: إعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة القواسم المشتركة التي أنجزناها معاً بحوار وبرامج عشر سنوات كاملة من عمر الانتفاضة والمقاومة (إعلان القاهرة، وثيقة الوفاق الوطني ... وأخيراً وليس آخراً قرارات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني برئاسة رئيس المجلس بالحوار الوطني الشامل، 10–11 كانون ثاني/يناير 2017 في بيروت، وبالتوازي تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة (14 فصيل وشخصيات مستقلة) لإنهاء وتفكيك هيكليات وأذرع الانقسام، ومواصلة اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني أعمالها لتجهيز آليات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية (المجلس الوطني، لجان المجلس، انتخاب إدارة مستقلة للصندوق القومي الفلسطيني) وفق قانون التمثيل النسبي الكامل.

هذا هو طريق الخلاص، وطريق وحدة الشعب والتصعيد الكفاحي لجماهير الوطن والمخيمات والشتات، مسؤوليتنا أن نجعل من هذا تحولاً نوعياً على الصعيد الوطني والدولي، معزز كفاحياً، وإخراجه من العفوي إلى المنظم، وتحويله إلى مد كفاحي لا إلى حدث عابر.

إن مسيرات العودة وكسر الحصار منذ 30 آذار(مارس) 2018 في قطاع غزة، والانتفاضة الشبابية في 2015 بالضفة الفلسطينية، وانتفاضة القدس (تموز/يوليو 2018)، الإعتصامات والمظاهرات في دوار المنارة في رام الله والبيرة، في الدفاع عن الحريات، والحراكات الإجتماعية الكبرى في الضفة كلها.. خطى ملموسة وابداعات في مسيرة الشعب والوحدة الوطنية في الميدان لترحيل الاحتلال واستعمار الاستيطان..

سادساً: استكمال عمليات تدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، بالعودة إلى الأمم المتحدة في دورتها وتقديم باسم منظمة التحرير مشاريع القرارات الثلاث الجديدة وفق قرارات المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير: **مشروع قرار التصويت على عضوية دولة فلسطين عضواً عاملاً** كامل العضوية في الأمم المتحدة، **والثاني قرار جديد بعقد مؤتمر دولي للسلام** بمرجعية قرارات الشرعية الدولية ورعاية الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي؛ والقرار الثالث دعوة الأمم المتحدة لتوفير الحماية الدولية أرض وشعب دولة فلسطين للخلاص من الاحتلال واستعمار الاستيطان.

شعبنا وأرضنا في مرحلة تحرر وطني، ليس في مرحلة تقاسم «السلطة والمال والنفوذ».

هذه هي خريطة الخلاص من الاحتلال واستعمار الاستيطان، تحتاج **إلى كل القوى والتيارات** في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية الديمقراطية **بقوانين حركات التحرر الوطني، وعلى قاعدة «شركاء في النضال والمقاومة** والسياسة والبرنامج الوطني الموحَّد». وضد سياسة المحاصصة الثنائية وسياسة الانقسامات التي لا تقود سوى إلى الفشل والضياع هذه هي الدروس الاساسية من تجارب مئوية بلفور، نكبة واحتلال ومقاومة■

2018/11/2

الفصل الثالث

التحليل الملموس للواقع الملموس
في النقد والنقد الذاتي

التحليل الملموس للواقع الملموس
في النقد والنقد الذاتي

فضائية الميادين – برنامج «حوار الساعة»

حاوره الإعلامي: كمال خلف

2018/2/6

■ تقديم: سلام الله عليكم مشاهدينا. من هنا، من العاصمة السورية دمشق. قضية فلسطين تتعرض لأخطر مخططات التصفية في هذا الجزء من التاريخ، الفلسطينيون أمام الخيارات الصعبة، بين التحركات الدبلوماسية للسلطة في مواجهة قرارات الإدارة الأميركية بإعتبار القدس عاصمةً لإسرائيل، وبين النداءات العاجلة لترتيب

البيت الفلسطيني وإنهاء الإنقسام، وبين دعوات فصائل المقاومة الفلسطينية لبناء إستراتيجية مواجهة فلسطينية، وإغلاق مسيرة التفاوض مع إسرائيل، وتبني خيار المقاومة. حول هذه الخيارات الصعبة للفلسطينيين، اليوم نستضيف في برنامجنا «حوار الساعة»، السيد نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حياك الله أستاذ نايف، وندخل مباشرةً: أولاً إطلالتك الإعلامية ضرورة أساسية.

■■ إطلالتي الإعلامية على شعبنا والشعوب العربية، وكل أصدقائنا في هذا العالم كثيرة وكثيرة جداً، لكنها محكومة أيضاً بالجغرافيا، والجغرافيا السياسية. بعض البلدان لا تساعد الجغرافيا على القيام باتصالات واسعة. فالبلد مشغول بحالة من الحرب الداخلية، كما هي الحال في سوريا. البلد مشغول في حرب داخلية وتدخلات اقليمية ودولية بأشكال متعددة من عام 2011 حتى يومنا. الإطلالات الإعلامية بالضرورة محصورة. لكنها في بلدان أخرى تكون واسعة وواسعة جداً، لأننا حريصون أن نكون على صلة أقصى ما أمكن، مع جماهير شعبنا وشعوبنا العربية، وأصدقائنا في العالم.

■ **الوضع الفلسطيني معقد. قبل قليل تحدثت أن الفلسطينيين أمام خيارات صعبة، ما هي هذه الخيارات. أم أن الواقع الفلسطيني كله أمام مفترق طرق الآن، وأن الفلسطينيين قيادةً وشعباً أمام سؤال المصير؟**

■■ هذه ليست هي المرة الأولى ذات الطبيعة الإسترتيجية الصعبة. **مررنا بأكثر من مرحلة كنا فيها في عنق الزجاجة، لكننا**، الشعب الفلسطيني، والحركة الوطنية الفلسطينية، ومؤسسات الثورة والمقاومة الفلسطينية، **تمكنا من تجاوز عنق الزجاجة، في أكثر من مرحلة**، وفي المقدمة منها عاما (90–91) عندما كانت تدور على الأرض العربية حرب الخليج الثانية، وكانت هناك إتفاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفييتي حين ذاك، على **عقد مؤتمر برعاية ثنائية**، بعد إنتهاء حرب الخليج الثانية. كنا حينها في حالة صعبة، وصعبة جداً، لأن المطروح كان مؤتمراً برعاية الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، **في اطار القرارين 242+338، اللذين تجاهلا واستبعدا الشعب الفلسطيني، ولا مكان له في اطارهما**. إجتمعنا في المجلس الوطني في الجزائر **وإتخذنا قرارات إستراتيجية واضحة**. «نحن على إستعداد أن نكون **شركاء من أجل الوصول إلى حلول** في قضايا الصراع العربي ـ الفلسطيني ـ الإسرائيلي»، **ولذلك قلنا إن إطار القرارين 242+338 ليس كافياً** بالنسبة لنا، لأنه يتناول قضايا الصراع بين الدول العربية التي إحتلت أراضيها في حزيران /يونيو 67، وبين العدو الإسرائيلي أي نتائج حرب حزيران، **ويتجاهل المسألة الفلسطينية وحق شعبنا في تقرير مصيره**. كذلك **بعد حرب اكتوبر(تشرين أول) 1973 كان مؤتمر جنيف** برعاية ثنائية على أساس القرارين 242، 338، وكان **الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الائتلافية مشطوبين كلياً** من طاولة التسوية السياسية. **بعد الغزو الصهيوني الاسرائيلي للبنان** كان مطروح علينا **«مشروع ريغان»، حيث لا مكان فيه لحقوقنا الوطنية أو لمنظمة التحرير**، وهذا كله أكثر من عنق زجاجة..

■ **لكن الزمن، زمن مؤتمر مدريد، وما طرح فيه، لا يقارن بما يعرض اليوم. اليوم شطبوا القدس، ويجب أن يعترف بالأمر الواقع، ليس الفلسطينيين فقط ، وإنما العرب يجب أيضاً أن يعترفوا بهذا الواقع. الآن هناك نوع من فرض إملاءات وبمساعدة دول عربية أيضاً، ولذلك ما كان يعرض حينها أفضل بمئة مما يعرض اليوم؟**

■■ علينا أن **نأخذ التاريخ، ومساره**، وبالتالي عندما نقول إن **الأوضاع أصبحت أسوأ وأكثر قساوةً فهذا صحيح**، وخاصةً بالنسبة لنا نحن الفلسطينيين. دخلت المشكلة **بعنق زجاجة جديد عند توقيع إتفاقات أوسلو في**

أيلول(سبتمبر) 1993، وبإدارة الولايات المتحدة الأميركية، (إدارة كلينتون حينها)، وبالتالي دخل الصراع في ممر ضيق جداً. أي أن **إتفاقات أوسلو أدت إلى سلسلة من النتائج الخطيرة والمدمرة**. إتفاق أوسلو جاء بالمصائب الكبرى، لأنه **حوّل كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلى أراضٍ «متنازع عليها». وتجاهل القدس، واللاجئين، ووقف الاستيطان**. منذ ذلك الوقت سارع العدو الإسرائيلي لمواصلة عمليات الإستيطان الإستعمارية، في القدس العربية المحتلة عام 1967، وفي مجموع الضفة الفلسطينية، وفي غزة حينها حتى 2005. سأعطيك ولشعبنا والعرب والعالم **ثلاثة أرقام كي نرى ماذا فعل أوسلو**، عندما حول الأرض إلى «أراضٍ متنازع عليها». **الرقم الأول** في أثناء حرب تشرين المجيدة (حرب أكتوبر 1973)، كان مجموع المستوطنين في الضفة الفلسطينية والقدس وقطاع غزة 37 ألف مستوطن. في عام (1993) عندما تم توقيع إتفاقية أوسلو، التي **عارضناها، وإتخذنا موقفاً منها**، وصل مجموع المستوطنين إلى 97 ألف مستوطن. الآن مجموع المستوطنين هو 850 ألفاً. أي تضاعف الإستيطان ثماني مرات. في القدس العربية المحتلة يوجد ما يفيض على 240 ألف مستوطن. وفي الضفة الفلسطينية يوجد ما يفيض على 600 ألف مستوطن، هذا كله، **لأن الذين ذهبوا إلى إتفاق أوسلو، قفزوا في المرحلة الانتقالية في الاتفاق** عن القدس، وقفزوا عن اللاجئين، وقفزوا عن وقف الإستيطان، وخلال ثلاث سنوات، تناسلت الانتقالية حتى يومنا (25 عاماً) ولم تنتهِ.. وكما قال رابين رئيس حكومة إسرائيل لحظة توقيع اتفاق أوسلو «**لا مواعيد مقدسة**»، وهكذا تعمل حكومات إسرائيل بخلق وقائع التهويد في القدس والتوسع الإستعماري الاستيطاني في الضفة الفلسطينية نحو «**بناء إسرائيل الكبرى**». أهل أوسلو **إرتكبوا هذه الأخطاء الإستراتيجية الكبرى**. الآن نقطف نتائج هذا في ما أعلنه ترامب أن القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده إليها، **وشطبها** عن طاولة المفاوضات... وتنفيذ «صفقة القرن» خطوة خطوة.

■ نحن اليوم أمام أمر واقع. القيادة الفلسطينية، الفصائل الفلسطينية تبحث عن مخرج وعن خيارات أخرى لمواجهة القرار الأمريكي، وليس فقط نقل السفارة. هناك حالة من التصميم الأمريكي ومن معهم لتصفية القضية الفلسطينية، من ضمن القرار الأخير كان قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لتشكيل لجنة لفك الإرتباط مع «إسرائيل» وتعليق الإعتراف بها. هل هذه الخطوة، هي خطوة بالإتجاه الصحيح، كما تراها؟

■■ بالتأكيد، هي **خطوة إلى الأمام** وبالإتجاه الصحيح، **نحن** في الجبهة الديمقراطية، **وكل** القوى الوطنية الفلسطينية، **ناضلت وصارعت لأجل هذه الخطوة**، منذ اللحظات الأولى لإتفاق أوسلو. منذ قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 5 أذار(مارس) 2015 كان قرار «سحب الاعتراف بدولة إسرائيل» والذي تراجع في المجلس المركزي (15 كانون الثاني/يناير 2018) إلى «تعليق الإعتراف..»، كان علينا تنفيذ هذه الخطوة. **ولكن السلطة الفلسطينية الحاكمة** والتي تمتلك السلاح والمال العلاقات الإقليمية ودولية، **عطلت قرار المجلس**. وباقي القرارات **ما أدى إلى المزيد من التداعيات**. ولو نفذت هذه القرارات في 2015، **لكنا بوضع آخر. في 2015 قررنا وقف التنسيق الأمني مع «إسرائيل»، وفك الإرتباط بالاقتصاد الاسرائيلي**، ووقف العمل الفلسطيني في بناء المستوطنات في الضفة الفلسطينية المحتلة، **وقررنا استرداد** سجل السكان وسجل الأراضي من يد الإدارة المدنية (العسكرية) الإسرائيلية إلى يد السلطة الفلسطينية، والذهاب لمحكمة الجنايات الدولية، وتدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية.

الآن؛ عدنا إلى ذات القرارات في دورة المجلس المركزي في 15 كانون الثاني(يناير) 2018، دورة «القدس عاصمة فلسطين الأبدية». وهي كلها **قرارات معطلة عن التنفيذ** كما جرى تعطيل **سياسة خلق وقائع جديدة على الأرض..**

■ **أستاذ نايف، هل هذه القرارات تمتلك إمكانية التطبيق؟ يقال في داخل فلسطين، على سبيل المثال، حول فك الإرتباط إقتصادياً مع إسرائيل، بأن إسرائيل تقوم بجمع الضرائب على المعابر وتحولها للسلطة، بما يشكل نصف موازنة السلطة الفلسطينية، وإذا توقفت هذه توقفت السلطة تماماً؟**

■■ هذا **جزء من إتفاق أوسلو**، ونحن ندفع **ثمن الأخطاء الإستراتيجية الكبرى** التي ذكرتها قبل قليل، وعليه أقول، حتى عندما قررنا بوقف التنسيق الأمني، فإننا ندرك جيداً ما هي التداعيات التي يمكن أن تكون. وعندما قررنا فك ارتباط الإقتصاد الفلسطيني الهش والضعيف كنا ندرك مدى **تأثير ذلك المباشر على الإقتصاد الفلسطيني**. بروتوكول باريس الإقتصادي أدى إلى الحاق الاقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي وعطل أمكانية بناء اقتصاد وتنمية اقتصادية مستقلين، ما أدى إلى بناء اقتصاد فلسطيني هش، من نتائجه أن موازنة السلطة تعتمد على ما يتم تحويله من ضرائب وصلت إلى **عشرات مليارات الدولارات. ومع ذلك لا يوجد عندنا تنمية إقتصادية، لأن 80% من هذا الدخل يذهب رواتب للموظفين في السلطة الفلسطينية.** هناك 195 ألف موظف. ويوجد الآن طلبات من حماس بإضافة 47 ألف موظف وظفتهم حماس منذ العام 2007. وبالتالي ربع مليون موظف يستهلكون 80% الدخل مجموع الموازنة التي تصل سنوياً إلى حوالي 6 مليارات دولار، **من** الدول المانحة، **ومن** الضرائب على الشعب الفلسطيني، **ومن** المقاصة التي تأتي دائماً من المعابر التي بيد إسرائيل. لذلك نقول فك الإرتباط، وإعادة بناء العلاقات مع دولة «إسرائيل» على قواعد جديدة، أي على **إستراتيجية جديدة**، تقوم على **الإنتقال من الإنقسام الداخلي إلى الوحدة الوطنية الجديدة**، وبإدارة **حكومة وحدة وطنية موحدة** شاملة للجميع في الضفة والقدس وقطاع غزة، والذهاب إلى **الإنتخابات التشريعية والرئاسية وإنتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وفقاً لقوانين التمثيل النسبي الكامل**، أي بالشراكة الوطنية. **نحن حركة تحرر وطني**، لها الحق بسلطة مستقلة، ودولة مستقلة. وبالتالي **نحتاج إلى كل القوى والتيارات والفصائل والإتجاهات** التي تؤمن بالانتخابات والشراكة الوطنية.

■ **مطلوب هذا كله، إن الغالبية العظمى من الفلسطينيين يؤيدون كلامك، لكن السؤال هنا هل هذا ممكن أم غير ممكن، وأنت تعرف أستاذ نايف أن القضية الفلسطينية هي في أدنى معدلات الدعم الرسمي العربي. ووسائل الإعلام العربية، كانت معكم، الآن هذا الشيء غير موجود، يعني ليس هناك الحد الأدنى من الدعم الرسمي العربي، ولذلك ستواجهون «إسرائيل» لوحدكم، من يمنع «إسرائيل» أو الولايات المتحدة؟!**

■■ **هذا قابل للإستعادة، في الحالة العربية**، والدليل الذي أعطيه هو أنه **عندما أعلن ترامب** القدس عاصمة لإسرائيل، وأعلن أنه في أقرب فرصة سينقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وأعلن أيضاً قبل قليل، في 2018/1/25 في دافوس، وبحضور نتنياهو، أن القدس شطبت من على طاولة المفاوضات، وبدأ خطوات بشطب قضية اللاجئين بحجب المال عن الأونروا، **العالم كله في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي نهض إلى جانبنا.**

عندما قدمنا شكوى إلى مجلس الأمن الدولي لدعوة ترامب للتراجع عن قراره، وقفت دول مجلس الأمن (14 دولة) إلى جانبنا، ووقفت واشنطن في عزلة، وعلقت مندوبة أمريكا «هذا درس كبير، لن تنساه أمريكا أبداً».

■ **هذا تعاطف دولي، ولكن على أرض الواقع الأمور تختلف، فإذا كان لديك نظام رسمي عربي شقيق، يقول لك: تفضل وقع على «صفقة القرن»، أو نعين فلاناً مكانك، تقول لأبو مازن هذا الكلام، يعني الأمور في الواقع العملي تختلف، مثلاً عندما تحجب الولايات المتحدة المال عن الأونروا، هل هناك دول تتقدم لأخذ دور الولايات المتحدة؟**

■■ **بالتأكيد ستتقدم دول، والدليل** على ذلك أن المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين **قال:** لن ننحني لقرار إدارة ترامب، وإننا سنجمع المال الذي يلبي كامل مهامنا. أيضاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة حضرت 174 دولة الدورة الخاصة بالقدس، ولم يقف بجانب الولايات المتحدة سوى إسرائيل ومجموعة جزر صغيرة في المحيط الهادئ. لا يسمع بها أحد. أيضاً ثارت الإنتفاضة الجماهيرية، إنتفاضة في القدس وفي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وفي أرض 48 وفي أقطار اللجوء والشتات، وبدعم واسع من الكثير من العواصم العربية. **الأنظمة العربية منشغلة في معاركها** الداخلية والاقليمية المعروفة، وهي **تدفع ثمن سياساتها على امتداد عقود، من الإستبداد والفساد.** الشعوب العربية **إنتفضت.** وطالبت «بالعيش (الخبز) والحرية والكرامة والعدالة الإجتماعية والدولة المدنية الديمقراطية». **بدلاً من أن تنفتح هذه الأنظمة على شعوبها، قامت بضرب هذه الشعوب،** لكن الشعوب بقيت صامدة، هذه الأنظمة هي أنظمة استبداد وفساد، بطشت بشعوبها على امتداد عقود طويلة، وخاصةً منذ عام 1970، عندما بدأ السادات سياساته المعروفة وما ترتب عليها، وما وما جرى للعديد من العواصم العربية. ثلاث حروب خليجية لا معنى لها. الأوضاع العربية الداخلية صعبة وقاسية، لكن لا يمكن لها إلا أن تستجيب بنسب معينة للإستراتيجية الفلسطينية الجديدة.

■ **هذه نقطة هامة أستاذ نايف. في الوقت الذي يطالب به العالم بالوقوف مع فلسطين، هناك هجمة أمريكية ــ إسرائيلية ومن معهم، على الشعب الفلسطيني، من أجل تصفية القضية. نجد أن موضوع الإنقسام الفلسطيني مازال حتى اللحظة، ما هي رؤيتكم لإنهاء الإنقسام، ولماذا لا يكون عاجلاً والآن، وبالنسبة للمجلس الوطني الفلسطيني إن كنتم ستشاركون به، وعلى أية قاعدة، وماذا ستطلبون؟!**

■■ بالنسبة للعنوان الأول أي موضوع الإنقسام، **نحن في الجبهة الديمقراطية. بعد أسبوع واحد من الحرب الأهلية التي نشبت في قطاع غزة** بين فريقي الإنقسام فتح وحماس بعد انقلاب حماس المسلح والسياسي والإديولوجي عام 2007، **وقفنا ضد الإنقسام،** وقدمنا مبادرة سياسية **وطالبنا فيها بردمه فوراً** بحوار فلسطيني شامل يؤدي إلى إنهاء الإنقسام. **لماذا بقي الإنقسام** أحد عشر سنة عجافاً. **بقي لثلاثة أسباب رئيسية، الأول:** أن الإنقسام بنى **مصالح طبقية وفئوية وزعامتية زبائنية، قائمة** على السلاح والمال والنفوذ، لطرفي الانقسام. أشير إلى فتح وحماس. منذ حزيران (يونيو) 2007 حتى يومنا، السلطة بكل مكوناتها المدنية والسياسية والإدارية والمالية. بيد حماس وفتح حتى يومنا، أي ما معناه المصالح الطبقية بكل مكوناتها الفتحاوية والحمساوية. **الجانب الثاني،** إن المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط تقوم بتعميق الإنقسام، وتمويل الإنقسام بالسلاح والمال والسياسة والإعلام بأشكال متعددة **والجانب الثالث** هو الضغوط والشروط الأمريكية–الإسرائيلية لتكريس وتعميق الإنقسام، وكل هذا في صالح إسرائيل والسياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل وفي الشرق الأوسط. على سبيل المثال إن

إنتفاضة القدس التي نشبت ضد البوابات الإلكترونية، قام بها شعب القدس وبكل مكوناته وفصائله، بينما نلاحظ أن العديد من الفضائيات العربية لم ترَ في إنتفاضة القدس إلا فتح والسلطة في الضفة، وكذلك الحال على سبيل المثال في الإنتفاضة الجارية الآن بعد إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، وسحبها من على الطاولة، وبعد قرار وقف تمويل وكالة الغوث (الأنروا). هذه الإنتفاضة، الجارية الآن، **لا تسمع** إلا عن فتح وحماس **في العديد من الفضائيات العربية التي تُطبِّع مع إسرائيل**، وتستضيف إسرائيليين يمينيين متطرفين. لذلك الإنقسام باقٍ.

أنجزنا أربعة برامج للوحدة الوطنية الفلسطينية، وكان على الفضائيات أن تغطى الوقائع كماهي، **نحن أنجزنا بالإجماع (14 فصيلاً بما فيه فتح وحماس والقوى الديمقراطية والليبرالية)، برنامج 2005 بالقاهرة، وبرنامج الوفاق الوطني في غزة 2006، وبرنامج 2009 بالقاهرة وبرنامج 2011 بالقاهرة، وبرنامج قانون جديد للإنتخابات يقوم على التمثيل النسبي الكامل في 2013.**

من جديد نقول للسلطة ولفريقي الانقسام: علينا أن **ننتقل إلى خطوات عملية ملموسة كما ذكرنا، إسرائيل لا تتوقف عن الخطوات العملية على الأرض** وبالميدان، بينما **لدينا كل شيء معلق.** أخذنا قرارات يجب أن تطبق، أخذنا قرارات مازالت كلها معلقة.

■ أرجو أن تحيلني على موضوع عقد المجلس الوطني المقبل، وتحدثت عن تقييمكم لقرارات المجلس المركزي، ولكن بالنسبة للمجلس الوطني، هناك خلافات على مكان عقده، ما هو رأيكم؟ وهناك خلافات على التمثيل به فيه.. ما هو رأيكم؟ وسقف ما يمكن أن ينجزه في حال إنعقاده على الحالة الصعبة الراهنة؟

■■ علينا أن نميز بين مجلس وطني، ومجلس وطني. المجلس الوطني القديم معطل منذ 20 عاماً حتى الآن، أي منذ عام 1996. متوسط العمر بين أعضائه هو سبعون سنة. وكل الأجيال من العام 1996 وحتى الآن لا حظوظ ولا مكان لها في المجلس الوطني القديم.

ولذلك نقول لا للمجلس الوطني الفلسطيني القديم، ولا لعقده، بل علينا أن نذهب إلى ما قررناه في أربعة برامج للوحدة الوطنية ولإنهاء الإنقسام، وما قررناه بالمركزي من إستراتيجية وطنية فلسطينية موحدة وجامعة، وعقد مجلس وطني منتخب يقوم على قانون موحد. بحيث تكون القدس والضفة وغزة دائرة إنتخابية واحدة. ويكون الشتات دائرة واحدة. ومجموع الأعضاء350 عضواً، 150 يمثلون الداخل و200 للخارج أي للشتات، وعتبة الحسم تكون 1%، حتى يتمكن الكثير من الأجيال الفتية والشابة، والمرأة من دخول المجلس الوطني بالإنتخابات. وأن يكون الإسم الثالث بالقوائم الإنتخابية إمرأه ليكون لها 30% حد أدنى في عضوية المجلس الوطني، وأن ينعقد هذا المجلس في مكان يجري التوافق عليه، بما يمكن من مشاركة الجميع. هناك قوى لا تستطيع أن تصل إلى الأرض المحتلة. حواتمة والكثير من رفاقه لا يستطيعون الوصول إلى الأرض المحتلة. حماس والجهاد لا يستطيعون الوصول إلى رام الله. لذلك **ندعو لمجلس وطني منتخب. بقانون للانتخابات وافقت عليه جميع الفصائل والقوى بالإجماع، ووافق عليه المجلس المركزي لمنظمة التحرير.** أقر في القاهرة واستكمل في عمان ووافقت عليه اللجنة التنفيذية للمنظمة التي يرأسها الأخ أبو مازن، لذلك علينا **أن ننتقل إلى الإستراتيجية الوطنية** الجديدة، الإستراتيجية الجامعة الشاملة الموحَّدة والموحِّدة بين جميع الفصائل والاتحادات النقابية والشخصيات، والشباب والمرأة، وكل التيارات تحت سقف **برنامج الشراكة الوطنية** والقواسم المشتركة، أي **البرنامج الوطني الموحَّد.**

هناك من يقول إن هذه القرارات والإستراتيجية الجديدة قد تعرضنا إلى مصاعب جديدة مع إسرائيل ومع الأمريكان وغيرهما. نعم. لأن إسرائيل تنتهك كل قرارات مجلس الأمن. وحتى **البيان الذي صدر عن التنفيذية في 2018/2/6 يقول إن إتفاقات أوسلو وواشنطن والقاهرة، كلها فات زمانها.** إذن **المطلوب بناء وقائع على الأرض الفلسطينية.** أي **وقف التنسيق الأمني وفك الإرتباط بالإتفاقات الإقتصادية،** وسحب اليد العاملة الفلسطينية من المستوطنات. ووقف التعامل بالشيكل الإسرائيلي، واسترداد سجل السكان والأرض من الإدارة المدنية الإسرائيلية، والرد على كل جريمة ترتكبها قوات الإحتلال، بالذهاب إلى «محكمة الجنايات الدولية». والعودة إلى الأمم المتحدة بمشاريع قرارات لتدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية.

أحيي عهد التميمي وأحيي إسراء التي رفعت اصابع يديها المقطوعتين على يد العدو الصهيوني. أحيي قطاع غزة الواقع منذ العام 2007 تحت الحصار. ثلاث حروب شنت عليه (2009، 2012، 2014)، أحيي القدس والضفة في الصمود في مواجهة «حرب السور الواقي» على يد شارون (2002– 2004) إلى الانتفاضة الشبابية، إلى حروب الاغتيالات والقتل والاعتقالات، إلى انتفاضة الأسرى. كل هذا يحال لمحكمة الجنايات الدولية، **والعودة إلى الأمم المتحدة بثلاثة قرارات جديدة. الأول** إستكمال عملية التدويل للقضية وللحقوق الوطنية الفلسطينية، **بقبول دولة فلسطين من عضو مراقب إلى العضوية العاملة الكاملة،** كي تصبح دولة تحت الإحتلال، على الأمم المتحدة اجلاء الإحتلال عنها، ووقف الإستيطان بالكامل، **وثانياً،** مؤتمر دولي لحل قضايا الصراع الفلسطيني– الاسرائيلي برعاية الأمم المتحدة والدول الخمس دائمة العضوية وبموجب قرارات الشرعية الدولية.

الثالث: دعوة الأمم المتحدة لتوفير الحماية الدولية للأراضي الفلسطينية وللشعب الفلسطيني. والعودة إلى مجلس الأمن، أيضاً بموجب القرار 2334 الذي تقرر بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر 2016 بالوقف الكامل للاستيطان ولم تستخدم الولايات المتحدة (ادارة أوباما) الفيتو، الطلب بنقله إلى الباب السابع لتنفيذه والزام اسرائيل به.

■ الكفاح المسلح أين في هذا الموضوع؟!

■■ في هذه المسألة لا أحد يقول مطلوب أو ليس مطلوباً في القدس والضفة منذ مواجهة «حرب السور الواقي» ومعارك الصمود حتى يومنا، هذه المسألة هي للقوى المسلحة في الأرض الفلسطينية، وخاصةً القوى المسلحة بغزة. وظيفتها أن تقاتل، وقاتلت في الحروب الثلاث الشاملة التي فرضت على غزة من العدو. هذه القوى هي حماس، الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية، الجهاد. أما فتح أي شهداء الأقصى، فقد تم حلها على يد أبو مازن في بداية شباط (فبراير) 2005، إثر مؤتمر شرم الشيخ في الشهر نفسه مع شارون، برئاسة بوش الإبن وبحضور أبو مازن وشارون وحسني مبارك وعبد الله الثاني. بعدها عقدنا مؤتمراً لكل الفصائل(فصائل م.ت.ف) + حماس والجهاد الإسلامي، وأخذنا القرارات بهذا الميدان، لذلك المطروح هو تمكين هؤلاء الذين يحملون السلاح بغزة، والذين لهم شبكات سرية واسعة الإطار. المطلوب تمكينهم للقيام بدورهم الوطني. الآن تهدد إسرائيل بالعدوان على قطاع غزة. الإحتمال قائم. لكن ليس بالضرورة. إسرائيل تضع شروطاً على حماس لتضبط الجماعات المسلحة بغزة، وغداً إذا حصل تمكين حكومة السلطة بغزة، سيطلب من هذه الحكومة، ما يطلب من حماس.

■ **إستاذ نايف أمام كل هذا التعقيد، هل تواصلت مع أبو مازن، هل جرى تواصل بينكم وبين أبو مازن..؟**

■■ يوجد هذا التواصل، لكن منذ أشهر ليست قليلة لم يقع هذا التواصل المباشر.

■ **حضرتك طرحت كل هذه الخطوات، على سبيل المثال، حضرتك تطرقت إلى موضوع أن يكون هناك مرجعية دولية لأي مفاوضات فلسطينية، السلطة الفلسطينية تطرح هذا الأمر. الرئيس أبو مازن يقول سنبحث عن وسيط نزيه، الولايات المتحدة لم تعد نزيهة في عملية السلام، ولم تعد وسيطاً، ويطرقون أبواب أوروبا. هل يمكن أن تكون أوروبا أو أي دولة أخرى بديلاً للولايات المتحدة، المسيطرة على الملف الفلسطيني منذ أيام مدريد؟**

■■ يوم السبت 2018/2/3 كان هناك إجتماع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هو الإجماع الأول منذ إعلان ترامب في 2017/11/6، اعترافه «القدس عاصمة لإسرائيل» وعن نقل السفارة الأمريكية قبل عام 2019، بعد مرور شهر كامل على قرار ترامب. ما حصل أن أبو مازن لم يعقد إجتماع اللجنة التنفيذية آنذاك بل عقد إجتماعاً قيادياً ضم 60 شخصاً (اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير + اللجنة المركزية لحركة فتح + رئيس المجلس الوطني + ما يفيض عن 20 شخصية من القدس المحتلة + قادة الأجهزة الأمنية + رئيس الحكومة ووزرائه) وبالتالي لم يعد هناك أي إمكانية للبحث الجدي في أي موضوع، لأول مرة بعد **ستين يوماً من قرار ترامب، إنعقدت التنفيذية** في اجتماع رسمي، وطلب من **تيسير خالد** عضو اللجنة التنفيذية، وعضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية، **أن يقدم صيغة البيان**، وكتب فعلاً صيغة البيان، لكن لم يسمح للتنفيذية مناقشته، أخذوه إلى أبو مازن ومطبخه السياسي، فأدخل عليه تعديلات أفرغته من مضمونه وجرى تعليق تنفيذ قرارات المجلس المركزي.

■ **هنا الشعب الفلسطيني أمام مشكلة، إذا كانت هذه المؤسسات الشرعية للشعب الفلسطيني، مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، المجلس المركزي والرئيس أبو مازن يتصرف بالقرارات، ما فائدة هذه المؤسسات إذا لم تكن قادرة على فرض قراراتها ورؤيتها، ماهي فائدة هذه المؤسسات..؟!**

■■ نعم صحيح، في بيان تيسير خالد، المكلف من التنفيذية بكتابته، «قرار بالذهاب **لمؤتمر دولي** برعاية الأمم المتحدة، **مرجعيته السياسية والقانونية**، قرارات الشرعية الدولية، **وبرعاية الدول الخمس دائمة العضوية»**، لكن ما صدر فعلاً هو العمل لعقد **مؤتمر دولي مجهول الهوية والمرجعية، ومجهول الرعاية الدولية.**

نحن ندرك جيداً أنه في إطار رعاية الدول دائمة العضوية للمؤتمر الدولي، أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون شريكاً في إطار الخمسة، لكن واحد من خمسة، وليس خمسة من خمسة. عندما تطرح مشروعها الخاص تحت رعايتها المنفردة، تطرحه تحت عنوان «خذه أو أتركه»، وأنه مشروع اميركي غير مطروح للنقاش أو المفاوضات. سلوكيات رئيس اللجنة التنفيذية لا تحترم المؤسسات، ولا تحترم العمل في المؤسسات. الاطار القيادي لتطوير وتفعيل م.ت.ف المقر من 2005 (فتح، حماس، الجبهة الديمقراطية، الجهاد الإسلامي، القيادة العامة، الصاعقة، الجبهة الشعبية، حزب الشعب، (14 فصيلاً)، مازال معطلاً حتى الآن ويرفض أبو مازن دعوته للاجتماع. وبالتالي ما هو العمل؟

العمل مفتاحه الرئيس إسقاط الإنقسام والعودة للوحدة، وأن تكون م.ت.ف الائتلافية جامعة للجميع، والذهاب للإنتخابات، وضد الأشكال الإنقسامية المتعددة. نحن نقول للأخوة في حماس، وللأخوة في فتح، لا إنتقال من **الإنقسام إلى التقاسم والمحاصصة والكوتا**، ما يجري الآن من حوار بين الطرفين هو «تقاسم»، بإمكاننا الآن أن

نجري إنتخابات. جرت إنتخابات للمجلس التشريعي. وإنتخابات للبلديات، ونقابات العمال، والمعلمين، والصحفيين، والمرأة، والجامعات وإنتخابات قطاعية، (الشباب، المرأة) ...الخ. نقول من جديد هذا هو المفتاح. من العسير أن نرأب الصدع بوجود مصالح طبقية وسياسية فئوية وزعاماتيه فتحاوية حمساوية، وفي ظل الأوضاع العربية التي تمول الإنقسام بالسلاح والمال والفضائيات..

■ معي دقائق قليلة للخروج من الفلسطيني إلى الشأن العربي والإقليمي؟ إسمح لي أن أبدأ بالجبهة الديمقراطية، هل تعتبرون أنفسكم بالجبهة الديمقراطية جزءاً من محور المقاومة. أو محور الممانعة الممتد من طهران إلى سوريا إلى لبنان إلى فلسطين، هل أنتم جزء من هذا المحور؟ هل أنتم في ج.د تنتمون إلى هذا المحور؟!

■■ نحن في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **نحن المقاومة، وبناة المقاومة ومعنا كل الذين أطلقوا الثورة الفلسطينية في عام 1965، نحن أم المقاومات الموجودة. نحن نهضنا في العام 1965، وتعملقت الثورة الفلسطينية بعد هزيمة حزيران 1967**. كانت الجيوش العربية محطمة، وأنظمة البلدان العربية المجاورة كانت محطمة. من نهض ليقدم رداً على هذه الحالة. نحن في الجبهة الديمقراطية والشعبية وفتح والقيادة العامة والصاعقة، نحن مقاومة مع كل المقاومات التي تنشب في فلسطين، ومع المقاومات العربية من أجل الخلاص من الإستبداد والدكتاتورية السلطوية والفساد، ومن أجل الفتح على الحريات والديمقراطية التعددية والعدالة الإجتماعية والدولة المدنية الديمقراطية. ننشد بهذا التغيير مع كل القوى في العالم، والتي تقاوم. وربما سمعتم لديكم بالميادين، كلام السيد حسن نصر الله عن الحوارات التي جرت مع فصائل المقاومة، وقال: «أنا أسمي بالترتيب الزمني للقاءات، ومن ضمن اللقاءات التي تمت لقاءات مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتوافقنا جميعاً على أن نعمل جميعاً، وبما **يتم التقاطع عليه**، وتوافقنا على المشترك، وعلى قاعدة الظروف الموضوعية الخاصة لقوى المقاومة. نحن نناضل **ونقاوم في مرحلة تحرر وطني نحتاج فيها للجميع**، لبنان دولة مستقلة والشعب اللبناني على أرض وطنه مهدد بالعدوان والحروب الصهيونية، وهذه ظروف موضوعية اخرى تحتاج قواعد وآليات أخرى، وهكذا..».

■ هل اللقاء مع حزب الله تم معك؟

■■ كنت على رأس وفد الجبهة الديمقراطية. جاء وفد مشترك من حزب الله والحرس الثوري الإيراني، والتقوا بفريق من رفاقنا في الجبهة الديمقراطية، وقالوا ندعوكم للقاء مع السيد حسن نصر الله وآخرين، نحن نتكلف بكل الأمور اللوجستية ذهاباً وإياباً. ولكم الوقت الكامل الذي يقوم عليه اللقاء، اللقاء دام ست ساعات كاملة متواصلة، وصلنا إلى الكثير من «التقاطع والمشترك» واتفقنا على مبدأ «لا للإنتقال من الإنقسام إلى التقاسم والكوتا..»، وعلى حد تعبير السيد حسن نصر الله، «نسير معاً ونلتقي على المشترك، من يسير معنا ميلاً، نسير معه ميلاً، على المشترك بيننا». إتفقنا حول إحتمال **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وعلى فلسطين ولبنان، وأن تنخرط كل القوى في الدفاع..**

■ يعني إذا وقع عدوان على لبنان، هل الجبهة الديمقراطية معنية بالدفاع عنه؟

■■ نعم. نعم. **لنا مخيمات شعبنا ومحيطه في لبنان** تحت حروب العدوان الإسرائيلي، إتفقنا على هذا، وإذا حصل إعتداء على قطاع غزة يكون، إتفاق بين الجميع، قرار جماعي، وغرفة عمليات مشتركة بين قوى المقاومة.

نحن الآن في «**غرفة عمليات مشتركة**» بين الجميع في قطاع غزة، ونناضل لتطوير ذلك إلى «**جبهة مقاومة متحدة**»■

مسار سلاح السياسة وسياسة السلاح
(التجربة والخطأ)

جريدة «القدس» المقدسية

حاوره: علي سمودي

2018/2/7

■ مع دخول الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عامها الجديد في ظل انقلاب موازين الصورة على كل الصعد، أين أنتم اليوم، وكيف ترون واقع ودور الجبهة واستراتيجيتها المستقبلية؟

■■ في العيد الـ 49 لتأسيسها منذ انطلاقتها في (1969/2/22)، تدخل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عاماً جديداً مكللاً بالنضالات والتضحيات، جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية الفلسطينية الأخرى وأبناء شعبنا، في المناطق المحتلة عام 67، وفي مناطق الـ 48، وفي الشتات والمهاجر، وهي تزداد تصميماً على **التمسك ببرنامجها الوطني المرحلي، برنامج الوحدة الوطنية** «العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة،

وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 4 حزيران 67»، بعد أن **أثبتت الوقائع فشل البدائل التي قدمها إتفاق أوسلو الكارثي وتداعياته** على امتداد 25 عاماً، وبعد أن أثبتت الحوارات والتجارب الوطنية ووقائع الإجماع الوطني، منذ حوار القاهرة 2005، مروراً بوثيقة الوفاق الوطني– وثيقة الأسرى (حزيران/ يونيو 2006 في غزة)، ووثيقة الحوار الوطني الشامل في القاهرة (2011/5/4) وبعدها حوارات بيروت في اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني، وحوارات موسكو، بدعوة من معهد الإستشراق في روسيا، أن **البرنامج الوطني المرحلي كما طرحته وطورته الجبهة الديمقراطية** (آب/ اغسطس 1973)، **وبات محل إجماع وطني** بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران(يونيو) 1974 بالاجماع وحتى يومنا، **هو البديل الوطني الوحيد القابل للحياة**، والذي يستجيب للحقوق القومية والوطنية لشعبنا الفلسطيني.

1) يستجيب لنضالات أهلنا في الـ 48 ضد منظومة القوانين الصهيونية القائمة على التمييز العنصري، والتطهير العرقي والتهميش الإقتصادي والإجتماعي، ومصادرة الأرض، وهدم المنازل. يستجيب لحقهم في العيش بكرامة وطنية فوق أرض وطنهم، يتمتعون بشخصيتهم وهويتهم الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، وبحقهم في المواطنة والعدالة الإجتماعية، في مواجهة الأسرلة والتذويب.

2) يستجيب لحقوق شعبنا في المناطق المحتلة في الضفة الفلسطينية، والقدس وقطاع غزة، في رحيل الإحتلال، وتفكيك الإستيطان، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 4 حزيران(يونيو) 67،

3) يستجيب لحقوق أهلنا اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام 1948 وفق قرار الأمم المتحدة 194، وإلى حين ذلك حقهم في العيش الكريم في الدول المضيفة، متمتعين بحقهم في السكن اللائق والتعليم، والعمل، والشروط البيئية والصحية المناسبة وغيرها من الحقوق الإجتماعية والإنسانية التي كفلتها للبشر شرعة حقوق الإنسان.

في هذا السياق نرى أن أحد **المعوقات الرئيسية** لإستنهاض الحالة الوطنية الفلسطينية، وبما يستجيب للتحديات التي تواجه قضيتا الوطنية وحقوقنا المشروعة، هو **الإنقسام المدمِّر البغيض**، لذلك نناضل مع جميع الفصائل داخل منظمة التحرير الائتلافية وخارجها من أجل وضع حد لهذا الإنقسام، وإستعادة الوحدة الداخلية لشعبنا، وإستعادة البرنامج الوطني الموحَّد والموحِّد بديلاً لمشروع أوسلو ومشاريع «اللجنة الرباعية» و«خطة الطريق» وغيرها. لذلك مارس وفد الجبهة الديمقراطية إلى اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني في بيروت (2017/1/11+10)، دوراً ملموساً ومهماً وبارزاً، في بلورة موقف وطني موحَّد، **أسقط الدعوة إلى** المجلس الوطني الفلسطيني **القديم بمن حضر والذي لم ينعقد منذ عشرين عاماً**، كونه خطوة خطيرة نحو تعميق الإنقسام، ولصالح الإجماع على مجلس وطني جديد في الوطن والشتات يحضره الجميع، يقوم **على قاعدة الإنتخاب الديمقراطي** النزيه والحر، **بموجب التمثيل النسبي الكامل، ووفقاً للائحة المغلقة**، وكما ورد في الداخل (150 عضواً) وفي الخارج (200 عضو) وفق قانون الانتخابات الذي أقر بالإجماع في الحوار الوطني الشامل عام 2013 في القاهرة، وقرارات المجلسين المركزيين لمنظمة التحرير 5 آذار(مارس) 2015، 15 كانون الثاني(يناير) 2018، يشكل مدخلاً نحو إنهاء الإنقسام، **وإستعادة الوحدة الداخلية على أسس ديمقراطية، خارج إطار**

الصفقات الفوقية وصفقات الكوتا، التي تفتح الباب للمصالح الفئوية والطبقية الضيقة، للإنتهازية والزبائنية السياسية، وتعطل خطوات الإصلاح الوطني المطلوبة للمؤسسة.

عبر الإنتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة والشفافة يقرر شعبنا إنحيازاته السياسية والتنظيمية، شرط عدم تدخل الأجهزة السلطوية والأمنية والمال، وينال كل طرف ما يستحقه من دعم شعبي عبر صندوق الإقتراع، ونفتح الباب للشراكة الوطنية لكافة مكونات الحالة الوطنية الفلسطينية، ونسقط سياسة الاقصاء، والإستقطاب الثنائي والزبائنية التوظيفية وفساد المال الإنقسامي والسياسي والانتخابي والاعلامي التي أرهقت مسيرتنا الوطنية وأغرقتها في الأمراض السياسية والإجتماعية، وزرعت في صفوف شريحة من أبناء شعبنا أفكاراً غلبت المصالح الذاتية والفئوية والفردية على المصالح الوطنية العليا وقضيتنا الوطنية.

■ من مكة ومصر وقطر لموسكو .. تكررت اللقاءات ومازال الانقسام مستمراً، بصراحة من يتحمل المسؤولية، وكيف ترون الحل الحقيقي لإنهاء الانقسام؟

■■ الحوار الوطني الشامل حاجة وطنية دائمة، هدفها أن تبلور، من خلال الشراكة الوطنية، القرار الفلسطيني والإستراتيجية الفلسطينية في كل مرحلة. الحوار هو السبيل إلى معالجة الخلافات والوصول إلى قواسم مشتركة وتوافقات وطنية تصون وحدة قضيتنا ووحدة شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة. البديل للحوار هو الإنقسام، والصراع اللامبدئي، كما شهدنا في قطاع غزة، على ضوء نتائج انتخابات المجلس التشريعي الثاني (2006)، والتي تطورت إلى صراع دموي بين فتح وحماس تحول إلى إنفجار صاعق إنقلابي سياسي وعسكري، ألحق الكارثة بقضيتنا في 2007/6/14 وحتى يومنا. ونحن لم نخفِ الحقائق عن شعبنا وتحملنا المسؤولية الوطنية وقلنا إن **الطرفين فتح وحماس يتحملان المسؤولية الوطنية عن الإنقسام**. يتحملان المسؤولية الوطنية عن تعطيل الإتفاقات العديدة لأجل إنهاء الإنقسام، عندما جرت انتخابات المجلس التشريعي الثاني (2006) دعونا إلى قانون إنتخابات بالتمثيل النسبي الكامل، يقوم على مبدأ الشراكة الوطنية، ويقطع الطريق أمام القوانين الإقصائية (قانون قوائم الصوت الأكثري الانقسامي) وذات النتائج الإستبدادية والانقسام والفساد الفئوي والفردي. لكن طرفي الإنقسام توافقا معاً، آنذاك، على رفض التمثيل النسبي، ولولا صمودنا في حوار القاهرة (2005)، لما توصلنا إلى حل وسط، لقانون يجمع بين الدائرة الفردية والتمثيل النسبي. وقد أثبتت تجربة الإنتخابات أن **قانون الدائرة على مستوى المحافظات بالصوت الأكثري للقائمة ويحصد كل الأصوات ولو بأغلبية صوت واحد، هو الذي أنتج حالة الإستقطاب الثنائي بين فتح وحماس**، بينما **قانون التمثيل النسبي هو الذي** فتح الباب لمعظم القوى لدخول المجلس التشريعي. ومنذ ذلك الوقت والعلاقات الثنائية بين الطرفين تشهد **صراعات انقسامية غير مبدئية على «السلطة والمال والنفوذ»**، على الوظائف والمصالح والمغانم في السلطة، بينما الخلافات السياسية تدور يومياً في اشتباكات اعلامية تعمق الإنقسام في تبادل الإتهامات. وكما تؤكد الحوارات الثنائية بينهما فإن القضية السياسية لم تكن تشكل يوماً ما قضية خلافية جادة ملموسة، رغم «الشعارات السياسية» وشعارات «تسييس الدين وتديين السياسية» والذي أنتج حروباً دموية، فضلاً عن الإعلامية اليومية التي لم تتوقف، فالطرفان على إستعداد للمساومة سياسياً، مقابل التشدد والتصلب في عملية إقتسام المؤسسة والمصالح الفئوية، كالوزارات والوظائف والإدارات العامة والنفوذ في الأجهزة الأمنية وسواها.

لقد دعونا منذ الأيام الأولى للإنقسام في 2007/6/14 إلى إنهائه، والعودة إلى الوحدة الوطنية الداخلية. ومبادراتنا في هذا السياق عديدة، كلها تهدف إلى إعادة الخلاف إلى إطاره السياسي، ووضع حد للصراع الدموي وسياسة الإعتقالات والمطاردات المضادة.

ندعو إلى **تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة** كل الفصائل إلى جانب شخصيات وطنية مستقلة (عملاً بما جاء في بيان اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني) تشرف على **إجراء انتخابات شاملة**، رئاسية، لتجديد شرعية رئيس السلطة، وتشريعية لتجديد شرعية المجلس التشريعي و(المجلس الوطني الفلسطيني) وللبلديات والمجالس المحلية، تكون كلها **وفق نظام التمثيل النسبي الكامل**، باللائحة النسبية المغلقة (برامج سياسية واجتماعية ونضالية)، وتتولى المؤسسات الجديدة، المنتخبة ديمقراطياً، وبشكلٍ حر ونزيه، إعادة توحيد الحالة الوطنية الفلسطينية. مع العلم أن التوظيف الزبائني والمال السياسي الانتخابي والاعلامي كلها عناصر تمس سلبياً حرية ونزاهة الانتخابات.

المجلس التشريعي المنتخب الجديد ينتج حكومة جديدة ائتلافية على قاعدة الشراكة الوطنية، تعكس خارطة القوى البرلمانية، وتشكل عنواناً للوحدة الوطنية، تكون معنية بإعادة توحيد المؤسسات بين الضفة والقطاع، وتعيد النظر بالسياسات المعتمدة، لصالح إستراتيجية وطنية جديدة وبديلة، توفر لشعبنا عوامل الصمود في مواجهة الاحتلال والإستيطان، أي حلولاً اقتصادية واجتماعية جديدة للتنمية ومحاربة البطالة والفقر والمرض.

المجلس الوطني الجديد ينتخب لجنة تنفيذية جديدة، تنتخب بدورها رئيسها، كما ينتخب مجلساً مركزياً وإدارة مستقلة للصندوق القومي، تكون معنية بتطبيق قرارات المجلس خارج سياسات التفرد والزبائنية المالية والسياسات الكيدية السلطوية الانفرادية.

المجلس الوطني يكون معنياً بإعادة صياغة الإستراتجية الوطنية الفلسطينية، وطيّ ملف أوسلو وإتفاقاته المذلة، لصالح إستعادة البرنامج الوطني الفلسطيني الموحَّد والموحِّد.

■ **هل ما زال هناك دور للمجلس الوطني .. وكيف تقرؤون الدعوات لعقده؟**

■■ المجلس الوطني هو الهيئة التشريعية العليا في الوطن والشتات للشعب الفلسطيني، في إطار م.ت.ف الإئتلافية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا. ولقد صنعنا، عبر المجلس الوطني الإئتلافي، **سلسلة واسعة من الخطوات الكبرى، من بينها البرنامج الوطني المرحلي** الذي إقترحته الجبهة الديمقراطية وبادرت لطرحه على الرأي العام الفلسطيني والعربي والعالمي، وكذلك إعلان الإستقلال مع فصائل ومكونات شعبنا في منظمة التحرير الذي رسم للإنتفاضة الكبرى مسارها وأهدافها ورسم لشعبنا هدفه الوطني السامي.

تعطيل المجلس الوطني وقع حين **أخلّ أصحاب أوسلو بالإئتلاف الوطني، وإنقلبوا على البرنامج الوطني** الفلسطيني الوحدوي، وذهبوا من وراء ظهر الشعب ومؤسساته الوطنية الجامعة، نحو حلول هابطة ورهانات ومغامرات وسياسات عقيمة، أثبتت بعد 26 عاماً أنها لم تحقق لشعبنا سوى الكوارث الوطنية.

لذلك حين ندعو لإنعقاد المجلس الوطني، فنحن نفترق عن دعوة من يريد مجلساً بمن حضر، ويريد إعادة صياغة لجنة تنفيذية جديدة على مقاس هذا الفصيل أو ذاك، هذا الفرد أو ذاك، لتكون اللجنة التنفيذية على

مقاس سياساته الفئوية، ما يعمق السياسة الفئوية الإحتكارية للقرار، وإقصاء من يعارضون هذا القرار، وسياسة التفرد والإستفراد، وزراعة الأوهام بامكان الوصول إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية عبر أوسلو واللجوء إلى الانقسام وخارج البرنامج الوطني؛ بديلاً عن سياسة الشراكة الوطنية الائتلافية. فالوطن والشعب في مرحلة التحرر الوطني من الاحتلال واستعمار الاستيطان **تحتاج ائتلاف كل القوى والتيارات السياسية والاجتماعية والنضالية.**

في تحضيرية المجلس الوطني في بيروت (10+2017/11) أسقطنا الدعوة المنفردة لمجلس وطني بمن حضر، **وأعدنا إحياء تقاليد الشراكة الوطنية** التي كرسناها قبل أوسلو، أي أن تجتمع الفصائل على المستوى القيادي الأول للتحضير لمجلس وطني يحضره الجميع، آخذين بالإعتبار هذه المرة، حالة الإنقسام وضرورة دخول حركتيّ حماس والجهاد الى المجلس، عن طريق إنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الداخلية بانتخابات وطنية شاملة في الوطن والشتات بنظام التمثيل النسبي الكامل.

في بيروت أسقطنا دعوة المجلس بمن حضر، وباتت الآن خلف الظهر وطوينا ملفها. نحن الآن أمام ورشة تشكيل مجلس وطني منتخب جديد، للجميع، على أسس ديمقراطية، يعكس الخارطة السياسية الإجتماعية للقوى الوطنية والإجتماعية في صفوف شعبنا. لذلك توافقنا على مبدأ التشكيل بالإنتخاب، الأمر الذي يستدعي تشكيل حكومة وحدة وطنية، تكون واحدة من مهماتها الإشراف على **إنتخاب مجلس وطني جديد**، والتوافق على صيغة معينة حيث يصعب أو يستحيل الإنتخاب، وتكون **اللجنة التحضيرية للمجلس معنية بإجراء مراجعة سياسية، لصالح إستعادة البرنامج الوطني الموحَّد والموحِّد**، ووضع خطة لإصلاح أوضاع المؤسسة الجامعة (مؤسسات منظمة التحرير). ينتخب المجلس الجديد، لجنة تنفيذية جديدة، تنتخب بدورها رئيسها، وينتخب مجلساً مركزياً، ولجان إختصاص، وإدارة مستقلة للصندوق القومي، **لفصل مالية المنظمة عن مالية السلطة ولضمان تطبيق** سياسة مالية شفافة، بموجب قرارات المجلس، بعيداً عن سياسة التفرد والإستفراد، وبهذا تتوقف **«عمليات تذويب مؤسسات منظمة التحرير في السلطة الفلسطينية»** كما هو جارٍ منذ اتفاقات أوسلو والانقسام حتى الأن.

المجلس الوطني الجديد، بتشكيلاته المتفرعة عنه، يشكل العنوان الجديد لوحدة شعبنا، ووحدة قواه السياسية، ووحدة حقوقه الوطنية من خلال برنامج وطني موحَّد، يستجيب لمصالح شعبنا وحقوقه الوطنية في مناطق الـ 48، والمحتلة عام 67 والشتات والمهاجر.

وأن أية سياسة تقود الى تجميد المجلس وتهميشه، إنما تهدف الى إبقاء الإنقسام، وتعميق سياسة التفرد والإستفراد، على حساب الوحدة الداخلية ومبادئ الشراكة الوطنية، والعلاقات الداخلية القائمة على الحوار والديمقراطية، بديلاً للصراعات الدموية وسياسات الإقصاء والتهميش والإستفراد وعملاً بمبدأ «شركاء في الدم.. شركاء في القرار».

■ **كيف تقيمون قرار الحكومة الفلسطينية إجراء انتخابات محلية جديدة في ايار القادم؟**

■■ لقد رحبنا منذ المرة الماضية بالدعوة لإنتخابات محلية فهذا استحقاق ديمقراطي، لإدراكنا أهمية المجالس البلدية والمحلية في تنظيم الصفوف، وتعزيز دور المجتمع المدني، وتكريس مفاهيم الديمقراطية والتضامن الاجتماعي والتطوع وخدمة الصالح العام، وبما يوفره هذا من تعزيز لصمود أهلنا في وجه الاحتلال والإستيطان.

وعندما ألغيت دورة الإنتخابات السابقة، أعلنا معارضتنا ودعونا إلى ضرورة تحديد موعد جديد لهذه الإنتخابات، ورفضنا في السياق مشروع تعديل القانون الإنتخابي، لصالح القائمة المفتوحة (قائمة الصوت الواحد للناخب الواحد

بدون برنامج)، (وقائمة لا تمثل البرنامج)، لصالح القائمة النسبية المغلقة (أي انتخاب برنامج وقائمة نضال لبرامج محلية تحت الرقابة الشعبية).

مع تحديد موعد جديد للإنتخابات، أعلنا ترحيبنا وموافقتنا ودعونا، وندعو، كل الأطراف للمشاركة في هذه العملية الديمقراطية، دون أية عراقيل أو تعطيل أو مقاطعة، كما ندعو لإجرائها في الضفة والقدس والقطاع، بحيث تشمل كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشكل خطوة نحو إنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الداخلية.

ومازال موقفنا ضد تعيين مجالس بلدية بقرارات فوقية، لأنها تسقط حق المواطن في إختيار من يمثله، وتعزز روح البيروقراطية والإتكالية الزبائنية والفساد، والفئوية، وتضعف دور المجتمع المدني، وتضعف روح العمل التطوعي، وتعزز روح الإنكفاء لدى أبناء شعبنا، **وفقدان اليقين بدور القيادات الرسمية،** إن في الضفة الفلسطينية أو في قطاع غزة.

■ **أين اليسار الفلسطيني اليوم وهل مازلتم تتبنون فكر توحيد اليسار؟**

■■ اليسار الفلسطيني تيار ديمقراطي جماهيري عريض، **متفاوت في التطور والنضج** الاستراتيجي وفي اليومي. نهض بدور وطني كبير في الثورة والمقاومة والثقافة والتطويرات البرنامجية في مراحل النضال والوحدة والشراكة الوطنية، موجود بشكل دائم في صفوف شعبنا، وفي المؤسسة وفي إدارة العملية السياسية وفي الميدان ضد الإحتلال الإستعماري الإستيطاني.

منذ أن إنطلقت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كعنوان لليسار الفلسطيني الجديد المسلح، وهي تحتل دورها في الصف الأمامي، في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية وحركة التحرر العربية والحركة الثورية العالمية. قدمنا رؤيتنا وفي الممارسة الملموسة في الوقت اللازم لمشروع حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، وجمعنا منذ لحظة انطلاق الجبهة الديمقراطية بين «**سلاح السياسة وسياسة السلاح**»، بديلاً عن أحادية السياسة أو السلاح، ثم قدمنا رؤيتنا **لحل الدولة الديمقراطية الموحدة على كامل فلسطين التاريخية وعلى اساس المساواة في المواطنة بدون تمييز في الاثنية (العرق) أو الدين أو الجنس وبين الرجل والمرأة.** ومع التطورات المتلاحقة **بادرنا إلى طرح النقاط العشر التي طورناها إلى البرنامج الوطني** المرحلي الذي وصلنا له في حوار بين الجبهة الديمقراطية وفتح، وتبنته م.ت.ف وصار البرنامج الوطني لعموم قوانا الوطنية وشرائح شعبنا، وفي المسار العربي القومي والمسار الدولي.

كما قدمنا رؤيتنا التوحيدية **في منتصف الثمانينات وعلى أساسها إستعدنا وحدة م.ت.ف في نيسان(إبريل) 1987. ومع الإنتفاضة الكبرى بادرنا إلى تشكيل القيادة الوطنية الموحدة مع فتح والشعبية والحزب الشيوعي،** وإلى تقديم مشاريع القرارات إلى المجلس الوطني التاسع عشر، بما في ذلك إعلان الإستقلال، بما هو برنامج للإنتفاضة. ومع إنقلاب أوسلو، قدمنا مشاريع حلول لتجاوز الإتفاق، وإعلان دولة فلسطين وبسط السيادة الوطنية على كامل المناطق الفلسطينية مع إنتهاء الروزنامة التفاوضية، كما نص عليها الإتفاق (أيار/مايو 99). وفي حوارات القاهرة صارعنا بمبادرة من الجبهة الديمقراطية من أجل تطوير المؤسسة **لصالح قوانين إنتخابية جديدة تقوم على مبدأ التمثيل النسبي (في أذار/مارس 2005).** كما صارعنا لأجل قانون إنتخابي ديمقراطي للمجلس التشريعي ومجالس محلية وقطاعات المجتمع تقوم على مبدأ التمثيل النسبي الكامل. وكانت مساهمتنا في حوار 2006 حيث قدمت وثيقة الأسرى من القوى الأسيرة الخمسة (فتح، ديمقراطية، شعبية، حماس، جهاد اسلامي)

الذي إنتهى إلى وثيقة الوفاق الوطني وعلامات وثيقة الأسرى فيها بارزة في السياق وفي النتائج، حيث إستعدنا في الوثيقة عناصر البرنامج الوطني بديلاً لإتفاقات أوسلو. كذلك كنا المبادرين للتحرك لإنهاء الإنقسام حين أطلقنا مبادرتنا بعد أيام قليلة على الإنفجار الدموي الانقسامي المدمر في غزة، والتي تحولت إلى الأساس الثابت لكل مبادرات إنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الداخلية.

وفي حوارات القاهرة (2011) إستطعنا أن نرسم مع الجميع الإتجاهات التوحيدية المطلوبة لإخراج الحالة الفلسطينية من أزمتها. وفي المجلس المركزي (أذار 2015) و(كانون الثاني/يناير 2018)، نجحنا في صياغة قرارات مشتركة وموحَّدة تقود عملياً إلى تجاوز إتفاق أوسلو وطيّ ملف المفاوضات الثنائية العقيمة تحت الرعاية الأمريكية الإنفرادية.

وأخيراً وليس أخراً، نجحنا مع القوى الأخرى في شق الطريق أمام دعوتنا لمجلس وطني يحضره الجميع ، وأسقطنا الدعوة لمجلس وطني بمن حضر.

أما على الصعيد الميداني، فدور الذراع العسكري للجبهة الديمقراطية، «كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية» لا يقل كثيراً عن دور باقي الأطراف. والتضحيات التي قدمناها في الحرب العدوانية على غزة عام 2014 لم تكن أقل من تضحيات أطراف أخرى تملك من السلاح والقدرات القتالية مالا نملك، بدعم وتمويل المحاور الإقليمية العربية وفي الشرق الأوسط.

الأمر ذاته نقوله عن دورنا في المجال الإجتماعي، ودفاعنا عن مصالح المعلمين والعمال، والمرأة، وانتفاضة الشباب 2015، والحراكات الإجتماعية، أو في التصدي لتعديلات قانون الضمان الإجتماعي، أزمة «الانتفاضة»، الكهرباء والماء، مصالح الفقراء والطبقة الوسطى في غزة.

مع هذا نعترف أنه من الخطأ المقارنة بين إمكانياتنا وإمكانية طرفيّ الإنقسام، فتح وحماس، اللذين يهيمنان على السلطة والمال والإنقلابات السياسية والعسكرية في الضفة وفي غزة، وعلى موازنات ضخمة عربية واقليمية ودولية **مقابل أثمان سياسية خطيرة ومؤذية في صالح المحاور الاقليمية العربية والشرق أوسطية** المتصارعة فيما بينها، وكما يقول المثل الشعبي «لا وجبات ساخنة بدون ثمن»، تتيح لكل منهما ممارسة وفرض نفوذه بنسب متفاوتة في المجتمع، ومحاصرة الحريات والتحولات الديمقراطية.

رغم الفارق الكبير فإننا كيسار نبني نفوذنا في المجتمع بالإستناد إلى الدور اليومي لمناضلينا ومقاتلينا وإنغماس قياداتنا في معارك النضال بكل ما يتطلبه هذا الأمر من تضحيات ومعاناة.

كنا وسنبقى الداعين إلى وحدة القوى الوطنية اليسارية والديمقراطية الليبرالية في ساحة العمل الوطني، ولنا في هذا المجال تجارب في الثمانينيات ضد الانشقاق الكبير في فتح ومحاولات تفكيك وتدمير منظمة التحرير الائتلافية؛ مع الرفاق في الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي، **وآخرها الآن تجربة التحالف الديمقراطي** مع الشعبية وحزب الشعب، وفدا، والمبادرة، في الإنتخابات البلدية والمحلية. **ورغم الثغرات التي شابت عمل هذا التحالف**، خاصةً في **خروج البعض عن المبادئ التي توافقنا عليها، وإنسحابه من العملية الإنتخابية بعد أن بدأت، وبدون تفسير** للشعب وقوى التحالف، ومع ذلك فإننا ناضلنا من أجل تكريس هذا التحالف، تحالفاً سياسياً، لأنه ضرورة وطنية ملحة لإحداث التوازن في ساحة العمل الوطني ضد الإستقطاب الثنائي الاحتكاري والاقصائي، فتح وحماس.

الآن يسير المشروع السياسي للسلطتين فتح في الضفة وحماس في قطاع غزة **في طريق مسدود ولا مخرج إلا بالوحدة والشراكة الوطنية** تحت سقف البرنامج الوطني الموحَّد، وإنهاء الإنقسام والعودة إلى رحاب الوحدة الوطنية بانتخابات رئاسية وبرلمانية، ولأن اليسار **تيار توحيدي ديمقراطي**، كما تثبت التجربة فهو من يملك الحلول الحقيقية لقضايا شعبنا.

نحن في مرحلة تحرر وطني، تحتاج من شعبنا ولشعبنا الكفاح حتى النصر «استقلال ودولة وعودة» إلى ائتلاف وطني شامل، وجبهة يسارية ديمقراطية ووطنية وتقدمية وليبرالية متحدة.

■ تداعيات الوضع العربي على القضية الفلسطينية من العراق واليمن حتى ليبيا وسوريا .. هل ما زال هناك أمل بالخيار العربي والرهان القومي؟

■■ تناولت في أكثر من كتاب الأوضاع العربية في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة بعد 2011، في تونس ومصر وبلدان عربية أخرى [كتاب: نايف حواتمة «الأزمات العربية في عين العاصفة الطبعة الأولى ـ الدار الوطنية الجديدة ـ دمشق، دار الفرات ـ بيروت 2013، ثم صدرت طبعات في سبعة عواصم عربية، بما فيها دار المسار ـ رام الله ودار «الحرية للإعلام» في قطاع غزة فلسطين، مصر، الأردن، العراق، تونس، الجزائر، المغرب/ وكتاب: نايف حواتمة «الثورات العربية لم تكتمل.. مسارات وإستعصاءآت»، كذلك أعيدت طباعته في فلسطين وفي العديد من العواصم العربية المذكورة].

أكدت في كتاباتي، **وهو ما جاءت الأحداث لتؤكده** هي الأخرى، أننا أمام مسار سياسي متواصل، تكون له محطاته الكبرى، **ينهض ويخبو**، لكنه يسير في الإتجاه العام **نحو إجراء التغيير** الشامل في المنطقة وبما سيلبي مصالح شعوبنا الفقيرة، وينقلها من **حالة القمع** التي تعيشها في ظل أنظمة سلطوية إستبدادية، الى حالة من الديمقراطية والعدالة الإجتماعية. هذا ما نشاهده في تونس، ونتابعه في مصر، ونعيش إرهاصاته في دول أخرى كليبيا واليمن والعراق وسوريا وغيرها. وأكدت في قراءتي أن هذه التطورات سوف تصب بالضرورة، **على المدى المتوسط**، في خدمة القضية الفلسطينية. ولعل تجربة تونس تشكل مثالاً ساطعاً، كيف إحتلت القضية الوطنية الفلسطينية موقعها المتقدم في إهتمامات القوى السياسية على إختلاف إتجاهاتها. لمسنا هذا في زياراتنا المتكررة لهذا البلد الشقيق، ولقاءاتنا المستمرة مع قيادة الدولة وقيادات الأحزاب وفعاليات المجتمع المدني.

الأمر نفسه نراه في المغرب، حيث تحتل القضية الفلسطينية مكاناً مركزياً في برامج القوى السياسية وفي وجدان الشعب المغربي. وهذا ما لمسناه لمس اليد في المهرجانات التي دعينا للتحدث فيها عدة مرات، في أجواء شديدة الحماسة لصالح فلسطين. وقضية فلسطين في مصر، كما تلاحظون، لم تخرج من إهتمامات الدولة والشعب، رغم حراجة العلاقة التي قامت لفترة غير قصيرة بين الدولة في مصر وبين حركة حماس، وإنعكست سلباً على أوضاع أهلنا في القطاع. **الخيار يكون أولاً فلسطينياً، وعلى قاعدة الخيار الفلسطيني الوطني والمشترك يقوم الخيار العربي**، وكما نقدم القضية إلى شعوبنا العربية والأنظمة العربية، تراها هذه الشعوب، كما تراها الأنظمة. لذلك خيارنا في إستعادة البرنامج الوطني الموحَّد والموحِّد سيفرض نفسه بالضرورة على الخيار العربي، خارج مشاريع أوسلو و«الرباعية الدولية» و«خطة الطريق» ومشاريع خطة ترامب (صفقة القرن) وتنفيذها خطوة خطوة، وغيرها من المشاريع الهابطة.

■ حَدِثنا عن حقيقة وضع الفلسطينيين في سوريا؟

■■ يعيش أهلنا في سوريا في ظروف شديدة التعقيد والمأساة، تحت وطأة الأزمة التي تعيشها البلاد، خاصةً بعدما جرى تشريد أهلنا في عديد المخيمات وفي المقدمة مخيم اليرموك، عاصمة المخيمات في سوريا والشتات، صارت مسرحاً للإشتباكات والدمار، نزوح وهجرة، **بحر من الدماء** والجوع والدموع، منها مخيم اليرموك المدمر 80% تدميراً شاملاً، 20% دمار جزئي على سبيل المثال. وفي ظل غياب الرعاية الضرورية للنازحين والمهجرين، اضطر عدد غير قليل منهم للهجرة، خاصةً الفئات الوسطى، التي تشكل عماد المجتمع المدني وعناصره الحيوية والناشطة مما أثر على التركيبة الإجتماعية لشعبنا في سوريا.

لتعزيز صمود الباقين، الذين يتنظرون فرصة الرجوع إلى مخيماتهم وإعادة بناء وترميم ما دمرته الحرب، **ندعو مؤسسات م.ت.ف**، وخاصةً اللجنة التنفيذية ورئيسها، **ودائرة شؤون اللاجئين** إلى تحمل مسؤولياتها في دعم وإسناد العائلات المشردة، والتي خسرت كل ما عندها من مسكن ومصدر رزق. كما ندعو وكالة الغوث إلى تطوير خدماتها للاجئين في سوريا، وفي لبنان، بما يتناسب وحجم المأساة، ونحن على ثقة أن الحياة سوف تعود يوماً ما إلى المخيمات المنكوبة. هذه الثقة نستمدها من صمود أهلنا في سورية وتمسكهم بمخيماتهم، بإعتبارها الحاضنة الاجتماعية التي تصون شخصيتهم وهويتهم الوطنية الفلسطينية، وفيها يصوغون نشاطهم من أجل الحياة الكريمة إلى أن تحين ساعة العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام 1948.

■ بين الانقسام .. وتراجع انتفاضة القدس .. وهبوط الفعل الشعبي الميداني الفلسطيني، وصعود وتنامي نفوذ اليمين في اسرائيل .. ما هو المخرج للقضية الفلسطينية؟

■■ بين هذا وذاك، **يبقى العامل الذاتي الفلسطيني هو العنصر الرئيسي** في إدارة العملية السياسية والكفاحية. وبقدر ما يتعاظم دور هذا العامل، بقدر ما يقع التوازن بين العامل الداخلي والعوامل الخارجية وبقدر ما يمكن لنا أن نجير الكثير من العوامل الخارجية في خدمة القضية الوطنية لشعبنا.

لسنا في المربع الصفر، بل نحن في خضم معركة نخوضها منذ عشرات السنين (نكبة واحتلال/ ثورة ومقاومة)، ولنا رؤيتنا وإستراتيجيتنا السياسة. أعلنا عنها في جلسات الحوار الوطني الشامل، وفي إجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وفي مجلسها المركزي، وفي بلاغات وبيانات لجنتنا المركزية ومكتبنا السياسي، وعلى لسان صف قيادي واسع من الجبهة، في مناسبات عدة.

نحن ندعو إلى طيّ ملف إتفاق أوسلو، والتحرر من إلتزاماته المذلة لشعبنا، والعمل بموجب إستراتيجية سياسية وطنية، بلورنا مع جميع الفصائل والقوى والتيارات المتعددة وفي صفوف شعبنا في الوطن والشتات عناوينها ومضمونها في العديد من المحطات وفي مقدمها:

1) سحب الإعتراف بدولة إسرائيل بعد ما أخلت بإتفاق الإعتراف المتبادل في 1993/9/9، في ظل إتفاق أوسلو والأخطاء الاستراتيجية الكبرى التي وقع فيها فريق أوسلو الفلسطيني.

2) تنفيذ قرارات المجلس المركزي في دورتي آذار (مارس) 2015 كانون الثاني(يناير) 2017، بما في ذلك وقف التنسيق الأمني، ومقاطعة الإقتصاد الإسرائيلي، وإستنهاض وحماية الإنتفاضة والمقاومة الشعبية نحو عصيان وطني ضد الإحتلال.

3) تدويل الحقوق والقضية الوطنية الفلسطينية بالذهاب إلى مجلس الأمن لمطالبته **بتنفيذ قراره رقم 2334** بشأن وقف الإستيطان، والتقدم بطلب **عضوية كاملة لدولة فلسطين بموجب القرار 67/19**، وتقديم مشروع قرار

جديد من الأمم المتحدة «**عقد مؤتمر دولي** لحل قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي **بمرجعية قرارات الشرعية الدولية (الإطار السياسي والقانوني) ورعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن**»، والمطالبة **بحماية دولية** لشعبنا ضد الإحتلال ولأرضنا ضد الإستيطان. والذهاب إلى **محكمة الجنايات الدولية** لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين على ما إرتكبوه من جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية بحق شعبنا، في الإستيطان، والاغتيالات والاعدامات بدم بارد والإعتقالات الجماعية لأبناء شعبنا، وفرض الحصار على شعبنا في القدس والضفة والقطاع.

4) تصعيد عمليات حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) ونزع الشرعية عن الإحتلال وعزل الكيان الصهيوني بإعتباره دولة مارقة تنتهك وتتحدى قرارات الشرعية الدولية.

5) تعبئة مؤسسات م.ت.ف والسلطة الفلسطينية في إطار الإستراتيجية الجديدة، **ورسم سياسات إجتماعية ومالية وإقتصادية جديدة تخدم معركة التحرير والخلاص من الإحتلال وتفكيك الإستيطان.**

6) وفي مقدمة هذا كله **إنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الوطنية الداخلية**، وإستنهاض الشارع الفلسطيني وقواه السياسية، وإعادة الإعتبار لوحدة شعبنا ووحدة حقوقه الوطنية والقومية في مناطق الـ48، والـ67 والشتات.

■ **ترامب ووعوده وتصريحاته ودعمه لإسرائيل .. كيف تقرأه وترى آليات الوقوف أمام سياساته الاكثر استهدافا وتأثيراً على القضية؟..**

■■ مما لا شك فيه أن قواعد «اللعبة السياسية» (إذا جاز التعبير) **قد تغيرت مع إدارة ترامب الجديدة**. فمقارنة مع الحلول الأميركية كما تبنتها الإدارات السابقة والمتعاقبة على البيت الأبيض، فإن **القدس الشرقية** لم تعد «عاصمة دولة فلسطين» بعد اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل (6 ديسمبر 2017)، وشطبها (على حد تعبير قرار ترامب) من على طاولة المفاوضات، وهو يحاول الأن أن يكرس موقفه وقراره بنقل سفارة بلاده إلى القدس باعتبارها هي عاصمة الدولة. والإستيطان بموجب سياسة ترامب لم يعد عقبة أمام السلام. وحق إسرائيل في ضم الأراضي الفلسطينية تبرره بدعته حول ما يسمى حق إسرائيل في الحدود الآمنة. والقمع الدموي الإسرائيلي يندرج في ما يسميه هو أيضاً حق إسرائيل الدفاع عن نفسها ضد «الإرهاب» الفلسطيني. وبالتالي أصبحنا أمام مضمون جديد لملفات الحل الانتقالي والدائم (اتفاقات أوسلو)، وكما تطرحها «الرباعية الدولية» وكما تطرحها «خطة خارطة الطريق» وخريطة الأمم المتحدة «الاعتراف بدولة فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة على حدود 4 حزيران(يونيو) 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وضمان حقوق اللاجئين وفق القرار الأممي 194» .في (29 نوفمبر 2012). إذن نحن أمام **إنقلاب جديد** على الحقوق الوطنية الفلسطينية **يضاف إلى الإنقلاب الذي أحدثه إتفاق أوسلو وملحقاته.**

في ظل هذا التغيير في التفسيرات والمواقف والسياسات، بات على القيادة الرسمية أن تعيد النظر والمراجعة الملموسة هي الأخرى في سياساتها **وإستراتيجيتها، وتنفيذ قرارات المجلسين المركزيين لمنظمة التحرير على الأرض وفي الميدان** وفي تدويل الحقوق الوطنية الفلسطينية المذكورة، وآن الأوان لأن نقتنع بأن الرهان على الدور الأميركي ما هو إلا سياسة عقيمة عبثية لن تعود على شعبنا وقضيته الوطنية إلا بالكوارث.

علينا جميعاً أن نعيد النظر بسياسة الرهان على المفاوضات الثنائية، وأن نعود إلى البرنامج الوطني الموحَّد بتفاصيله كما أشرت إليه في ردي على سؤالكم السابق.

■ **رسالة أخيرة للشعب الفلسطيني اليوم؟**

■■ وشعبنا يحتفل بالعيد الـ49 لإنطلاقة الجبهة الديمقراطية، جامعةً «بين سلاح السياسة وسياسة السلاح»، ويخوض في الوقت نفسه نضالاته ضد المشروع الصهيوني، في الـ 48، ضد منظومة القوانين العنصرية، وفي الـ 67 ضد الإحتلال والإستيطان، وفي الشتات لصالح العودة وضد البدائل الأخرى، يهمني أن أتقدم بالتحية الى الأسرى البواسل في سجون الإحتلال، والى عائلات شهداء شعبنا، شهدائنا الأبرار الذين قدموا أغلى ما عندهم لأجل قضية شعبهم وحريته وإستقلاله وعودة اللاجئين، وأن أحيي في الوقت نفسه شباب الإنتفاضة في القدس والضفة التي ما زالت تشعل نارها رغم القمع والحصار، وأحيي المرأة الفلسطينية التي تقف في الميدان في مواجهة الإحتلال، وانحنى إجلالاً للمناضلين جيلاً وراء جيل، كذلك أحيي أهلنا الصامدين في القطاع، وفي مخيمات الشتات، وأقول لهم إن الطريق الى الحرية والإستقلال والعودة يمر بالعديد من المصاعب، ويتطلب الكثير من التضحيات. قدم شعبنا كل ما لديه، وما زالت ارادته صلبة بل تزداد صلابة. إن النصر يستدعي الوحدة الوطنية، وحدة البرنامج الوطني الموحّد والشراكة الوطنية، وصون الحريات والتحولات الديمقراطية والعدالة الإجتماعية.

أدعو طرفيّ الإنقسام الى وقف الإحتراب والعودة الى بيت الحوار الوطني الشامل، وبيت الوحدة الوطنية، وأدعو الى طيّ ملف أوسلو، كي نعود معاً الى البيت الفلسطيني، م.ت.ف الإئتلافية وفق البرنامج الوطني الواحد والموحد■

فلسطين على مفترق طرق

صحيفة «المنعطف»

حاوره: عبد النبي مصلوحي

الرباط – المغرب

■ **كيف تقرؤون واقع القضية الفلسطينية في ظل التطورات الاقليمية والدولية الأخيرة؟**

■■ تمر القضية الوطنية الفلسطينية في **مرحلة صعبة وقاسية** هي الآن **بين مطرقة** مشروع ترامب (صفقة القرن) **وبين سندان** رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو، الكولونيالية التوسعية في القدس والضفة الفلسطينية وحصاره قطاع غزة. **هذه الحال لم تأت دفعة واحدة بل** هي نتيجة مفاوضات أكثر من 25 عاماً منذ أوسلو، **مفاوضات فاشلة على الجانب الفلسطيني** بينما **حكومة نتانياهو تنفذ يومياً خططها الاستراتيجية والمرحلية** بنهب الأرض وهدم المنازل وتهجير البشر، وصولاً إلى ما يصطلح عليه اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي «إسرائيل

الكبرى»، من المتوسط حتى نهر الأردن. هذا كله بسبب سياسة الأوهام عند الذين ذهبوا إلى أوسلو، والذين واصلوا السياسة ذاتها: اتخاذ القرارات الانفرادية والفردية ممثلة بالسلطة الفلسطينية «الفتحاوية»، وأيضاً بفعل الانقسام في الصف الفلسطيني وسياسة مشروع حماس الإنفرادي، والذي أدى إلى تفكيك وحدة الشعب والأرض، وكذلك تعميق التراجعات في الصف الفلسطيني وتفكك الوحدة الوطنية الذي تتحمل «حماس» مسؤولية رئيسة فيه بفعل العملية العسكرية والسياسية الانقلابية التي قامت بها في حزيران(يونيو) 2007.

النضال الفلسطيني التوحيدي تمحور من أجل **تجاوز هذين المشروعين:** المشروع السلطوي الفتحاوي، والمشروع السلطوي الحمساوي، على امتداد هذه السنوات، وتمكنّا فعلياً، في الجبهة الديموقراطية وكل القوى الوطنية واليسارية الديمقراطية والليبرالية الفلسطينية، من تحقيق إنجاز بعقد حوار وطني شامل ضم 14 فصيلاً (فصائل منظمة التحرير، وحماس والجهاد الإسلامي). **أنجزنا أربعة برامج لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية شاملة، وبالتوازي الاتفاق للإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية ولمجلس وطني فلسطيني منتخب داخل الأراضي المحتلة وبلدان اللجوء والشتات وفق نظام** التمثيل النسبي الكامل. لكن كل هذه البرامج تم تعطيلها من جانب فريقي الانقسام.

وأنجزنا (فصائل منظمة التحرير الائتلافية) قرارات المجلس المركزي الفلسطيني لمنظمة التحرير بالاجماع في دورته في 5 آذار(مارس) 2015 **والتي دعت إلى:** 1- سحب الاعتراف بإسرائيل طالما أن حكوماتها لا تعترف بدولة فلسطين. 2- وقف المفاوضات حتى الوقف الكامل للاستيطان. 3- وقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال. 4- فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي. 5-سحب الأيدي العاملة الفلسطينية من المستوطنات. هذه القرارات وما سبقها تعد ضمانة لإنهاء الانقسام، وبناء وحدة وطنية على قاعدة الشراكة وفقاً للتمثيل النسبي الشامل. **ولو نُفّذت قرارات الحوار والإجماع الوطني، وقرارات المجلس المركزي التي ذكرتها لما وصلنا إلى قرار ترامب بشأن القدس،** لأن تنفيذ قراراتنا الوطنية يعني أننا **ثبّتنا وقائع على الأرض** لا تسمح بقرارات كهذه من أي إدارة أميركية. لكن كل شيء تعطل.

وعدنا من جديد وتبنينا القرارات ذاتها في المجلس المركزي، في 15 كانون الثاني(يناير) 2018، وهذه القرارات أيضاً يتم تجميدها، لأنه ما زالت هناك رهانات من أوساط في السلطة الفلسطينية، وتوجهات بعدم إنهاء الانقسام، استجابة لمصالح فئوية وفردية، وإمتيازات وظائفية وزبائنية سلطوية عند فريقي الإنقسام، وضغوط أميركية وإسرائيلية، وضغوط محاور عربية وشرق أوسطية ذات مشاريع متصارعة في ما بينها، ولذا نقول مجدداً، لم يكن **مفاجئاً لنا ما ذهب إليه ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتجميد وإلغاء تمويل وكالة تشغيل وغوث اللاجئين (أونروا).**

■ ماهي قراءتكم للبيئة الحاضنة الفلسطينية اليوم؟

■■ الحركة الجماهيرية الفلسطينية لم تبخل يوماً بالتضحية من أجل حقوقنا الوطنية والخلاص من الاحتلال. فمن انتفاضة الشباب، منذ خريف 2015، إلى إضراب الأسرى، إلى حراك واضراب الموظفين العموميين دفاعاً عن حقوقهم الاجتماعية في وجه حكومة السلطة وقوانينها الجائرة، إلى تحركات عشرات آلاف المعلمين والعمال وفئات الطبقة الوسطى ضد قانون الضمان الاجتماعي الجائر ولأجل حقوقهم الاجتماعية، إلى إنتفاضة القدس وبوابات الأقصى، إلى العمليات الفردية لشبابنا، وصولاً إلى انطلاق مسيرات العودة في قطاع غزة، والقدس والضفة

الفلسطينية ومخيمات الشتات وبلاد المهجر، منذ 2018/3/30. كل هذا يؤكد أن المخزون النضالي في صفوف جماهير شعبنا، مخزون يتجدد على الدوام، وهو على قدر عال من المسؤولية الوطنية، في النضال ضد الإحتلال والإستيطان والحصار، من أجل حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، وهو يؤكد كذلك **الوحدة النضالية لشعبنا وقواه السياسية في الميدان،** وهي الوحدة الواجب ترسيخها، عبر إنهاء كل أشكال الإنقسام، والعودة إلى **إعادة بناء الإجماع الوطني حول برنامج المقاومة والإنتفاضة، وتدويل القضية والحقوق الوطنية في الأمم المتحدة** ومحكمة الجنايات الدولية، وعلى أسس إئتلافية، وعلى قاعدة من التشاركية، الأمر الذي **يتطلب الذهاب فوراً نحو تطبيق** قرارات المجلس المركزي، في دورتيه الأخيرتين، 2015/3/5 و2018/1/15 والتي ذكرتها أنفاً.

■ **قرر الفلسطينيون عدم صلاحية أميركا كوسيط بين المحتل الاسرائيلي والفلسطينيين أصحاب الأرض. في رأيكم كيف سيكون راعي المفاوضات، في المستقبل؟**

■■ نحن ندين السياسة الأميركية التي تزداد إنحيازاً لسياسة الإحتلال الكولونيالي التوسعي الإسرائيلي الدموية. موقف مندوب واشنطن في مجلس الأمن في تعطيل قرار بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في جرائم الاحتلال في مسيرات العودة وكسر الحصار في قطاع غزة، والضفة الفلسطينية والقدس، يؤكد إصرار المشروع الأميركي على شطب القضية والحقوق الوطنية لشعبنا، وتوفير الغطاء السياسي للسياسة الإسرائيلية الدموية الموغلة في التطرف ونهب الأرض والزج بالألاف من أبناء شعبنا في السجون وتهويد القدس.

ومن هنا نقول إن **العودة إلى مفاوضات ثنائية برعاية أميركية وانفرادية هي إعادة إنتاج الكوارث التي حلت بنا منذ 1993،** الإسرائيلي طليق اليدين لمواصلة أعمال الاستيطان، وهدم المنازل، واغتصاب الأرض وسلبها ومواصلة حصار قطاع غزة، وتفتيت الضفة الفلسطينية إلى مجموعة كانتونات وبانتستونات. وفي تصريحات نتانياهو منذ أيام بعد عودته من الولايات المتحدة، قال إن الحل هو في انفصال إسرائيل عن الفلسطينيين، وأعرب عن ثقته بأن غالبية الإسرائيليين تريد ذلك، وأن الفلسطينيين يريدون «الانفصال عن إسرائيل»، وهو لذلك مع هذا الانفصال وإعطاء الفلسطينيين **حكماً ذاتياً للسكان بدون سيادة على الأرض.** لم يأت على ذكر دولة، أي أنه يريد الحفاظ على **سيادة إسرائيل الكاملة على الأرض والحدود براً وبحراً وجواً، مع حكم ذاتي مدني،** (وفي المناسبة سِجِل الأرض والسكان ما زال بيد إسرائيل منذ احتلال عام 1967). تصريحات نتنياهو هذه تعني أنه تراجع عما قاله في جامعة بار إيلان في 15 حزيران(يونيو) بعد خطاب أوباما في 4 حزيران في جامعة القاهرة عام 2009 عن موافقته على حل الدولتين. هو يطرح الآن مشروع «إسرائيل الكبرى». ويجب علينا أن نقدم بديلاً واقعياً وطنياً، وواقعياً سياسياً وقانونياً ينطلق من قرارات المجلسين المركزيين لمنظمة التحرير والقمم العربية، والمنظمات القارية والأمم المتحدة.

في 20 شباط(فبراير) من العام الحالي، دعا الأخ محمود عباس إلى مؤتمر دولي لا تكون الولايات المتحدة مهيمنة عليه، ولكن في المقابل ترك كل شيء للمجهول. **الصيغة الأسلم والأفضل والأصح التي يمكن أن تحقق نتائج هي العودة إلى الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي للسلام:** جرّبنا الثنائي بالرعاية الأميركية، وجُربت صيغة الرباعية الدولية، جُرب مؤتمر أنابوليس، وجربت أيضاً رعاية أميركية لتسعة أشهر وعمل متواصل لكيري بجولات إلى تل أبيب ورام الله وعواصم الشرق الأوسط. عدنا إلى الأمم المتحدة عام 2012، وقبلت فلسطين عضواً فيها،

وحينها كرسنا حلاً دولياً وباغلبية 139 دولة بينها روسيا، فرنسا، الصين، وامتناع بريطانيا والمانيا) ثلاث قضايا كبرى لم تُحل منذ 1991، وهي **تثبيت الإطار القانوني والسياسي لمواضيع الحدود والعاصمة واللاجئين.**

العودة إلى الأمم المتحدة هي الطريق الفعلي الذي يفتح الباب أمام الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التي تعلن مواقف مؤيدة لنا، **ويختزل الطريق للمباشرة بمفاوضات من نوع جديد** تقوم ضمن إطار قانوني وسياسي وفق قرارات الأمم المتحدة وبرعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وليس الانفراد الامريكي المنحاز لدولة الاحتلال واستعمار الاستيطان. يجب أن نرفع شكاوى فوراً إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأعددنا منذ عام 2015 ملفات عن جرائم الإستيطان ونهب المياه وهدم المنازل والأسرى، واتفقنا على تقديمها، **ولو نفذ ما توافقنا عليه لكنا أمام وضع جديد.**

■ **ما المطلوب من الدول العربية في الوقت الراهن من أجل القضية الفلسطينية؟**

■■ المطلوب من الدول العربية والقمة العربية القادمة في 15 نيسان(ابريل) 2018 بالرياض في العربية السعودية الكثير الكثير لدعم القضية الفلسطينية ونضالات شعبنا من أجل حقوقه الوطنية المشروعة.

- **أولاً:** دعم المؤسسة الوطنية الفلسطينية مالياً لإنقاذها من الإبتزاز المالي من الولايات المتحدة والجهات المانحة وجرها الى مواقف تتلاقى مع مشروع ترامب التصفوي.
- **ثانياً:** رسم موقف سياسي واضح من الإدارة الأميركية في رفض مشروع «صفقة القرن»، لأنه مشروع في خدمة المصالح الإسرائيلية، وضد المصالح الوطنية والقومية العربية.
- **ثالثاً:** وقف التطبيع السرّي والعلني مع الكيان الإسرائيلي، بكل الأشكال، الإقتصادية والسياسية وغيرها، والعمل على عزل إسرائيل دولياً.
- **رابعاً:** مقاطعة أية دولة تنقل سفارتها الى القدس المحتلة.
- **خامساً:** دعم أهلنا في مدينة القدس عبر مؤسساته الوطنية والأهلية في وجه الحصار والإحتلال الإسرائيلي.
- **سادساً:** دعم وكالة الغوث (الأونروا) والمؤسسات الأهلية في المخيمات، لدعم حق العودة للاجئين.
- **سابعاً:** رفض إعادة صياغة مبادرة السلام العربية بحيث لا يسبق التطبيع الوصول الى تسوية مع إسرائيل.
- ثامناً: عزل الكيان الإسرائيلي في المحافل الدولية وطرد مندوب إسرائيل منها. كما حصل في المؤتمر الدولي للبرلمانيين.
- تاسعاً: تطبيق قرارات القمم العربية في دعم القضية الفلسطينية في الميادين كافة.

■ **ما هي الخيارات المطروحة اليوم أمام الفلسطينيين؟**

■■ ليس مطروحاً على الشعب الفلسطيني مجموعة خيارات حتى يختار. «حل الدولتين» يتم دفنه بعد **تعطيله على امتداد أكثر من 25 سنة من مفاوضات ثنائية برعاية أميركية**، ومنها تسعة أشهر كاملة برعاية وزير الخارجية الأسبق جون كيري في إدارة باراك أوباما، (من تموز/يوليو 2013 إلى نيسان/أبريل 2014). أثناء هذه الفترة عمل كيري يومياً ومعه إطارات أمنية وسياسية وقانونية ضمن فريق يتجاوز مئتي خبير أقاموا في القدس، ووصل بمفاوضاته إلى طريق مسدود أيضاً تحت ضغط الأطماع التوسعية الإسرائيلية.

أجمعنا فلسطينياً على الحل الوطني، دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة على حدود 4 حزيران(يونيو) 67. وحل مشكلة الشعب اللاجئ ضمن القرار 194 الذي يكفل له حق العودة الى الديار والممتلكات. ولكن **المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لم تكن ضمن هذا الإطار، بل كانت مرجعيتها ما يدور على طاولة المفاوضات وليس قرارات الشرعية الدولية،** ولهذا **عارضنا** هذه المفاوضات، **ودعونا إلى مفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية وبرعاية الدول الخمس دائمة العضوية** من أجل الفوز بدولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. لكن الحكومات الإسرائيلية عطلت هذا، والإدارات الأميركية انحازت بنسب متفاوتة للرغبات الكولنيالية التوسعية الإسرائيلية.

منذ البداية **هناك قرارات فلسطينية تبنيناها** باجماع المجلس الوطني (البرلمان) لمنظمة التحرير عشية انطلاق مؤتمر مدريد في تشرين الأول(أكتوبر) 1991، وكذلك قبل مفاوضات أوسلو، وبالإجماع اتفقنا على محددات المفاوضات وأهدافها بقيادة وفد من منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية، ولكن، **لم يتم التزام كل هذا، وذهب الذين ذهبوا إلى أوسلو، والآن يعترفون بفشلهم. ولاحقاً وقع الانقسام وكلا طرفيه يعترف بأنه عملٌ مدمر ويصب في مصلحة إسرائيل** التي استغلت هذه الفترة الزمنية، والانحياز الأميركي لها، بفرض وقائع على الأرض.

خيارنا الوطني أعلناه بالإجماع (14 فصيلاً) في مؤتمر الحوار الوطني في القاهرة عام 2005 وأعدنا التأكيد عليه في وثيقة الوفاق الوطني في 2006/6/26 في غزة، وفي حوارات القاهرة (2011+2013 و2017/11/22)، وفي قرارات المجلس المركزي في دورتيه في 2015/3/5، و2018/1/15. وتنص على النقاط التالية:

1) طي صفحة المفاوضات الثنائية الفاشلة.

2) فك الإرتباط بإتفاق أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي، بما في ذلك سحب الإعتراف بإسرائيل، وقف التنسيق الأمني مع سلطات الإحتلال، فك الإرتباط بالإقتصاد الإسرائيلي، سحب اليد العاملة الفلسطينية من مشاريع المستوطنات، وقف التعامل بالشيكل الإسرائيلي، سحب سجل السكان والأراضي من الإدارة المدنية للإحتلال.

3) طلب العضوية العاملة لدولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على القرار 67/19 في 29 تشرين ثاني(نوفمبر) 2012 الذي منحها العضوية المراقبة وعاصمتها القدس على حدود 4 حزيران(يونيو) 67، وحل قضية اللاجئين بموجب القرار 194 الذي كفل لهم حق العودة الى الديار والممتلكات التي هجروا منها.

4) طلب الحماية الدولية لشعبنا وأرضنا ضد الاحتلال والاستيطان.

5) الدعوة لمؤتمر دولي للمسألة الفلسطينية تحت سقف الأمم المتحدة وبموجب قراراتها ذات الصلة، وبرعاية الدول الخمس دائمة العضوية، بما يضمن قرارات ملزمة لقيام دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على حدود 4 حزيران 67، ورحيل الاحتلال والاستيطان، وضمان حق العودة للاجئين.

6) نقل جرائم الاحتلال إلى محكمة الجنايات الدولية بشكاوى نافذة لنزع الشرعية عن الاحتلال وعزل الكيان الاسرائيلي (الاستيطان، الأسرى، القتل، حصار غزة، إلخ..).

7) إعادة صياغة مؤسسات السلطة وبرامجها، لتتحول من مشروع وهمي لبناء الدولة المستقلة تحت الاحتلال إلى سلطة وطنية لحركة التحرر الوطني لشعبنا، لوضع حد لواقع أنها «سلطة بلا سلطة تشكل وكيلاً لاحتلال بلا كلفة».

8) إطلاق المقاومة الشعبية، على طريق الانتفاضة الشاملة ونحو التحول إلى العصيان الوطني، لوضع حد لواقع الاحتلال بلا كلفة، ورفع ثمن بقائه، اقتصادياً (عبر المقاطعة) وسياسياً(في المحافل الدولية) ومادياً (في الميدان).
هذه هي الاستراتيجية الوطنية الموحدة بقرارات الاجماع الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الائتلافية، التي بادرنا إلى تبنيها إلى جانب أخوة آخرين في اطار الحوار الوطني وفي اجتماعات المجلس المركزي واللجنة التنفيذية. وهذا ما نناضل ليشق طريقه باعتباره البديل الوطني الشامل لسياسات أوسلو الفاشلة والبائسة على امتداد أكثر من 25 عاماً منذ 1993، من فشل إلى فشل■

2018/4/9

صفقة ترامب.. الواقع والمجهول

فضائية «الميادين»

حاورته : وفاء سرايا... برنامج «حوار الساعة»

■ **مقدمة الحوار:**

هي ليست فترة عابرة تمر بها القضية الفلسطينية، هي أخطر مخططات التصفية. يدخل الفلسطينيون في مفصل مهم من تاريخ قضيتهم، وعلى الرغم من التحرك الأميركي السريع لتمرير «صفقة القرن» ولزيارة كوشنر للمنطقة. وبينما تجري صفقة ترامب ومن يدعمها ومن يتآمر على الشعب الفلسطيني. صفقة أوسلو أحبطت. ومشروع المفاوضات سقط أرضاً ولم يعد مطروحاً، ولكن في الوقت الحالي ماذا يملك الفلسطينيون، قيادة وشعباً، من أسلحة لرفض الصفقة، ومواجهة الضغوط التي تعدت من كونها أمريكية واسرائيلية، لتكون ضغوطاً من أنظمة عربية. فما حدود تمرير صفقة ترامب. ألا تحتاج مواجهة هذا المشروع الجديد لتصفية القضية إلى خطة وطنية جامعة وواضحة تتخطى الإنقسام الداخلي؟ فالفلسطينيون أرهقهم الحصار، وأكلت أعمارهم الوعود، وبات الإيمان الوحيد لأصحاب الأرض هو بالمقاومة، والأمل الوحيد للاجئين هو حق العودة ..أسئلة كثيرة يتم

تداولها الآن وفي قادم الأيام، حول التطورات الإقليمية والدولية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وبشأن الخيارات الصعبة للفلسطينيين، ونطرح هذه الأسئلة على ضيفنا اليوم في «حوار الساعة» الأستاذ نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

■ صباح الخير وأهلاً وسهلاً بك أستاذ نايف حواتمة. «صفقة القرن» هي العبارة الأكثر تداولاً التي نسمع بها هذه الأيام.. هي مؤامرات كبرى ومنذ العام 1948، وأسقطت هذه المؤامرات. ولكن هذا اليوم هل يمكن أن نقول إنه لا فرصة أمام «صفقة القرن» أم إن حدودها متدنية ويمكن إحباطها؟

■■ حدود «صفقة القرن» احتمالات متعددة، بين عالية الوتيرة ومتدنية. علينا أن نعلم مجدداً أن **الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب تواصل محاولاتها لتنفيذ «صفقة القرن»، خطوة خطوة، سواء بأشكال علنية أو بأشكال غير علنية**، مع العدو الاسرائيلي، مع نتنياهو وفريقه، وكذلك الحال مع مجموعة من الدول العربية، كلها تصب بإتجاه تحريك «صفقة القرن» أكثر فأكثر.

المرحلة صعبة وقاسية على جميع المحاور الفلسطينية والعربية والدولية، على شعبنا، وعلى قضيتنا وحقوقنا الوطنية، بتقرير المصير، والدولة المستقلة على حدود 4 حزيران(يونيو) 1967، وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة 1967، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وفقاً للحق التاريخي ولقرارات الشرعية الدولية.

مع خطوة ترامب [«الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وبنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وتركها مفتوحة للاحتلال وللأعمال الاستعمارية الاستيطانية» «الصمت الكامل على نهب الأرض وتكثيف الاستيطان في القدس والضفة» شطب قضية اللاجئين، محاصرة وتفكيك «الأونروا» وقطع المساعدات الأمريكية عنها، وعن السلطة الفلسطينية..]. باتت القطيعة كاملة، أو بتعبير أدق، شبه كاملة بين الجانب الفلسطيني والجانب الأميركي.

■ أستاذ نايف، بما أنك أشرت إلى الموقف الفلسطيني، وقبل أن ندخل بأن هذه الصفقة هي ليست قدراً ويمكن إفشالها من خلال الجهود الفلسطينية المدعومة عربياً أيضاً، رغم ذلك سنتحدث عن تخاذل عربي. لأن صفقة القرن تضمنت أنظمة عربية..هناك عدم تفاؤل من زيارة المبعوثين الأميركيين كوشنر وغرينبلات إلى المنطقة. كيف قرأتم الموقف الفلسطيني، موقف الرئيس أبو مازن، وهل تواصلتم معه؟

■■ الحالة الفلسطينية كما تعلمون، وتعلم شعوب الأرض جميعها، منقسمة على نفسها منذ حزيران 2007 حتى الآن. وهي كذلك منقسمة على نفسها برنامجياً وسياسياً منذ اتفاق أوسلو 1993. هناك تيارات متعددة في الحركة الوطنية الفلسطينية. **نحن نمر بمرحلة حركة تحرر وطني، تجمع كل التيارات والاتجاهات والمكونات**، جميع الفصائل والقوى والشخصيات والاتحادات النقابية والجماهيرية، ومن ضمنها اتحادات المرأة والطلاب والشباب.. هذه التيارات جميعها يدور الصراع في صفوفها من أجل الوصول إلى برنامج وطني سياسي موحَّد، وموحدٍ للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، في مناطق الـ 48، وفي الأراضي المحتلة العام 67، وفي أقطار الشتات واللجوء. ولكننا نقول، وبلغة واضحة، إن **هذه الانقسامات السياسية بدأت مع اتفاقية أوسلو البائسة في عام 1993 التي ارتدت عن قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير بالإجماع في الجزائر وفي تونس، ولازالت تتواصل وتتعمق أكثر فأكثر بفعل الانقسام العبثي المدمر** الذي وقع في قطاع غزة، السياسي والمسلح في 14 حزيران(يونيو) 2007. هناك تيار في الحالة الفلسطينية يبني على اتفاقات أوسلو البائسة يتمثل بالسلطة الفلسطينية.

بين أوسلو وإرادة توحيد الحالة الفلسطينية

■ **ومن تقصد أستاذ نايف حواتمة، بالجانب الفلسطيني إذا حددنا أكثر هل تقصد بالجانب الفلسطيني أن هناك تعويلاً أو رهاناً على استكمال اتفاقيات أوسلو، أم أنها مرفوضة من قبل كل الأطراف؟**

■■ نحن أكثر من مرة تمكنا من توحيد صفوفنا ببرنامج موحدً في إطار الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، في الإطار الوطني القيادي لـ م.ت.ف، بدءاً من آذار(مارس) 2005، ثم في غزة في حزيران(يونيو) 2006، بمشاركة أربعة عشر فصيلاً، (بعضها عضو في م.ت.ف، وبعضها الآخر علق عضويته، وفصيلان من خارجها).

ثم في القاهرة في تشرين الثاني(نوفمبر) 2009 وفي القاهرة أيضاً في 4 أيار(مايو) 2011، والحوار الخامس في القاهرة ثم في عمان ثم في رام الله.. توصلنا إلى برنامج وطني موحد، وإلى برنامج قانون انتخابات شاملة بالتمثيل النسبي الكامل لكل التيارات والمكونات، فضلاً عن عشرات الاتفاقات الثنائية في القاهرة بين فتح وحماس وآخرها في 2017/10/12، وقرار اجماع الفصائل والقوى (14 فصيلاً) في 2018/11/22، في القاهرة.

■ **لكن ما الذي يمنع هذه الفصائل من إتمام هذه المصالحة؟ من يتحمل الأسباب الأساسية في عدم إتمام المصالحة وإنقسام البيت الداخلي الفلسطيني الذي هو بأوج الحاجة في هذه الفترة لتوحيد الصفوف، لمواجهة ما يخطط ومن مؤامرات تجري لتصفية القضية الفلسطينية؟**

■■ الوقائع تقول بكل وضوح لشعبنا وللشعوب العربية ولأصدقائنا في العالم، نحن جميعاً **في إطار فصائل م.ت.ف** وحدنا الموقف في **المجلس المركزي** لـ م.ت.ف في آذار(مارس) 2015 وفي كانون الثاني(يناير) 2018، ثم في دورة **المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة** بين 30 نيسان(أبريل) – 4 أيار(مايو) 2018. **لكن التعطيل مازال قائماً**. ومن **يتحمل المسؤولية** الرئيسية والأساسية هو **الانقسام المدمر بين فتح وحماس**، أي فريقي الانقسام. كل الاتفاقات التي تمت ثنائياً بين الفريقين **تعطلت ولم تنفذ**. وكذلك الحال كل الاتفاقات التي تمت بين فصائل م.ت.ف وحماس وحركة الجهاد لم تنفذ. وكذلك الحال قرارات المجلس المركزي في دورتيه الأخيرتين، والمجلس الوطني في دورته الأخيرة **لم تنفذ**. حتى الآن، إلا خطوة واحدة منها وهي الذهاب إلى محكمة الجنايات الدولية لوضع العدو الاسرائيلي أمام المساءلة الدولية عن الجرائم التي يرتكبها يومياً، وعن حروبه على الضفة الفلسطينية من اعتقالات واغتيالات وعن حروبه الثلاث على قطاع غزة الشجاع.

يتحمل المسؤولية الرئيسية فريقا الانقسام فتح وحماس. لم ينفذا ما اتفقا عليه في أكثر من خمسة عشر اتفاقاً ثنائياً، وكذلك الاتفاقات الخمسة التي تمت بين أربعة عشر فصيلاً كما أشرت.. وكذلك قرارات المجلس المركزي، بين فصائل م.ت.ف وقرارات المجلس الوطني الأخيرة.

■ **ما الذي يمنع كلاً من فتح وحماس من تنفيذ هذه الاتفاقات خلال هذه الأعوام من 2006 وحتى الآن؟**

■■ أنتم تعلمون، وكل أجهزة الإعلام العلنية تعلم، أن هناك حروباً إعلامية ثقيلة تكاد تكون كل يوم بين فتح وحماس. هما يعترفان الآن أن الإنقسام مدمر وعبثي ويجب أن ينتهي اليوم قبل الغد. هذا الكلام يتكرر منذ سنوات حتى الآن، لكن دعيني أعلن أن هناك **مصالح فئوية وفردية، طبقية، واجتماعية، وسياسية وزعاماتية لكل من فتح وحماس، ومصالح خاصة لكل من الفريقين. هي التي تعطل مايتم الاتفاق عليه**. هذا **أولاً**.

ثانياً: هناك أيضاً المحاور والتدخلات الإقليمية العربية والشرق أوسطية المتصارعة فيما بينها، **وثالثاً**: هناك الضغوطات الأمريكية والاسرائيلية الجارية على قيادة فتح، والجارية على فريق السلطة الفلسطينية. عندما ينتهي

هذا الانقسام نصبح يداً موحّدة في وجه العوامل الإقليمية والعوامل الضارة السامَّة والسياسة الأمريكية بإدراة ترامب، والاسرائيلية، برئاسة نتنياهو، بخططه التوسعية والتهويدية، لأرضنا المحتلة.

شروط وضغوط أميركية

■ **أستاذ نايف حواتمة أين أخطأت القيادة الفلسطينية وأين أصابت؟. كيف قرأتم موقف الرئيس أبو مازن إزاء رفض لقاء مبعوثي الإدارة الأميركية خصوصاً مع طرحهما أيضاً لصفقة القرن؟**

■■ المحاولات الأمريكية جارية ومتواصلة، ويومياً، إدارة ترامب تضغط على الجانب الفلسطيني، بدءاً من **شروط جيسون غرينبلات التسعة** التي قدمها لأبو مازن في شباط(فبراير) 2017 حتى يومنا، وهي تتضمن: الإبقاء على التنسيق الأمني مع إسرائيل. الإبقاء على الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي المتفوق بطاقاته المادية والسياسية والعسكرية. قطع المساعدة عن عائلات الشهداء والأسرى الفلسطينيين. وقف مايسمونه التحريض. إعادة النظر ببرنامج التعليم والتربية بما يؤدي إلى شطب أي «تحريض» تجاه إسرائيل. والالتزام كذلك بمجموع القضايا الأمنية المتعددة الأخرى. وتتواصل **الضغوط بلا توقف. أعلن ترامب** الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها من تل أبيب. وأن قضية القدس **باتت مشطوبة** ولم تعد إلى طاولة المفاوضات. والآن يعلن ضرورة شطب قضية اللاجئين عن طاولة المفاوضات، ويضغط يومياً من أجل تفكيك وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وتجفيف مواردها المالية، ووقف ما يقدم لها من مساعدات. **الخطأ الاستراتيجي الكبير بدأ بإتفاق أوسلو 1993**، بتقسيم المفاوضات إلى **مرحلتين انتقالية (3 سنوات، والآن امتدت إلى 25 سنة** دون أي خطوة إيجابية للخلاص من الاستيطان والاحتلال)، **والمرحلة النهائية** اللاحقة التي **تجاهلت وقف الاستيطان، ومصير القدس، واللاجئين**. نشهد الآن جميعاً الكوارث الاستيطانية في القدس والضفة، والخطر الكبير على مصير القدس واللاجئين...، **والخطأ الاستراتيجي الكبير الآخر** هو بناء الأوهام على السياسة الأمريكية **والانفراد الأمريكي برعاية المفاوضات الثنائية. والخطأ الإستراتيجي الثالث هو غياب قرارات الشرعية الدولية ورعاية الدول الخمس دائمة العضوية** في مجلس الأمن عن طاولة المفاوضات، والرابع عدم تحديد سقف زمني للمفاوضات الانتقالية (3 سنوات) التي تناسلت أكثر من 25 عاماً، والآن مفتوحة على «صفقة ترامب» والزمن المجهول.

■ **هل هذه المرة سنفاجأ بتصريح أميركي جديد بشأن «صفقة القرن». تحديداً ما قاله كوشنر في مقابلة مع صحيفة «القدس» مطلع الأسبوع الثالث، قال: «إذا لم يعد الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات فستعمد الولايات المتحدة إلى جعل الخطة علنية، وكأنها سوف تتجاوز الموقف الفلسطيني، وهل هي قادرة على تحمل أعباء هكذا قرار؟**

■■ هي **تتجاوز الآن الموقف الفلسطيني**، ولكن الموقف الفلسطيني إتحد. أربعة عشر فصيلاً.. كل الفصائل أجمعت على مقاطعة **سياسة ترامب التي تقوم على تنفيذ «صفقة القرن» الجاري خطوة خطوة**، من الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، والإعلان عن شطب القدس من فوق طاولة المفاوضات بالرعاية الأميركية. والإعلان على **حصر الرعاية للمفاوضات بالإدارة الترامبية**، وكذلك حال الخطوات تجاه وكالة الأونروا، وآخر مثال على ذلك في 1 تموز(يوليو) 2018 وخلال اجتماع دولي خاص في نيويورك، أعلنت الوكالة عن عجز بـ 250 مليون دولار وما جمع لها هو فقط 50 مليون دولار. وكل هذا يعني

بلغة واضحة أن إدارة ترامب تعمل على تنفيذ «صفقة القرن» خطوة خطوة علناً وسراً وبأشكال متعددة، وأن الضغوط متعددة على دول العالم وبعض الدول العربية والشرق أوسطية. لكن المشكلة أن السلطة الفلسطينية، وحتى الآن، لا تنفذ القرارات التي اتخذها الإطار المؤقت الفلسطيني، **ولا تنفذ قرارات المجلس المركزي والمجلس الوطني في دورته الأخيرة. بإستثناء قرار الذهاب إلى محكمة الجنايات الدولية. تنفيذ قرارات المركزي، الوطني، والاجماع الوطني على الأرض وفي الميدان يقطع الطريق على «صفقة ترامب» وعلى الإنفراد الأمريكي- الاسرائيلي.**

هذا كله بفعل العوامل الأربعة التي ذكرتها، ومن بينها خطوات ترامب وخطوات نتنياهو التي لم تتوقف عن الإستعمار الإستيطاني.

لقاء عباس – فياض

■ في ظل هذه الضغوطات التي أشرت إليها، بما فيها الضغوطات على بعض الدول العربية، هل يمكن أن يضمن نجاح الصفقة؟ هناك بعض الأنظمة تتخوف من إعلان التطبيع السري هذا، أو إعلان تأييدها لصفقة القرن والتي قالته في الكواليس وأشارت إليه وسائل إعلام غربية وإسرائيلية. ولكن أسمح لي بما يتعلق في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وما أعلن عنه وعن اللقاء ـ المفاجئة بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الفلسطيني السابق (سلام فياض).

الكثير من الأسئلة تطرح بعد القطيعة بين عباس وفياض. الدوافع التي جعلت الرئيس عباس يلتقي بالسيد فياض، وهل يكون السيد فياض هو الحل في المرحلة المقبلة حيث يراه البعض رجل المرحلة المقبلة وتكليفه تشكيل حكومة جديدة بدلاً من رامي الحمدالله؟

■■ لا أعتقد إطلاقاً أن حكومة جديدة ستشكل برئاسة سلام فياض. سلام فياض إستلم حكومة السلطة الفلسطينية سبع سنوات كاملة ولم يفعل شيئاً، بل مشى وفقاً لخطة خارطة الطريق الأمريكان والالتزام بشروط الاتفاق الأمني والإقتصادي وكل أشكال التعامل مع إسرائيل. إسرائيل ترفض تنفيذ أياً من قرارات الشرعية الدولية، وأياً من قرارات مجلس الأمن الدولي. وبالتالي هذا اللقاء بعد ثلاث سنوات يندرج في إطار محاولات الضغوط الأميركية والإقليمية والعربية من أجل جمع من يتفقون على العمل مع الإدارة الأميركية وبالتعاطي معها.

نحن نقول للأخ سلام فياض، وننصح الأخ أبو مازن، أن لا ينحني لأي من الضغوط الأميركية، ولا ينحني لأي من الضغوط العربية والإقليمية. هذه **الضغوط جرجرت الأوضاع الفلسطينية خمسة وعشرين عاماً** تحت الإدارة الأميركية، **ولازال كل شيء يدور** في المرحلة الانتقالية الأولى من إتفاقات أوسلو، **من فشل إلى فشل على الجانب الفلسطيني.** نص الاتفاق أن تكون المرحلة الانتقالية الأولى ثلاث سنوات والآن مرَّ عليها أكثر من 25 سنة. وكذلك خطة اللجنة الرباعية الدولية التي أفرغتها الإدارات الأميركية من أي مضمون. مرَّ عليها حتى الآن 15 سنة، ولذلك نؤكد أن **تطبيق** قرارات المجلسين المركزيين والمجلس الوطني، وإنهاء الانقسام هو **الطريق الأقصر** الفاعل **لوقف** سياسة ترامب **الجارية التنفيذ** خطوة خطوة، **ووقف تغول التوسع والتهويد** الإسرائيلي في القدس والضفة الفلسطينية. إلى أن تتراجع إدارة ترامب عن الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وأن تتراجع عن نقل السفارة الأميركية إليها من تل أبيب إلى القدس، لأن هذه القرارات **والإجراءات الأميركية تتناقض مع قرارات الشرعية الدولية،** في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكل المؤسسات الدولية. وبالتالي على

الإدارة الأميركية أن تحترم المؤسسات الدولية والقرارات الدولية...، علينا أن نذهب إلى الأمم المتحدة بمشاريع **القرارات الجديدة الثلاث** التي قررها المجلسان المركزيان ودورة المجلس الوطني، لمنظمة التحرير قرار: **العضوية العاملة** لدولة فلسطين في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، قرار عقد **المؤتمر الدولي** لحل قضايا الصراع الفلسطيني– الاسرائيلي **وفق** قرارات الشرعية الدولية **وبرعاية** الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وقرار توفير الحماية الدولية لأرض دولة فلسطين وشعبها.

هذه القرارات والخطوات الميدانية والدولية هي طريق تصحيح السياسة الوطنية، ومن ثمار المراجعة النقدية على مدى 25 عاماً لتجاوز الأخطاء الاستراتيجية والمرحلية التي وهنت بها الحالة الفلسطينية.

■ ولكن هل يمكن التعويل على القرارات الدولية أم الإعتماد فقط على إستراتيجية وطنية فلسطينية جامعة. أريد منك معلومات. هل تتواصلون مع القيادة الفلسطينية أو مع السيد سلام فياض، وتنسيق هذه المواقف الفلسطينية؟

■■ نحن في الجبهة الديمقراطية على تواصل مع جميع الفصائل الفلسطينية دون إستثناء مع فتح، مع حماس، طبعاً مع الجبهة الشعبة، حزب الشعب، الجهاد، مع القيادة العامة ومع جميع الفصائل بلا إستثناء... أربعة عشر فصيلاً من ضمنها إثنا عشر فصيلاً في إطار م.ت.ف. ونحن **نعلن بوضوح توحدنا بقرارات المجلس المركزي وقرارات المجلس الوطني في دورته الأخيرة. توحدنا من جديد على ضرورة تنفيذ هذه القرارات.**

أوراق القوة الفلسطينية

■ في ظل عدم تنفيذ هذه القرارات التي تم الإتفاق عليها، ما هي أوراق القوة التي يمتلكها الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية لمواجهة «صفقة القرن»، البعض يقول بإستمرارية التحركات بمسيرات العودة، إضافة إلى حركات المقاطعة الدولية التي أشرتها قبل قليل أيضاً؟

■■ في مقدمة أوراق **القوة بيدنا على الأرض وفي الميدان**، وبيد شعبنا الفلسطيني، أن تعزز أكثر فأكثر مسيرات العودة وكسر الحصار على قطاع غزة الشجاع، وأيضاً أن **نطور الجهود الجارية الآن في مسيرات** رام الله ونابلس وطولكرم وجنين... التي قمعت على أيدي أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، المسيرات التي انطلقت تطالب برفع العقوبات عن قطاع غزة، وفك الحصار عنه.

كذلك قمعت المظاهرات والمسيرات في القطاع على يد حماس وقد رفعت نفس الشعارات. «ارفعوا العقوبات عن قطاع غزة. فك الحصار عن القطاع وإنهاء الإنقسام». اوراق القوة هو **الوحدة في الميدان**. الآن لدينا وحدة في الميدان في أراضي الـ 48 تدعو إلى رفع العقوبات وإنهاء الإنقسام. ولدينا **وحدة في الميدان** في القدس والضفة وقطاع غزة، وفي أقطار اللجوء والشتات تدعو أيضاً إلى رفع العقوبات وكسر الحصار وإنهاء الإنقسام.. هذه الوحدة في الميدان يجب أن تتعزز وتتواصل مهما كانت الضغوط، وعلينا أن نستمر في مقاطعة الإدارة الأميركية إلى أن تتراجع عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعن نقل السفارة إليها وتتراجع عن قرارات ترامب بشطب القدس عن طاولة المفاوضات، ومن جدول المفاوضات، ومحاولة شطب وكالة الأونروا وتجفيف مواردها. هذه

نقاط القوة الآن. **والنقطة الثالثة الكبرى:** تنفيذ قرارات المجلس الوطني وقرارات الاجماع الوطني وإنهاء الانقسام. قدمنا مشروعاً في بيروت في المفاوضات والمباحثات التي جرت في 10–2017/2/11 (14 فصيلاً وبرئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون) **بأن إنهاء الانقسام يكون بتشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة** من كل الفصائل الـ14 وشخصيات وطنية مستقلة، وبنفس الوقت **استكمال الآليات لإجراء انتخابات فلسطينية رئاسية وبرلمانية على قاعدة التمثيل النسبي الكامل، في الداخل والشتات.**

■ هذه المطالب نسمع بها نظرياً ولكن على أرض الواقع لا زال الانقسام سيد الموقف، لا زال قطاع غزة محاصراً، وكما قلت حضرتك وذكرت، بالأمس كانت هناك تحركات ومسيرات في نابلس والضفة الغربية تطالب برفع العقوبات عن القطاع، والأمر الواقع ما يزال على ما هو عليه بالداخل الفلسطيني. لكن سنتحدث عن عودة الدور الروسي وتكثيف الجهود الفلسطينية وزيارة وفد من حماس لموسكو..

الناطق الرسمي باسم فتح يقول إن إيران لم تقدم فلساً واحداً للشعب الفلسطيني، وأيضاً هتافات الايرانيين الذين احتجوا على الأوضاع الاقتصادية كذلك بأنها هتافات رخيصة. كيف تقرؤون هذا الموقف؟

■■ ندعو الجميع الى التزام **سياسات موضوعية وسياسات واقعية تستند الى الوقائع وليس الى التصريحات لأجل التصريحات.** وندعو لوقف هذا النمط من الحرب الإعلامية الثقيلة بين فتح وحماس. حماس تعلن بوضوح أن كل ما بيدها من سلاح وطاقات مادية وصلت معظمها من المساعدات الايرانية لها والجهاد الإسلامي تعلن ذلك بوضوح، وهناك مساعدات مادية ولوجستية متعددة الأشكال من قطر وتركيا والإخوان المسلمين في عديد من البلدان الشرق أوسطية.

كل من يقدم المساندة للشعب الفلسطيني، على شعبنا أن يستقبل هذه المساندة. لكن المساندة يجب أن تذهب بالإتجاه الصحيح بما يخدم حقوق شعبنا الوطنية، ويدعم قدرته على الصمود والثبات ومواصلة النضال وليس على قاعدة فئوية.

■ هل الشعب الفلسطيني يدفع ثمن صراع المحاور نتيجة هذا الانقسام على أرضه من خلال الانقسام الواضح بين حركتي فتح وحماس؟

■■ الشعب الفلسطيني **ملَّ اعلانات** الانقساميين. تجاوز استمرار الانقسام بالحوارات والاستمرار بالحوار والالتزام بالتفاهمات والاتفاقات **بالانتقال إلى الوحدة في الميدان.** توحد بالميدان، في قطاع غزة من اقصاه الى اقصاه تحت «عنوان مسيرات العودة وكسر الحصار وإنهاء الانقسام».. وتوحد في الميدان في الضفة الفلسطينية وفي القدس الشرقية وتوحد في الميدان في أراضي الـ 48 وفي بلدان اللجوء والشتات.. كلنا توحدنا في الميدان حول هذه القضايا، لكن المصالح الخاصة والصراعات المحورية الاقليمية، تعطل هذا.

الوحدة في الميدان

■ اسمح لي أستاذ نايف حول هذه الضغوطات هل توافق أنه لوكان الشعب الفلسطيني محاطاً بمواطن القوة على اختلاف أشكالها، لما تجرأ الأمريكيون والإسرائيليون بتوجيه سهامهم لطرح هكذا صفقة.. أيضاً هناك أنظمة عربية متخاذلة بشكل صريح وهي من عرضت بمكان ما حتى صفقة القرن بشكلها الأولي قبل صياغتها، وتحديداً محمد بن سلمان ولي العهد السعودي، وهو من عرضها على الرئيس أبو مازن؟

■■ بوضوح مرة أخرى إن وحدتنا في الميدان ستعطي ثمارها وستفرض على الانقساميين وقف الانقسام والمجيء الى قرارات بيروت في شباط 2017. والموقف العربي منقسم على نفسه بسلسلة من المحاور. وبوضوح هناك دول عربية ومعلوم للجميع أن إدارة ترامب تواصل الحوار معها بشأن صفقة القرن. أنصح الأقطار العربية، الدول العربية ألا تنخرط في هذه العملية.

■ من تقصد بهذه الدول.. والسعودية ومَنْ..؟

■■ كما هو معلن. ترامب يجري مباحثات «حول صفقة القرن» مع دول عربية وغير عربية تعلن عن نفسها. وفي إطار هذا تصدر تصريحات وأحياناً لا تصدر تصريحات. خرجت بعض التصريحات تقول بأن محمد بن سلمان على سبيل المثال استدعى ابو مازن عندما كان بندوة للشباب يرأسها السيسي في شرم الشيخ، أبلغه بأنه قد وصلته هذه الرسالة من إدارة ترامب، ومنها أن القدس يمكن أن تكون من الضواحي المحيطة ومن أحياء عربية مجاورة لها ومقرها أبوديس. بعد هذه التصريحات صدرت عن الملك سلمان بن عبد العزيز تصريحات تقول بأن الأرض الفلسطينية المحتلة وحق الفلسطينيين بالعودة خطوط تتمسك بها العربية السعودية.

من جديد وفي قمة الدمام أطلق الملك سلمان بن عبد العزيز اسم «القدس» على القمة وأن العربية السعودية متمسكة بالقدس عاصمة لفلسطين على حدود 4 حزيران 67.

الشعوب تعلم ما يجري تحت الطاولة وفوق الطاولة، وتعلمون بأن اللقاءات لا تتوقف بين إدارة ترامب (كوشنر وغرينبلات) وحكومة إسرائيل، وكما تعلم عن المشاورات **وأشكال «التطبيع» السري والعلني** بين دول وأقطار عربية في المشرق العربي وبين دولة الاحتلال الاستعماري التوسعي، كثيرها تحت ضغط ترامب وفي إطار «**التمهيد لعقد مؤتمر إقليمي**» لدول الشرق الأوسط لحل اقليمي شامل «حلف ناتو اقليمي جديد بين دول الشرق الأوسط»، ونتنياهو يعلن أن اسرائيل ستكون شريكاً فيه ويعلن أنه شخصياً وقادة «اسرائيل آخرين سيزورون دولاً عربية ودولاً افريقية وآسيوية محيطة بإسرائيل».

■ ما الذي يجري تحت الطاولة أو في الكواليس من ترتيبات؟

■■ يجري تحت الطاولة مواصلة جهود إدارة ترامب بتطبيق «صفقة القرن» كما يجري شيء من هذا مع عدد من الدول الأوروبية. يجري تحت الطاولة مع بريطانيا بحث محاولات التنسيق بين الجهود الاميركية والبريطانية للتعديلات على «صفقة القرن».. بوضوح إن الإدارة الأميركية حتى الآن متمسكة بما تريد وتعلن خطواتها العملية كما أشرت.

«صفقة القرن» والحالة العربية

■ هذا على المستوى الغربي، لكن على المستوى العربي، ما الذي يجري أيضاً لتمرير صفقة القرن، وإذا كان لدى هذه الدول من خشية لإعلان موقفها الرسمي من «صفقة القرن» أو صفقة ترامب؟ وماذا بشأن اللجنة الرباعية؟

■■ أعلنت في عديد من العواصم، ومنها موسكو وفي أكثر من مؤتمر صحافي في 2017 وخلال 2018، «أن **اللجنة الرباعية في حالة موت سريري** منذ ولادتها في نيسان(ابريل) 2003، والآن مر أكثر من 15 سنة دون جدوى، لأن السياسات الأميركية احتوت وأفرغت الرباعية الدولية من جوهرها ومضمونها وفعاليتها». وفي موسكو وفي لقاء لي مع مسؤولي الخارجية الروسية ومؤسسات روسية أخرى، أعلنت بضرورة العودة الى الأمم المتحدة

بقرارات جديدة (المؤتمر الدولي تحت رعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وقطع الطريق على الإنفراد الأمريكي، وإقرار العضوية العاملة لدولة فلسطين وعاصمتها القدس وحق العودة للاجئين، وطلب قوات من الأمم المتحدة لحماية أرض ودولة فلسطين)، وضرورة مساندتنا من قبل روسيا والصين وفرنسا ودول صديقة عديدة بالعالم.

■ **هل يمكن الرهان على الدور الروسي المتعاظم بالمنطقة حتى فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وفد حماس زار موسكو، هل هناك رغبة وقدرة لدى موسكو لأن تلعب الدور الذي كانت تلعبه في المفاوضات نتيجة العلاقات الجيدة مع مختلف الأطراف فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، إن كان إسرائيل، مصر، فلسطين، الأردن؟**

■■ في موسكو وفي مباحثات وفد الجبهة الديمقراطية، وكنت في عداد أعضائه، دعوت وقد وافقت روسيا على ذلك، الى ضرورة العودة الى الأمم المتحدة وعرض **قرار جديد** على الجمعية العامة للأمم المتحدة بقصد لعقد مؤتمر دولي للسلام وحل قضايا الصراع الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي **وفقاً لقرارات** الشرعية الدولية **وبرعاية الدول الخمس** دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، **فتصبح الإدارة الأميركية واحداً من خمسة، وليست خمسة على خمسة كما هو الواقع حتى الآن..** ولذلك نعلن من جديد أن **الإدارة الأميركية ترفض** حتى الآن هذا كله، **إسرائيل ترفض** هذا كله، **علينا أن نعود الى الأمم المتحدة**، والوقائع تشير أن الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن (14 دولة) أدانت الاستيطان الإسرائيلي، فقط الولايات المتحدة وقفت ضد الاجماع في مناقشة الاستيطان في مجلس الأمن الدولي لذا أقول إن **الصراع مفتوح. لا يمكن تجاوز الشعب الفلسطيني.. لنتوحد في الميدان والنضال لخلق وقائع على الأرض بتنفيذ قرارات الاجماع الوطني**، ونواصل نضالنا ونستعيد وحدة حركتنا الوطنية على أساس الاستراتيجية الوطنية الجامعة للحقوق الفلسطينية، ونحميها بالانتخابات الشاملة على قاعدة التمثيل النسبي الكامل، للرئاسة، والمجلس الوطني والمجلس التشريعي، ونعيد بناء المؤسسة الوطنية الفلسطينية على أسس توافقية ومبدأ الشراكة الوطنية، باعتبارنا حركة تحرر لشعب تحت الاحتلال والاستعمار الاستيطاني■

2018/7/5

الحلول الديمقراطية الوطنية طريق الخلاص

«فضائية الكوفية» الفلسطينية

القاهرة

«فضائية الكوفية» في حوار مباشر على الهواء مع نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

■ **أهلاً بكم سيدي. أريد أن أستوضح منكم حول نظرتكم في الجبهة الديمقراطية فيما يدور الحديث حوله الآن من تهدئة بين فصائل المقاومة في قطاع غزة وإسرائيل، ما هو موقفكم حول ما يدور الآن؟**

■■ يدور الآن البحث في **ثلاث قضايا بالتوازي: الأولى** هي **التهدئة، وبالتوازي** معها قضية كسر الحصار على قطاع غزة، **والثانية** إنهاء الانقسام والعودة إلى رحاب الوحدة الوطنية، **والثالثة** انتخابات شاملة لمجلس وطني جديد توحيدي بالتمثيل النسبي الكامل وانتخابات رئاسية.

هذه القضايا الثلاث هي موضوع البحث الآن بين ثنائية فتح وحماس بالرعاية المصرية، وبين الوفود الفلسطينية بالرعاية المصرية في القاهرة: فتح، الديمقراطية، الشعبية، حماس، الجهاد.

التهدئة يمكن أن تأخذ مجراها الفعلي وفقاً لإتفاق 2014 الذي وقع بعد الحرب العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزة. **وشرط هذا ليس** فقط «التهدئة مقابل التهدئة»، ولا «القصف مقابل القصف»، بل إن **التهدئة تستدعي** بالضرورة **فك الحصار** عن قطاع غزة، براً وبحراً وجواً. وفق اتفاق 2014. أي فتح المعابر وأن يفتح أيضاً معبر رفح بشكل دائم، وإيجاد الحلول للقضايا الكبرى: الكهرباء، الماء، الصرف الصحي وقضايا الغذاء والدواء والبطالة بين صفوف الشباب.

أما **التهدئة مقابل التهدئة فهذا لا يعني شيئاً**، لأنه يمكن **أن يتدهور الوضع في أية لحظة**. تضحيات «مسيرات العودة وكسر الحصار» التي انطلقت في 30 مارس(آذار) 2018 حتى يومنا، **تستدعي إنهاء الحصار البري والبحري والجوي**.

القضية الثانية التي تبحث بالضرورة، هي إنهاء الإنقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني بين «فتح» و«حماس»، والعودة الى تطبيق الإتفاقات التي وقعناها جميعاً في القاهرة، وآخرها إتفاق 4 أيار(مايو) 2011، وإتفاق شباط(فبراير) 2013، واتفاق 2017/10/12، بين فتح وحماس، واتفاق الحوار الوطني الشامل في القاهرة (2017/11/22).

القضية الكبرى هي قضية الأسرى وهي قضية قائمة بذاتها، ليست مرتبطة بالقضايا الثلاث «التهدئة»، «كسر الحصار»، «إنهاء الانقسام المدمر»، و«انتخابات برلمانية ورئاسية».

■ **اسمح لي أن أسأل في هذه النقطة. أنت ذكرت بأن التوجه أن تكون العودة الى إتفاق التهدئة للعام 2014. إذن لمَ الضرورة لأن يجري العمل على اتفاق جديد الآن، وهنالك إختلاف في نفس الوقت؟**

■■ **هذا ليس خارج أطر** م.ت.ف، بل هو على قاعدة ومشتق من م.ت.ف. **اتفاق العام 2014 تم في إطار خمسة وفود فلسطينية وبالرعاية المصرية**، وكانت المفاوضات غير مباشرة، من خلال غرفتين. فلسطينية تضم القوى الفلسطينية: فتح، والجبهة الديمقراطية، و«حماس» و«الجهاد» والجبهة الشعبية. وغرفة اسرائيلية بالمقابل.

الآن وقعت تطورات على الأرض وفي الميدان لا بد أن نأخذها بعين الاعتبار. المقصود أن اتفاق 2014 لم يكن «تهدئة مقابل تهدئة»، و«القصف مقابل القصف». نحن الآن أمام أكثر من 8 أشهر من «مسيرات العودة وكسر الحصار» وعذابات شعبنا في قطاع غزة. أكثر من 225 شهيداً وأكثر من 19500 معطوب وجريح. ولذلك يجب أن يكون الهدوء **مرتبطاً بضرورة كسر الحصار وفتح المعابر على الجانبين. وكذلك معبر رفح. ويترتب على هذا حل القضايا المجتمعية والإقتصادية. المباحثات تجري ثنائياً في القاهرة**، بين كل وفد فلسطيني وبين القيادة المصرية على حدة. أما اللقاء المشترك الجماعي، أي الوطني العام للتوقيع على اتفاق قد يتم التوصل إليه، وقد لا يتم، سيكون بين هذه القوى الخمس بالرعاية والضمانة المصرية، عندئذ يتم لقاء جماعي لكل الفصائل الفلسطينية مع القيادة المصرية للبت والتوقيع على ما يمكن التوصل إليه بالضمانة المصرية والرعاية الدولية، حتى لا يتكرر عدم التزام الاحتلال كما حصل مع اتفاق 2014.

■ **هناك حالة قد تبدو وكأنها عدم مكاشفة للجمهور الفلسطيني، وفي خضم الحديث عن الشرعيات وتجديد الشرعيات، من المفترض أن أي أمر يتم نقاشه ويرتبط بحياة المواطن الفلسطيني، أن يستفتى على هذا الأمر، ألا ترى أن هناك تعتيماً على ما يدور في القاهرة، وهذا لا يفسر بشكل جيد من جانب المواطن بما يدور في الشق السياسي؟**

■■ يدور الحديث الآن عن ثلاث حروب شنها العدو الإسرائيلي على شعبنا في قطاع غزة، وكلها في زمن الأخ أبو مازن وزمن فصائل م.ت.ف، وأيضاً بزمن الأخوة في «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«الانقسام المدمّر» منذ 2007/6/14 حتى الآن، وبالتالي هذه الحروب الثلاث (حرب 2008ـ2009 وحرب 2012 وحرب 2014)، تؤكد بالتجربة أن «**الهدوء مقابل الهدوء» غير مضمون**، ولا تقبل به مسيرات العودة وكسر الحصار إطلاقاً. **وثانياً** يجب أن يفك الحصار عن قطاع غزة بكل أشكاله: المعابر وحل القضايا الإقتصادية والإجتماعية على الأرض وفي الميدان. وثالثاً، يجب أن يكون واضحاً بضرورة الربط بين **التهدئة وبين فك الحصار، وفتح المعابر. القضايا السياسية** يجب أن يتم التفاوض بشأنها **تحت سقف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني أي ائتلاف الفصائل والقوى الفلسطينية.** هذا يتطلب ضرورة البحث الجاد في إنهاء الإنقسام ونعود الى انتخابات شاملة برلمانية، أي مجلس وطني فلسطيني وبموجب نظام التمثيل النسبي الكامل، **وكذلك تجديد بناء مؤسسات م.ت.ف المعنية بالقضايا السياسية. وبالتالي لا ربط بين ما يدور الآن من مباحثات في القاهرة وبين الشق السياسي.. والتهدئة وشروطها شيء. والشق السياسي شيء آخر.** ما يدور الآن يتناول التهدئة مقابل فك الحصار البري والبحري والجوي والإقتصادي والإجتماعي، ومباحثات بين الفصائل لإنهاء الإنقسام عملاً بالاتفاقات التي ذكرناها (في مسار هذا الكتاب)، كما لتهدئة الأوضاع في الميدان وفق اتفاق 2014 والأخذ بالاعتبار النتائج التي أفرزتها تطورات مسيرات العودة وفك الحصار في قطاع غزة.

■ **ما الضامن أمام القوى الفلسطينية حتى لا تعاود إسرائيل الكّرة مرة أخرى ولا تفي بهذه الإلتزامات؟. وسؤالي الآخر بنفس ذات الوجهة: هل يعيد المفاوض الفلسطيني الآن التفاوض على ما كان مستحقاً قبل عشرات السنوات؟**

■■ من جديد. بالنسبة للنقطة الأولى **لا توجد ضمانات مطلقاً على يد حكومة نتنياهو واليمين المتطرف التوسعي الاستعماري الاسرائيلي.** يجب أن تتوفر **الضمانات أولاً** على يد الراعي المصري. **وثانياً أن** يلقى الاتفاق احتضاناً دولياً في إطار المؤسسات الدولية، أي يتشكل وضع مصري ودولي يضمن الإلتزام والعمل بموجب الإتفاق. لا بد إلى جانب الضمانات مصرية من ضمانات دولية في إطار مجلس الأمن الدولي. هذا جانب. في الجانب الآخر تطور الوضع القائم على امتداد السنوات الماضية بالحروب الثلاث، ولم يعد كافياً «الهدوء مقابل الهدوء» ولا «القصف مقابل القصف»، بل يجب كسر الحصار وإنهاؤه وفتح المعابر كما أوضحت سابقاً.

■ **ما هي العقبة التي تقف اليوم أمام الإعلان النهائي، هل هناك أي عقبات؟**

■■ نعم. لا زال هناك قضايا عالقة بصعوبة لأن العدو الإسرائيلي يضع **شروطاً للوصول الى حل، وكل هذه الحلول بالضرورة مؤقتة، الحل الحقيقي هو بمفاوضات سياسية** بموجب قرار يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لحل قضايا الصراع الفلسطيني والإسرائيلي، بمرجعية قرارات الشرعية الدولية (الأمم المتحدة)، ورعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، بديلاً عن الإنفراد الأميركي، مرة أخرى **الحل السياسي غير مرئي**، وربما يأخذ وقتاً طويلاً، **لأن العدو الإسرائيلي لا يريد حلاً سياسياً** بموجب قرارات الشرعية الدولية، **ولا حلاً سياسياً بإطار** مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة بمرجعية قرارات الشرعية الدولية، **ولا يريد رعاية الدول الخمس دائمة العضوية. يريد الإنفراد الأميركي، ويعول على سياسة ترامب – نتنياهو بتنفيذ «صفقة القرن» خطوة خطوة كما هو جاري الآن**...، ترامب وإدارته منحاز للعدو الإسرائيلي والدليل على **ذلك الصمت الكامل عن**

تغول الإستيطان وزحفه والتوسع الذي لا يتوقف منذ لحظة مجيء ترامب حتى الآن. والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، قطع التمويل عن وكالة «الأونروا» من جديد إن الحل السياسي ليس قريباً، علينا جميعاً **(فصائل وقوى وتيارات) خلق الوقائع بتنفيذ قرارات المجلسين المركزيين والمجلس الوطني لمنظمة التحرير في الميدان وقرارات الإجماع الوطني.**

وبنفس الوقت إن إنهاء الإنقسام مرتبط أيضاً **بإعادة الوضع الطبيعي للعلاقة بين قطاع غزة و الضفة الفلسطينية، بالإضافة لتوحيد الجهد النضالي مع شعبنا الفلسطيني في القدس المحتلة عام 1967.** هذا طريقه الحقيقي والعملي، كما قلت، هو إنهاء الإنقسام، بحكومة وحدة وطنية شاملة قررناها بالحوار الوطني الشامل.

■ **ما هو ردكم على ما تقوله السلطة في أن ما يحدث اليوم من إتفاق على موضوع التهدئة في غزة هو تنفيذ بشكل أو بآخر لصفقة القرن في المنطقة؟**

■■ **لا علاقة لهذا «بصفقة العصر».** ما يحدث في غزة مطروح منذ مدة طويلة على يد فصائل م.ت.ف وبمكوناتها وصيغتها الإئتلافية، مطروح على فريقي الانقسام ومطروح أيضاً في اليومي على الأرض وفي الميدان على يد شعبنا وعلى يد كل القوى في قطاع غزة، وبالتالي **«صفقة العصر» يجري تنفيذها** الآن خطوة خطوة **على يد ترامب** ويد حكومة اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي، والدليل على ذلك الإستيطان المتواصل الآن في ظل اتفاق أوسلو البائس والذي عارضناه ولا زلنا نعارضه. **ترامب أقدم على الإعتراف** بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها. هذا تنفيذ لصفقة العصر. بالتالي من **يقولون إن «صفقة العصر» قد ماتت مخطئون،** لأن عليهم أن يروا ماذا يجري فعلياً على الأرض وفي الميدان، وما يجري دولياً. كذلك الحال ما يجري من ضغوط أميركية والتي لا تتوقف على كل الأوضاع بالشرق الأوسط من أجل إستثمار «صفقة العصر». هذا نرفضه بالكامل، **وحتى نتمكن من وأده بالكامل علينا أن نخطو خطوات عملية،** وليس فقط أن ندين «صفقة العصر». ما يجري من خطوات عملية على يد حكومة نتنياهو **وترامب، علينا مواجهتها بأن نخطو الخطوات التي قررناها بالمجلس المركزي لـ م.ت.ف وفي المجلس الوطني.**

أقول لشعبنا ولكم والشعوب العربية والاصدقاء في العالم: **من يريد محاربة «صفقة العصر» عليه أن يربط القول بالعمل، أي أن يقول لا «لصفقة العصر» وبنفس الوقت أن يقوم بما عليه على الأرض وفي الميدان بتنفيذ قرارات دورتي المجلس المركزي ودورة المجلس الوطني** لمنظمة التحرير، ونذهب الى **الأمم المتحدة نطالب** بقوات دولية لحماية شعبنا في الأرض المحتلة، وكذلك ندعو **لقرار جديد** في الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي لحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي بموجب قرارات الشرعية الدولية ورعاية الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي، ونتقدم بمشروع **قرار جديد** في الأمم المتحدة «الإعتراف بفلسطين دولة عضواً عاملاً كامل العضوية في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي»■

2018/11/19

الفصل الرابع

فلسطين بعيون روسية

«آخر العظماء الفلسطينيين»

موسكو – داريا ميتنا

راديو «صدى موسكو» و«المؤتمر الصحفي»

الصفحة الالكترونية

■ تحت عنوان «آخر العظماء الفلسطينيين»، نشر «راديو صدى موسكو»، على صفحته الالكترونية في 2017/3/24، تقريراً للصحيفة الروسية «داريا ميتنا» حول مؤتمر صحفي عقده نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ختام زيارة له إلى العاصمة الروسية، موسكو، التقى خلالها كبار المسؤولين في الخارجية الروسية، وفي الدوما، والأحزاب ومراكز البحث والدراسات. وعقد لقاء موسعاً مع أبناء الجاليات الفلسطينية والعربية، بمشاركة سفارة فلسطين.

كتبت ميتنا تقول:

«على مدار فترة متواصلة وعلى مدى أكثر من ساعتين ونصف الساعة، وبحضور سفير فلسطين في موسكو عبد الحفيظ نوفل، ظهر أمامنا، في مؤتمر صحفي، **نايف حواتمة** الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين،

قدم لنا فيه **تحليلاً شاملاً للقضية الفلسطينية ولأوضاع الشرق الأوسط،** وأجاب على أسئلة الحضور من صحفيين ومراقبين.

حواتمة، زعيم لأحد الفصائل الرئيسية للمقاومة الفلسطينية، قدم إلى موسكو بدعوة من وزارة خارجية بلادنا، أجرى خلالها مباحثات مع **الممثل الخاص للرئيس بوتين لمنطقة الشرق الأوسط، ونائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف،** كما التقى وأجرى مباحثات **مع قادة الأحزاب البرلمانية، ونواب الدوما، وأعضاء المجلس الفيدرالي.**

حواتمة، أسطورة المقاومة الفلسطينية، آخر العظماء الفلسطينيين، لمع في سماء النضال الوطني الفلسطيني، يبدو على الدوام بمظهر رائع، وحالة متوقدة. في لهجته ونبرة كلامه دعوة ملحة لإطلاق انتفاضة على الواقع الحالي في وجه الاحتلال الاسرائيلي. يختزن تجارب نضالية لأكثر من نصف قرن من الزمن، ويمتلك موهبة أسرت الحاضرين والمستمعين على غرار موهبة القادة الكبار.

تحدث إلينا لمدة ساعتين ونصف الساعة، وكان يمكن أن يمتد الحديث والحوار لفترة أطول، لولا أن الوقت المحدد للمؤتمر الصحفي قد انتهى.

أسهب حواتمة في الشرح والتحليل، ولك أن تتخيل ماعاناه المترجم من العربية إلى الروسية، وهو يحاول اللحاق بالأفكار المتدفقة في حديث حواتمة، بكل ما حملته من معلومات وأسماء وألقاب لشخصيات سياسية أتى حواتمة على ذكرها، وأرقام وقرارات الأمم المتحدة، وتفاصيل كثيرة، وردت في حديثه، نجح المترجم الفوري أن يلم بها ويعيد سردها أمامنا، بصعوبة جمة.

أشار حواتمة في حديثه إلى أنه في هذا العام(2017)، يكون قد مضى على الإحتلال الإسرائيلي للقدس والضفة الغربية وقطاع غزة نصف قرن، مقابل نضال لم يتوقف، من أجل الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين والفوز بالإستقلال والعودة. كما تحدث عما حققه النضال الوطني خلال هذه الفترة على الصعيد السياسي والدبلوماسي، بما في ذلك قبول دولة فلسطين عضواً مراقباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية العام 2012، حين إعترفت 138 دولة بالدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 4 حزيران 67، وبحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بموجب القرار الأممي رقم 194، بالعودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام 1948.

وحمل حواتمة الولايات المتحدة، وعداءها السافر لشعب فلسطين، مسؤولية إفشال مجلس الأمن الدولي للموافقة على منح دولة فلسطين العضوية العاملة، وأوضح أن روسيا والصين صوتتا إلى جانب القرار.

وأوضح لنا حواتمة أيضاً أن من المكاسب السياسية والدبلوماسية التي تحققت لصالح القضية الفلسطينية، أن مجلس الأمن الدولي صوت في نهاية العام 2016 لصالح القرار 2334، بإجماع أعضائه في إدانة الإستيطان الإسرائيلي، والدعوة لوقفه فوراً. لكن إسرائيل مازالت تنتهك قرارات الشرعية الدولية، وتضرب بها عرض الحائط، حتى إنها، وعشية دخول ترامب البيت الأبيض، أقرت بناء ستة آلاف وحدة إستيطانية في الضفة الغربية، دون أن تلقى لوماً أو معارضة من إدارة أوباما، أو إدارة ترامب. كما تحدث حواتمة عن نمو مضطرد لنفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة مع مجيء إدارة ترامب، ما يعني أن الإستيطان سوف يستمر دون تباطؤ، بينما يعاني 70 % من الشعب الفلسطيني، تحت الإحتلال، من عذابات الفقر.

ما قاله حواتمة عما حققته القضية الفلسطينية من مكاسب سياسية ودبلوماسية في الأمم المتحدة، خطوات متقدمة، وإن تصويت الدول الكبرى في مجلس الأمن الدولي (مع موقف سلبي للولايات المتحدة) شيء مهم للقضية الفلسطينية. كما أن تصويت 138 دولة، من أصل 180 في الجمعية العامة، لصالح عضوية فلسطين المراقبة، أمر مهم. ومع ذلك بدا حواتمة غاضباً بشدة على الولايات المتحدة وكندا وتشيكيا، وغيرها، لخضوعها لضغوط الولايات المتحدة في تصويتها ضد مصالح الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن مواقف الولايات المتحدة هي التي تعطل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وتعمل على الدوام، حتى لا تصاب إسرائيل بالعزلة الدولية.

وأشار حواتمة أنه في الوقت الذي يعيش فيه الشعب الفلسطيني تحت الإحتلال، وتشن فيه إسرائيل حروبها على قطاع غزة (ثلاثة حروب شاملة)، فإن الوضع الفلسطيني يعاني إنقساماً داخلياً، بفعل الإنقسام المدمر بين فتح وحماس، ما يشغل الحالة الفلسطينية في دورة من الحوارات الداخلية المتنقلة من عاصمة عربية إلى أخرى، دون الوصول إلى حل يعيد توحيد الجبهة الفلسطينية الداخلية.

وعندما طلبت من زعيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن يشخص لنا، وبشكل كامل، جوهر الخلافات بين الفصائل الفلسطينية، وتباين وجهات النظر بين القوى السياسية، حول الحل السياسي وشروط قيام الدولة الفلسطينية، أجاب أنه في 10–2017/1/11 انعقدت في بيروت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني (14 فصيلاً) بما في ذلك حماس والجهاد، لمناقشة حالة الإنقسام، وتوصلت إلى اتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة، يشارك فيها الجميع، تحضر لإنتخابات ديمقراطية ونزيهة، للخروج من الإنقسام، وأعاد التأكيد على ذلك الحوار الفلسطيني– الفلسطيني الذي احتضنته موسكو. لكن هناك ضغوطاً عربية وإسرائيلية وأميركية وإقليمية عطلت تشكيل هذه الحكومة، وأبقت على الإنقسام المدمر. وذكر حواتمة أن جيسون غرينبلات، ممثل الولايات المتحدة الخاص بشؤون الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، التقى مؤخراً الرئيس أبو مازن، ومارس عليه ضغوطاً قاسية، دعاه فيها للتخلي عن التعاون مع روسيا لحل القضية الفلسطينية، مصراً على إجراء مفاوضات ثنائية تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة، في مؤتمر اقليمي، بلا صلاحيات، تشارك فيه، إلى جانب إسرائيل، بعض الدول العربية. لكن حواتمة أكد أن هذا الإطار سيفشل كما فشلت مفاوضات ربع قرن من الزمن، وأن الحل هو في مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة، وتشرف عليه الدول الخمس الكبرى، بما فيها روسيا، للوصول إلى حل بموجب قرارات الشرعية الدولية.

ورأى حواتمة أن سياسة الاعتماد على قرارات الشرعية الدولية، وحدها، دون النضال في الميدان ضد الإحتلال والإستيطان، لن يحقق لشعب فلسطين أهدافه. فإسرائيل تنتهك قرارات الشرعية الدولية، منها القرار 242 و338 اللذان قضيا بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة حتى حدود 4 حزيران 67، ومنها القرار 181 الذي قضى بقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، والقرار 194 الذي قضى بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في الـ48. كما لاحظ حواتمة أن الحالة العربية منشغلة بأوضاعها الداخلية، ما أدى إلى تراجع الإهتمام بالقضية الفلسطينية. وأضاف: تفصلنا عن القمة العربية القادمة أسابيع قليلة، دون أن يعني هذا أنها ستغفل القضية الفلسطينية تماماً. وخلص حواتمة من هذا إلى ضرورة توحيد الحالة الفلسطينية، وإنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية والتوافق على برنامج وطني موحَّد.

واثناء الاجابة على سؤالي حول الانقسام الفلسطيني، أشار حواتمة إلى أن الانقسام قد حصل لأسباب ومصالح فئوية إجتماعية، سياسية حزبية وشخصية.

وعبر حواتمة عن ذلك عندما قال إن حماس فرضت، في العام 2007، بالقوة وعن طريق الانقلاب، سلطتها في قطاع غزة. ومن وجهة نظر حواتمة فإن لحماس سياسة لا تقبل بالإنتخابات والنظم والقيم الديمقراطية ومنها رفض مشاركة المرأة في الانتخابات والنقابات... الخ وهي تتطلع إلى إعادة تركيب المجتمع وفق نظم الإسلام السياسي وفي عام 2007 حاولت حماس، أن تفرض على قطاع غزة ما اسمته أسلمة المجتمع. علماً ان الاغلبية من المجتمع الفلسطيني هم مع الدولة الديمقراطية التعددية، ومع الحريات والعدالة الاجتماعية.

والمثال الحي على ذلك أن حماس قبل اسبوعين فقط، منعت الاحتفال في غزة بيوم 8 مارس، يوم المرأة العالمي، وعلى اثر ذلك خرجت مظاهرات الاحتجاج النسائية.

وقال حواتمة إن الجبهة الديمقراطية وفصائل وقوى تقدمية وليبرالية، تقف دائما ضد الانقسام في منظمة التحرير الفلسطينية الإئتلافية، وهي مع حل الخلافات السياسية والاجتماعية بالعودة إلى الإنتخابات الديمقراطية والحرة.

وقال **نحن شعب في مرحلة تحرر وطني، نحتاج الى وحدة الجميع للخلاص من الاحتلال واستعمار الاستيطان، وببرنامج وطني ديمقراطي موحد يقوم على** حق تقرير المصير لشعب فلسطين، وبناء دولته المستقلة على حدود 4 حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، وحق اللاجئين بالعودة وفق القرار الاممي 194 .

وبقدر ما جرى الحديث عن حماس، فإنني بالطبع انتظرت من حواتمة، بطريقة أو بأخرى، أن يتطرق الى موضوع الانزلاق بشأن مشاركة حماس وفلسطينيين آخرين في النزاع السوري، فكان من الواضح أنه لا يرغب في الولوج إلى هذا الموضوع. **ولكن أنا ود. بودلس فاسيلفتش** عضو أكاديمية العلوم الروسية ومن معهد الإستشراق، رغم كل ذلك أصرينا أن يوضح أو ينير لنا هذه المسألة.

حسب إحصائيات المجتمع الدولي، **تعمل في سوريا** وبنشاط 97 منظمة سياسية إسلامية مسلحة. وكانت حماس تتواجد منذ 12 عاماً على الأراضي السورية حتى بداية 2011.

بعد اللقاء مع حواتمة ذهبت لممارسة أعمالي، ووصلت الى المركز السينمائي للأفلام الوثائقية. وعند دخولي للمركز إصطدمت بالسيد ليونيد بارفينيوف، الذي تجمع حوله حشد من الناس وهذا النجم التلفزيوني عرض فيلمه الثاني من حلقات «اليهود الروس» (الفيلم الاول عرض في العام الماضي). وبفعل الوفرة من اليهود المشهورين والموهوبين في روسيا، فان المسلسل يمكن أن يستمر في حلقات عديدة. وفي قاعة المركز السنيمائي للأفلام الوثائقية تواجدت كافة شرائح المجتمع الرباني اليهودي(الحاخامات) ومن ضمنهم بورخ غورين ماخرون من الشخصيات المشهورة.

عندما رآني الحاخامات قاموا بتحيتي، «مرحبا داشل»، رافعين أيدهم بالتحية. «كيف أحوالك – كيف الحياة»؟ أجبت «عادي كل شيء، على ما يرام، وللتو جئت من مؤتمر صحفي التقيت فيه نايف حواتمة»■

مشهد صامت – اسدل الستار

ترجمة د. مبارك موسى ـ موسكو

مؤلفات نايف حواتمة بالعربية

1- أزمة الثورة في الجنوب اليمني. دار الطليعة – بيروت، 1968.

2- حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية (تحليل وتوقعات) – دار الطليعة – بيروت – تشرين الثاني 1969.

3- المقاومة الفلسطينية والأوضاع العربية – دار الطليعة – بيروت 1969.

4- حوار بين الجبهة الديمقراطية والطليعة المصرية (لطفي الخولي يحاور حواتمة 1969/11/11).

5- حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية – دروس ونتائج – في النقد الذاتي – دار الطليعة بيروت- تشرين الثاني 1970.

6- الوضع الراهن ومهام حركة التحرر والتقدم العربية – الاعلام المركزي – بيروت – تموز 1979.

7- الأوضاع الراهنة، ومهام الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربية – الاعلام المركزي – بيروت – تموز 1980.

8- ما العمل بعد حرب تشرين لدحر الحل الاستسلامي وانتزاع حق تقرير المصير – الاعلام المركزي- بيروت 1973.

9- المهمات الراهنة للثورة الفلسطينية – من أجل دحر الحل الإستسلامي التصفوي وانتزاع حق تقرير المصير- الاعلام المركزي – بيروت – كانون الثاني 1974.

10- لتتحد جميع القوى الثورية والوطنية – الاعلام المركزي- بيروت 1974.

11- الحكومة الثورية المؤقتة – الاعلام المركزي- بيروت 1975.

12- منظمة التحرير الفلسطينية بين القرار الوطني والتنازلات اليمينية – الاعلام المركزي – بيروت 1977.

13- التطورات الفلسطينية والعربية بعد كامب ديفيد – الاعلام المركزي- بيروت 1977.

14- التطورات العربية والفلسطينية – اتفاقات كامب ديفيد (وقائع ومهمات) – الاعلام المركزي 1978.

15- نحو مجابهة حازمة لاتفاقيات كامب ديفيد – نحو موقف موحد لـ م.ت.ف – الاعلام المركزي- بيروت 1979.

16- ما العمل بعد قمة عرب عمان؟ – الاعلام المركزي- بيروت 1981.

17- مهمات الثورة الفلسطينية بعد غزو لبنان ومعركة بيروت – الاعلام المركزي – كانون الأول 1982.

18- قضايا الثورة الفلسطينية والمرحلة الجديدة – الاعلام المركزي 1983.

19- حوار حول القضايا الساخنة الفلسطينية والعربية مع نايف حواتمة – الاعلام المركزي- شباط (فبراير) 1985.

20- أزمة منظمة التحرير الفلسطينية – تحليل ونقد الجذور والحلول- الإعلام المركزي 1986 (عدة طبعات).

21- في الوحدة الوطنية الفلسطينية والخروج من أزمة منظمة التحرير- الإعلام المركزي 1986.

22- صيانة الوحدة والتحالفات ومهمات النضال لانتصار الانتفاضة – الإعلام المركزي – آذار 1988.

23- نايف حواتمة يتحدث – الطبعة الأولى دار الكاتب – دمشق ودار المناهل – بيروت 1977. الطبعة الثانية – دار الجليل، عمان 1977. والطبعة الثالثة رام الله (فلسطين) 1998.

24- أوسلو والسلام الآخر المتوازن الطبعة الأولى- دار الأهالي- دمشق- ودار بيسان- بيروت 1999. الطبعة الثانية – عن دار الجليل – عمان 1999. الطبعة الثالثة – دار المسار- رام الله(فلسطين) 1999. الطبعة الرابعة – المحروسة – القاهرة (مصر) 2004.

25- أبعد من أوسلو – فلسطين إلى أين؟ الطبعة الأولى- دار الأهالي- دمشق وبيسان – بيروت 2000. الطبعة الثانية – دار الجليل عمان 2000. الطبعة الثالثة – دار المحروسة القاهرة – (مصر) 2004.

26- الانتفاضة – الصراع العربي الاسرائيلي إلى أين؟ حاوره عبد العال الباقوري- عبد القادر ياسين، الدار الوطنية الجديدة – دمشق ودار فرات – بيروت 2001.

27- الانتفاضة الاستعصاء – فلسطين إلى أين؟ الطبعة الأولى- الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق. ودار بيسان للنشر والتوزيع – بيروت 2005. الطبعة الثانية – دار الجليل عمان(الأردن) 2005. والطبعة الثالثة – دار الرفاعي – القاهرة (مصر) 2006 .

28- اليسار العربي – رؤيا النهوض الكبير (نقد وتوقعات)، الطبعة الأولى، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق، وبيسان للنشر والتوزيع – بيروت 2009. الطبعة الثانية – دار الرسالة التجارية – غزة. الطبعة الثالثة- دار الجليل للنشر والأبحاث والدراسات – عمان. الطبعة الرابعة – دار المسار- رام لله (فلسطين). الطبعة الخامسة – الجزائر- دار «ألف ورقة»، والسادسة على التوالي حزيران(يونيو)، وتموز(يوليو) 2010. الطبعة السابعة – «بيان اليوم»- «الدار البيضاء» 2010. الطبعة الثامنة – «دار نقوش عربية» – تونس 2010. الطبعة التاسعة – «مركز عبادي للدراسات والنشر» – صنعاء 2010. الطبعة العاشرة – «دار المسار للنشر» رام الله (فلسطين) 2010. الطبعة الحادية عشر: «دار مدارك للنشر» الخرطوم (السودان) 2010. الطبعة الثانية عشر- «دار الجريدة للصحافة والنشر» – بغداد(العراق) 2010 .

29- الأزمات العربية في عين العاصفة – الطبعة الأولى – الدار الوطنية الجديدة – دمشق، ودار الفرات – بيروت 2013. الطبعة الثانية – الاهالي للصحافة والنشر – عمان(الأردن) 2013. الطبعة الثالثة – دار الرسالة التجارية – غزة(فلسطين) 2013. الطبعة الرابعة – دار نقوش عربية – تونس 2013. الطبعة الخامسة – دار الثقافة الجديدة – القاهرة(مصر) 2013. الطبعة السادسة – دار المسار رام الله – (فلسطين) 2013. الطبعة السابعة- دار الصباح الجديد – بغداد(العراق) 2013.

30- «رحلة في الذاكرة» – الطبعة الأولى- عن الدار الوطنية الجديدة – دمشق و«دار الفرات للنشر والتوزيع – بيروت، وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر- بيروت(لبنان) 2014. الطبعة الثانية – مركز الحرية للإعلام. غزة (فلسطين) – تشرين الثاني(نوفمبر) 2014. الطبعة الثالثة – دار المسار للنشر – رام الله (فلسطين)- كانون الثاني(يناير) 2015. الطبعة الرابعة- دار جريدة الأهالي – عمان (الأردن) – كانون الثاني(يناير) 2015. الطبعة الخامسة – دار الثقافة الجديدة – القاهرة (مصر) – نيسان(أبريل) 2015 .

31- الثورات العربية لم تكتمل «مسارات واستعصاءات». الطبعة الأولى- الدار الوطنية الجديدة- دمشق ودار الفرات للنشر والتوزيع – بيروت، وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر – بيروت أيار(مايو) 2015. الطبعة الثانية- مركز الحرية للإعلام، غزة (فلسطين) حزيران(يونيو)- 2015. الطبعة الثالثة- دار المسار للنشر – رام الله (فلسطين)، حزيران (يونيو) 2015. الطبعة الرابعة – دار جريدة الأهالي – عمان (الأردن) أيار(مايو) 2015. الطبعة الخامسة – دار الثقافة الجديدة – القاهرة – 2015.

32- الانتفاضة الثالثة «سياسة السلاح وسلاح السياسة» دار الثقافة الجديدة – القاهرة 2015.

33- «قضايا وحوارات فكرية وسياسية» – المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات – كانون ثاني(يناير)- 2018.

وله العديد من مقدمات الكتب حول الثورة الفلسطينية والواقع الفلسطيني في منعطفاته الكبرى عبر مراحل الصراع. كما له العديد من الحوارات واللقاءات المباشرة المترجمة إلى لغات عالمية عدة■